کتاب المطول

ان الله علی کل شیء قدیر

نصر من الله وفتح قریب

کتاب المطول

کتاب المطول

ان الله علی کل شیء قدیر

نصر من الله وفتح قریب

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلي

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان،
أنطق بحكم نظام العالم ألطف وشي اتسقت أقواله، وأورد براءته فوق الأنام في فرق الأنعام والإفضال، والصلوة
على محمد خير من خص بمقتضى الكرم والسماحة، وأشرف من نطق من دوحة اللسن والفصاحة، وعلى آله وأصحابه
الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين، وانمحق دجى الباطل ولمع نور اليقين. وبعد فإن أحق الفضائل
بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بعقائل العلوم والمعارف، والتصدي لاجتناء باقي القطاف من
النكت واللطائف، لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن، فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق،
منقح لدقائق التأويل فائق، تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة،
مفتاح لخواص بعض مشكل كتاب الله وتفصيله، مقرب للوصول إلى فرائده مجمله ومفصله، قواعده كمقابيس المصباح
إلى أنوار التأويل، موارده شافية من التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل، به تظهر لباب آثار تراكيب ونيقي و
منه عذب عباب ... وصفي، شعر: لا يدرك الواصف المطري خصائصه، وإن يكن سابقا في كل ما وصفا،
ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد، فطفقوا يتعاطونه من غير تبيين وتسديد، يحومون في تقرير مقاصده
حول القيل والقال، ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والمثال، لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم، حتى
تشخص في رياض التحقيق أحداقهم، ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم، حتى يتطلع دقائق التعقل من
ضمائرهم، كلما أيقظتهم من هجعة اللجاج والعناد، وحل صفاقهم الانحراف عن منهج الرشاد، فنبهات التنبيه على رموزه
الدقيقة أشار إليه، والتشوق ... الخفية المكان، وإني بعد ما قضيت من تحصيل الفنون وطري، وبلغت من
أسراره قصارى نظري، بعثني صدق الهمة في الترقي إلى مدارج الكمال، وفرط التشوق باقتطاف العلم من أفواه الرجال
على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رحال الأفاضل، ومخيم أرباب الفضائل، صرف الله عنها بوائق الزمان، و
حرسها عن طوارق الحدثان، فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، واقتباس الأناسي
من عيون اللطائف، وصرفت أكثر من الزمان إلى التوغل في دقائق علم البيان أرباع السبوع الذي كانوا

فقصب السبق في مضماره، وأبادت الحذاق الذين هم مصابيح غرر الفوائد بكل أبكاره، وكثيرا ما كان يختلج في قلبي أن
أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل
المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران
وأسكنه فراديس الجنان، إذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده، حاويا لنكت سائر
فوائده، محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين، منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين، ولكن
من غاية الإطناب ونهاية الإيجاز، لأن بما عليه تحايل السحر ودلائل الإعجاز، شعر: ففي كل لفظ منه روض من المنى
وفي كل سطر منه عقد من الدرر، وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عفت آثاره وعفا
وشدت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه، وعفت أطلاله ومعالمه، حتى أفلت شموس الفضل على
الأفول، واستوطن الأفاضل زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل، ويتأسفون من
انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل، وكم أرى الدهر يذهب الزمان مع الغبي ويعني العلم فيه ويندرس الآثار لكن
لما رأيت ترغبات المحصلين في تعلم هذا الكتاب وتحصيله، واستمداد أفهامهم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله،
وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار، ولم يقع لهم شرح يكشف عن وجوه
فوائده الأستار، ترى بعض حواشيه قد اكتفوا بما فهموه منه بقلة المقال من غير أن يكون اطلاع على حقيقة الحال،
وبعضهم قد تصدوا للسلوك على طريقة من غير دليل فأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل، فثنيت من
أنظار التحصيل ... ما ... من الزمان ... وطفقت أقتحم موارد السهر غائصا في لجج الأفكار، ...
فرائد الفكر من مطارح الأنظار، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء الذين هم المهرة بالبيان، وممارسة الكتب
المصنفة في فن البيان، لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع
والطاقة، ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآبية، ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر
كنوزه المخفية، وأودعته فرائد نفيسة، وتحت ... كتب القدماء، وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الأذكياء،
وغرائب نكت اهتديت إليها بنور التوفيق، ولطائف فقر ألهمتها بالتأمل في التحقيق، وتمسكت في ذ...
اعتراضاته بحبل العدل والإنصاف، وتجنبت ما ارتكبه أولو العلم من مذهب البغي والاعتساف، وأثرت

ح وح ل ١١١٢ لح

الى كل اكثر فوائد الفتح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح العلامة في شرح المفتاح
وأومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الافاضل من اهل هذه الصناعة وانحرفت عن منهج بعض مسائل هذا
الكتاب من قريب فاعلت بعد ان وقفت التقاضي ... وجعلت تحقيق الواجبات ورفرفت على نفسي سلسلتهم
في تطويل الواضحات وحين فرغت من تسويد العجائب بتلك اللطائف سرح في الدهر بالاوزار
حتى هو ادوني بفراق رمز بابل فصرت اذا ما ابتغي سهام تكسرت النصال على النصال وكم
من نوادر الاخبار بغاية المصائب والاكوان عند طلائع امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما
ديارها على الشباب فنيتي واول ارض مس جلدي ترابها فعقد جو الدهر على ما لها سيف العدوان
واباد من كان فيها من السكان ولم يرجع من اوطانها الا وخيبة لم تتكلم من آم اذ في ولم يبق من حزنها
الا قوم متبدد جامع بحمل كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فتطوف الاوراق
في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت حتى وجهتا في باب ستور وجعلتها كان لم يكن
شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم
الجأني فرط الملال وضيق البال الى ان يطفى ارض الى ارض ويكرني من سوم الى خفض حتى اتيت بخوارزم
بعون الله تعالى من الآفات فتح الله تعالى عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لعمرك
فيها المحاسن كلها وحسنها الامان واليمن والامن فيها بحرمة ان قد سطعت انوار العلم والهداية
وخمدت نيران الجهل والغواية وقل قلل الملك ممدود وانوار الشرع بالعز معقود واعاد حدود الاسلام
الى رونقه وامن روض الفضل الى مائه ونظم شمل اللايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب الانبتات
الاوهو بظلال العدل والاحسان وادرجهم الى رياض الامن والامان كل ذلك بتيسير وستغاث الامام
ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة النبوية سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف
والى لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الملك بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان
الممتثل لنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان الغالب في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في اجابة

رسول الله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والى كان مداواته مسكه يوم حول فرائه العالمون كأنه
ثريح جيت الله معتز كانه يحيي نسيمهم رمني من الزمان وكم سكاكين جليلي من سحط هيكله الا رضا محمد رحيله
فيها الى المسالك لو الشرع قد سكه وصادف الرشد منه كل معتنيه قد كان في فلوات الغي
منسكه فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل الا قبال ممسكه فلا فاتيح من قوة الورى ملكه
ودرجها فهو الحيا عنه لملكه وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث
الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته وانهار
الخيرات مورقة بسحائب رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان العدل
بعد ما اشرف على الانهدام واسطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزايا
الاشبال والاكرام شعر اقامت في الرقاب له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرأت بالجملة
الذي اذهب عنا الحزن ووضعت بين يديه الاحبة والوطن وصرت بحيث لطفه مغبوطا محفوظا وبعين
عنايته ملحوظا محظوظا فنشدنا ذلك عضدي وجزت من حظي حتى رجعت الى جمعت وثمرت الذيل لحصته
رجيه واستشفت الرجل والخيل بالتنقيح وتهذيبه واضفت اليه مما سنح في اثناء ذلك الفكر الفاتر
والنسيج بعون الله الملك القادر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وكنزا مشحونا بنفائس الفرائد
تحفة تخدم بحضرة العلية وغدية لسدته السنية لا زالت محط طوايف الانام وملاذ هم من حوادث
الايام وجعلت خطبته مزينا باسم الامام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من فضلائي وفضل فواضل
الاشتهار ان يتلقوني بصالح الدعاء ويذكروني بما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء والى الله اتضرع ان
ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وعن عنهم بقبيل الحق المبين لا بقبول الباطل
بصورة اليقين وهذا النوع موصوف بعزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد
والعناد والف الجدال والفساد بين العباد وان فاتني من الناس الثناء الجميل فحسبي الله العاجل وحسبي
ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله اشرع في كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله اداء لحق ما يجب عليه

الشكر نعمة التي ما يليق بها المحمود من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام
بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره
ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق
لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيما بعده دلالة على اختصاص
الحمد بالله وانه به حقيق وبعد الظهران ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عنده مخلوقة لهم فلا يكون جميع المحامد راجعة
الى الله تعالى بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصلها النصب والعدول الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب
مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا يمتنع ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق
وما انعم مصدرية لا موصولة او موصوفة اذ لا صالح الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف
اعني علم لكونه لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير ما علمنا لم نعلم جعل من العائد المحذوف او جعل مبتدأ
محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما قيل فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم لكن
مرتبه على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء
وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج الانسان في بقاء النوع

بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون
ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في
ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة والكتابة مشقة فانعم الله عليه بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق
عليه الكل لا يجتهد كل احد بما يشتهيه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والقوانين
لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد فيها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولابد لها من واضع يقررها
على وجه ينبغي مصونا عن الخطأ وهو الشارع ثم ان الشارع لابد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وانما يتحقق ذلك
على انه من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا وهو القرآن الفارق بين الحق والباطل وقوله
علم من عطف الناس على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم وقدم عليه رعاية للسجع والصلاة على سيدنا محمد
خير من نطق بالصواب وعارض المتقن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين الكلية
من علم الشرائع على ما فسره في الكشاف ولفظ اوتي على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك فاعل الايتاء
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز في الكلام البين الفصل بحيث
فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او يفصل حاصل
الى الاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا له بان الشارع في تمهيد
الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر
الكثر من سمعت ان اصحاب يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب و
صحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد حمد الله كما هو شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان و
سمي الحذاء زيادة هكذا لتبيع احوال متعلقات الفعل لما كان ما ظرف استعمال الشرط بغيل

ومن لفظا او معنى قال سيبويه لما لو وقع امر لوقع غيره وانما يكون مثل لو ضمنتم بعضهم انه حرف شرط وكلوا
ان لو لاشعار انتفاء الثاني لانتفاء الاول وعدم ثبوت الثاني لثبوت الاول ولما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان
وعلم توابعها هو علم البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا الاحاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لان من جملة
جميع العلوم بل جملة طائفة من العلوم اجل مما سواها وتخصيصها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء رب وكل
بالعربية قرون اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم تعرف دقائق العربية واسرارها فيكون
من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان
المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص
الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به ليتبع اثره فيفوز بالسعادات
الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان
مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وغمض وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه قلنا مع كلامه انه يدرك
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا
العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس المعنى حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرفونه
ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في موضع من المفتاح بكون في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس
الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين اي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف
للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لاستحالة الاحاطة بهذا
العلم لغير علام الغيوب فلا يدرك بلاغة القرآن الا بقدر الطاقة اي ما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه
الاعجاز في النظم بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية
وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح جرينا على اصطلاح القوم والقرآن في اللغة مصدر بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق

وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى
لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان لمعارضتهم صعوبة بل فيه
لانه لا يتعلق ببعض الالفاظ فقط واختار النظم على اللفظ لان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان الكلام كالدرر
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي
تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف فيه
اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء
في مرتبته فلكل مسئلة مرتبة بعضها الى بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق
المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر والزمخشري فقد انفصم فيها ثمرات الايجاز ولكونه اتم تحريرا وهو تهذيب
الكلام ولكونه اكثرها للاصول وهو القواعد متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
العمل اولى مع الفعل وهو موصول معمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء الشيء المترتب الاجزاء
عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ومثله كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما تقدم الشيء حكمه حكم الاول مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وبهذا اتسع الظروف
مالم يتسع في غيرها ولكن كان اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه
وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وهو كون الكلام
مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
خبر ثالث اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما
اي لما كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد قاعدة وهي حكم كلي
ينطبق على جميع جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب تاكيده فانه ينطبق على
ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر
يؤكد فينتج انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة وهي الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد

ذكر لا يمنع القواعد وايضاحها اي فهم المستفيد والشواهد اي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد
من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهي اخص من المثل [illegible] ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد يستعمل الالو [illegible] ولم آلك جهدا متعد الى مفعولين
والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول [illegible] اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في
تنقيح [illegible] وذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
البدال الشيء [illegible] اي ترتيب [illegible] او القسم الثالث [illegible] المقصد الى الحاصل او المنقول [illegible]
في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له [illegible] كانه قال تركت الاطناب [illegible] الاختصار تقريبا [illegible]
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه [illegible] ولم يقل الفعل [illegible] على ما ذكر [illegible]
لم يكن يتقرب والتسهيل [illegible] على الاصل [illegible] دليل الاقتضاء [illegible] من حكم [illegible]
على كلام [illegible] على وجه [illegible] ذلك التقييد [illegible] العلوم [illegible]
كان [illegible] الى [illegible] وصف القسم الثالث [illegible]
[illegible] اولا [illegible] وتعريف [illegible] المختصر [illegible]
الماخذة اي النظر [illegible] القسم الثالث [illegible] وذلك المذكور من القواعد وغيرها
عثرت اي اطلعت [illegible] بعض كتب القوم عليها اي على القواعد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم [illegible]
بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها [illegible] على وجه [illegible] البحث [illegible]
لم [illegible] بالتصريح ولا بالاشارة [illegible] على المفتاح وغيره [illegible] ملتقطات [illegible]
فوائد ومحررات [illegible] زوائد [illegible] تلخيص المفتاح [illegible] لا يعرف [illegible]
[illegible] المستفيدين [illegible] الواو [illegible] بالحمد [illegible] من فضله [illegible]
بعد الحمد [illegible] المفتاح [illegible] القسم الثالث [illegible] وهو حسبي [illegible]
كافي [illegible] نعم الوكيل [illegible]
وهو حسبي والمخصوص محذوف [illegible] نعم الوكيل [illegible] الاخبارية

واما الا حسبي الى وهو نعم الوكيل [illegible] المخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد
نعم الرجل [illegible] عطف [illegible] المفرد [illegible] نعم الرجل [illegible] فالاصح وجعل الجملة
[illegible] الاخبارية [illegible] الشروح [illegible] المختصر
على مقدمة وثلاثة فنون [illegible] المقاصد [illegible] المقدمة والاول
ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ [illegible] المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين فهو الفن الثالث وعليه منع [illegible]
[illegible] وقيل [illegible] على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة [illegible] المقدمة والا في [illegible]
[illegible] الفن الثالث [illegible] المقدمة الى الخاتمة
[illegible] الفنون الثلاثة [illegible] تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر
لا اشارة اليها [illegible] مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة
[illegible] علم البلاغة [illegible] المعاني [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] العلوم الثلاثة [illegible] المقدمة [illegible] المقدمة
[illegible] مقدمة العلم [illegible] مقدمة الكتاب
[illegible]
بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب [illegible]
مسائل العلوم الثلاثة [illegible] هذه المقدمة [illegible] المفتاح [illegible]
بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه [illegible]
[illegible] الفصاحة والبلاغة [illegible] الكتاب [illegible]
الكتاب [illegible] الفصاحة وهي في الاصل [illegible] الفصاحة [illegible] الاعجمي [illegible]
[illegible] بها المفرد [illegible] الكلام [illegible] كلام فصيح [illegible]
وقصيدة فصيحة [illegible] كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة [illegible]

المفرد في كلمة فصيحة والكلام في كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم في كاتب فصيح وشاعر فصيح
ومن يجيء على الموصول والاشارة ووصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد في كلام بليغ ومتكلم
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط
محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
في كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم
وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور [illegible] جارية [illegible] سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزموا الفرق بين اللفظ الفصيح بكونه سالما عن هذه القوانين والتنافر
والغرابة والتعقيد وقد تساهل في تفسير الفصاحة الاولى حاذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر فلما كانت مخالفة المفرد
راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة تختص بالمفرد والتعقيد بالكلام صار فصاحة المفرد والكلام
كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة في [illegible] عندهم [illegible] يكون الكلام [illegible] في مقتضى الحال وكان كل
من الفصاحة والبلاغة [illegible] في الكلام [illegible] باعتباره تتفاوت وصفاته ثم عرف كل
وحقيقة وحيث يتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالقرء المشترك بين
الاثنين والطهر وغير ذلك اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة
نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يمكن تعريف معنى العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك بل يجب التفسير بالفصاحة
والبلاغة على هذا الوجه [illegible] في كلام الناس [illegible] فانهم واعتبار [illegible] الاعتراض على [illegible]
لم [illegible] كلام الناس [illegible] تعريفه بانه [illegible] الى [illegible]
الناس [illegible] كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في
تعريف البلاغة وجب تقديم [illegible] الفصاحة في المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر
الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة
لا يكون فصيحا فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو [illegible]
[illegible] قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات

في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات
ان روي بكسر الزاي على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بفتحها من استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع
يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة
المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم
الى العقاص والمثنى والمرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل
في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة
التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون
مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد
المخارج وان الائتلاف من تقاربها [illegible] وان الائتلاف [illegible]
في التقييد ما نجده غير ثقيل ومن القرب المخرج كالجيش والشجى في الشرك ما نجده ثقيلا [illegible]
بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الانتقال من الحلق الى الشفة ايسر من الانتقال من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن
غلب وبلغ وكذا [illegible] كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه والاولى
ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل
بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على الكلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها [illegible]
واثبته بعضهم بان اشتمال [illegible] الكلمة لا يوجب اشتمال الكلام [illegible] فالحق ان فصاحة
الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على الكلمة غير الفصيحة عن الفصاحة
الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام [illegible] وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي [illegible]
لانه تم [illegible] النظم والاسلوب [illegible] الاغلب [illegible] في الكلام [illegible]
ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة [illegible]
تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام

غير فصيح لان على كلمة هو تفسير ما يعود الى النسبة [illegible] ان القاموس لفظ كبيرة والغرابة كون الكلمة
وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة
كما روي ان عيسى بن عمر النحوي سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على
ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره ابو عبيد في الفائق وذكر جار الله العلامة في الفائق ان ابا علقمة
قال [illegible] بعض طرق البصرة [illegible] فوثب عليه قوم فاقبلوا يعصرون ابهامه ويؤذنون
في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأون علي كما تكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرّج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي
مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهو اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن
وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه [illegible] لاحتمال انهم لم يعتبروا [illegible] الاستعمال ان يكون [illegible]
[illegible] من السراج فانه لا يبعد ان [illegible] من باب الغرابة واما صاحب [illegible]
[illegible] التعجيل الغرابة [illegible] الاستعمال
في تخريجه المعتادة [illegible]
[illegible]
[illegible]

بالفصاحة مع انه ورد في [illegible] والغرابة والمخالفة لا يخل بها [illegible] ان يكون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال
نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف [illegible] استحوذ
وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك
ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور [illegible]
ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمجه السمع ويتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من
قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب يمدح
سيف الدولة ابا الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى شريف النسب فالاسم
مبارك لموافقة اسم امير المؤمنين علي واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف [illegible] الغرابة المفسرة بالوحشية [illegible]
[illegible] وقد ذكر فيها وجوه الاول انها ان ادت الى الثقل فهو داخل تحت
التنافر والا فلا يخل بالفصاحة [illegible] ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان
اللفظ ليس بصوت [illegible] الثالث ان الكراهة في السمع راجعة
الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ
اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس لشيء [illegible] دون النفس سواء ادي بصوت
حسن او قبيح وكذا جفخت [illegible] دون فخرت [illegible] الرابع ان مثل ذلك وقع في التنزيل كلفظ ضيزى و
دسر ونحو ذلك وفيه نظر لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع [illegible] فصيحا
لان مفردات الالفاظ متفاوتة باختلاف المقامات كما يجيء [illegible] ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها [illegible]
ما ذكر مع فصاحة كلماته [illegible] نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج [illegible] ان يكون حالا

من الكلمات لا يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه
انه خالص من تنافر الكلمات مع كونها غير فصيحة فافهم والضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف قانون النحو
المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف
وان كان مثل هذه الصورة اعني اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تاخير المفعول مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله ش جزى ربه عني عدي بن حاتم ش جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله ش لما عصى اصحابه مصعبا ش ادى اليه الكيل صاعا بصاع ش ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي
رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله ش جزى بنوه ابا الغيلان
عن كبر ش وحسن فعل كما يجزى سنمار ش وقوله ش الا ليت شعري هل يلومن قومه ش زهيرا على ما جر من كل جانب ش فشاذ
لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا كقوله ش وليس قرب قبر
حرب قبر ش صدره ش وقبر حرب بمكان قفر ش اي خال من الماء والكلأ ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي
قول ابي تمام ش كريم متى امدحه امدحه والورى معي ش واذا ما لمته لمته وحدي ش والورى مبتدا خبره معي والواو
للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه لا يستحق اللوم دون المدح وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا
اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق عند القوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون
الذم والهجو مما عابه الصاحب قال فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب والعلة اراد
ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه ثانيا تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد
ان يجوز امدحه غير فصيح فانه مثل ما وقع في التنزيل فسبحه والقول باشتمال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
نظامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي

كون الكلام معقدا اي المصدر المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع
اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون
اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بمجموعها لكنه مع
اعتبار الخلل يكون اشد واولى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم
كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي ش وما مثله
في الناس الا مملكا ش ابو امه حي ابوه يقاربه ش اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل
الا مملكا اي رجلا اعطي الملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة
مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اي ابو امه ابوه بالاجنبي الذي
هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه
اعني حيا والفصل [illegible] البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
مثله مبتدا او خبره وهو غير فاصل على [illegible] وبيل [illegible] تقديم الخبر وكلا الوجهين
يوجب [illegible] قوله [illegible] حيا يقاربه [illegible] فصل بين البدل
المبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب
اللغة الى الثاني المقصود وذلك لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن
الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ش ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ش وتسكب عيناي
الدموع وهو الرواية الصحيحة [illegible] كلام شائع [illegible] ش لتجمدا ش جعل
سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل البكاء
في البكاء والضحك اي الحزن والسرور قال الحماسي ش ابكاني الدهر ويا ربما ش اضحكني الدهر بما يرضي ش ولكنه اخطأ
في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى
بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من السرور الحاصل

بلقاء الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك في
سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن فيها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل لم لا يجوز ان يكون الجمود ههنا عبارة عن خلو العين من الدموع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق
ثم كني به عن السرور لكونه لازما له عادة قلنا هذا انما يكون لو صح الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد المعنوي
لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من
حاق اللفظ ودونه الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة ان قطع عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سنذكر في آخر
بلاغة الكلام وتحقيق البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المراد واني الآن
كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل لي الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصل
واطلب الحزن والكآبة ليحصل في المستقبل الفرح والسرور هذا ان صحت نسخة تسكب بتقدير ان عطفا على البعد الدار و
ان رفعت كما هو الصواب فالمعنى ابكي الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وفي الجمل
تسكب الدموع تحت الطلب لكن اكتفى عنه ولازمه ... الا من القرائن ... فيا لي ... بحذوه بما هو المعنى
المشهور فيها من اللوم واليمين وفيه من التكلف والتعسف ما لا يخفى ... وقد يفتح الكلام المذكور
من اسلاف والتسجيع انه اراد بطلب الفراق طيب النفس ... الى اللوم وطيب النفس
بالبعد والفراق وانه قد يكون ... الاحزان والاشواق ... وان تجلب
من فيض الدمع ... بالوصل ... والمشيرة لا تزول لان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية
هذا هو المفهوم من الدليل ... ما يطلب ... ما ذكره صاحب الكشاف في سورة ...
فالمراد وغيره ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة
الشدة سبوح ... فاعل من السبح ... وهو ... الذكر والانثى
والمراد ... لها تسبح ... كانها تجري في الماء لها ... مما وقع عليها ... هو عليها متعلق بها

وسبوح لها منها عليها شواهد فاعل الظرف يعني لها لاعتماده على الموصوف والشاهد ركيبها السبوح يعني ان لها من نفسها علامات دالة على
نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله شعر حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي تأنيث الاجرع
ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا ... واضافة جرعى الى الحومة وهي معظم الشيء واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلام
كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة
وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد
القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي
بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيار ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكأس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم
البديع كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف ما لا يفصح من كلام الشيخ مشعرا بانه جعل
تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة ... في المضاف ... كما في البيت او غير مترتبة كما في الكريم
وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحدة
فلا شك ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم عن هذا الا ان تقول ان هذا لو كان ثقيلا اوجب التنافر وثبت عنه ذلك وان لم يكن فلا جهة لاخلاله بالفصاحة وكيف
وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله ذكر رحمت ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها
فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانه هيئة قارة
لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والعرض مستدرك بالمفهوم الا ان العرض ... باعتبار وجوده والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني
الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وبقولنا لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة
اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره ابن فخر الدين وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي

الحسية والعقلية [illegible] اقتدار او بيان ثم الكيف ان اختصت بذوات الانفس سمي كيفية نفسانية [illegible]
راسخة [illegible] تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة للنفس [illegible] من [illegible]
اي كيفية [illegible] بلفظ فصيح من غير [illegible] وذلك [illegible] فصيحا [illegible] الاصطلاح وقوله [illegible] التعبير
عن المقصود دون يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بالمقصود بلفظ فصيح او لا
[illegible] اوله يقتدر به [illegible] الاقتدار ولو قيل يعبر [illegible] من ينطق بالمقصود [illegible] ان يتهم
بها الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
[illegible] ولو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل معنى بكلام فصيح [illegible] لان
من المقصود ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول
دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك [illegible] بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول [illegible] دون كلام فصيح
ولو [illegible] هذا التعريف [illegible] الادراك والحيوة [illegible] علة الاقتدار
المذكور [illegible] ان [illegible] اسباب [illegible] فالمراد السبب القريب [illegible] الى الفهم [illegible]
استعمل فيه بان السبب والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي
تاكيده والتاكيد مقتضاها ومطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التاكيد وكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل مع
فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو مقتضى الحال مختلف فان
مقامات الكلام متفاوتة والحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري لان الامر الداعي مقام باعتبار
توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته
الى المقتضى يقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي يقال حال الانكار وحال
خلو الذهن وغير ذلك وتفاوت المقامات يقتضي تفاوت مقتضيات الاحوال ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا
المقام غير الاعتبار اللائق بذلك وهذا بعينه اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات

مع الاشارة الاجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال و
المقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء منها اما الاول فيكون راجعا
اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا بتاكيد واحد او اكثر او الى المسند اليه
ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص معمولا بشيء من التوابع او غير معمول مقدما او
مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند ككونه متروكا او مذكورا مع زيادة كونه مفردا فعلا او
غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيتضح واما الثاني فككون
الجملتين موصولتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث
اجمالي يفصله علم المعاني واذا مهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند
يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او الفعل او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام
تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين
مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل [illegible] تنبيها على انه باب
عظيم الشأن [illegible] حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل ولذا اورد الاحوال المختصة [illegible] وفصل قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة [illegible]
[illegible] مقام الايجاز والاطناب [illegible] الكلام مقام [illegible]
والاطناب لكونهما نسبيين [illegible] وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب
الغبي [illegible]
[illegible]
[illegible] ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى [illegible]

الشرط ومثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا لكل من ادوات الاستفهام والمسند اليه كذلك مثلا مع المسند المفرد
اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالمقام
الكلمة الحقيقية او في حكمها والمسند مع المسند اليه معرفا مقام ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك مما لا يحصى ان يحصر
والمقام يجمع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام
في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال
اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض
واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء فيه فمقتضى الحال للنتيجة مما تقدم وبيان ذلك انه قد علم مما
تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما في ضربي
زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام يرتفع بالبلاغة التي هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فهما مقدمتان
احدهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب
ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني
تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم
على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع الكلام
الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
ينطلق وينطلق زيد والمنطلق زيد وزيد المنطلق وزيد هو منطلق وزيد هو المنطلق وفي الشرط
والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وفي الحال نحو جاءني زيد مسرعا
او يسرع او وهو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له

وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في
نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن
وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء الى غير ذلك
وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار فتضع كلا من ذلك مكانه
وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس من هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير ما يجب لذاته
ان يقصد من حيث هو ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موضع بعضها من بعض
واستعمال بعضها مع بعض [illegible]
او صحيحه [illegible] فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار
افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من ان البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب
لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق ضرورة ان هذه المطابقة انما تحصل بخصوصيات الاغراض التي يصاغ لها الكلام
وكثيرا ما تسمى البلاغة فصاحة ايضا [illegible]
[illegible] وهو مراد الشيخ بما يكرره في دلائل الاعجاز [illegible]
[illegible] الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ [illegible]
[illegible] ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ [illegible] فيكون راجعا الى المعنى دون اللفظ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وما شاكل ذلك والاول في المعنى ان الموصوف بها لغة هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح واما في الاصطلاح فان
مشاهده الفضيلة ... هو اللفظ او المعنى والصحيح ... ويقول ان الكلام الذي ... [illegible]
ووضع التفاصيل هو الذي يدل عليه ... معناه اللغوي ثم تجد ذلك المعنى ... [illegible]
معاني اول ومعاني ثوان ... الاول ... ثم ترتيب الالفاظ في النطق
على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ... [illegible]
الراجعة ... الى المعنى التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك ... [illegible]
الى الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف والى المعاني الثواني التي هي الخواص التي ... [illegible]
... الالفاظ ... الاول ... [illegible]
الالفاظ المنطوقة ... الثواني التي ... [illegible]
... [illegible]
... ترتيب ... الالفاظ ... [illegible]
... ولكن ... [illegible]
... الاول ... الزيادات والكيفيات والخصوصيات ... [illegible]
... الصورة التي ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]

ويكون هو الاصل والعمدة ... ان يقول ... [illegible]
... [illegible]
... وله اي للبليغ في الكلام طرفان اعلى ... [illegible]
... وهو حد الاعجاز ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... الطرف الاعلى ... [illegible]
ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... والطرف الاعلى وما يقرب منه ... واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه ... [illegible]

الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب
ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر
سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله تتبعها اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة و
الفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة الفصاحة والبلاغة بل هي
اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقدم وتمهيد لبيان انحصار
علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البديع
مستقلا بل جعله ذيلا وجعلها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو مع ما تقدم ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة مطلقا ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان
يكون الفصيح غير مطابق لمقتضى الحال وان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى
المراد بكلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد
الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة
تمييز الكلام الفصيح من غيره من الكلمات الفصيحة ...
... لا بل هو فاسد لان ... البلاغة ... الكلام ...
... يكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال ... هو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
... ما تقدم من ان ... المتكلم ...
... الى تمييز ... البلاغة ...
... بين الوصفين ... من علوم متعددة ...
... البلاغة الى تلك العلوم ... الى مجرد اللغة والبيان ... تمييز الفصيح من غيره ...

ان هذا الكلام فصيح وذلك لان الفصيح هو الخالي عن الخلوص ... اي عن غيره اي ... من الغرابة ونحوه
وذلك يتميز ... ومنه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة ... من اسباب الاخلال بالفصاحة ... من الغرابة ...
في علم متن اللغة ... يعرف ... كما في مسرجا ... الكلمة ... بعد ... او الصرف كمخالفة القياس ... تنافر الحروف
المفردات ... ما يعرف ... ضعف التأليف والتعقيد ...
من مخالفة القياس ... علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل ... البواقي
اي غير ما ذكر ... ومنه ما يبين في علم متن اللغة ... او في علم النحو ... مخالفة القياس ... او في علم الصرف ...
وهو ... تنافر الحروف ... وهو ما يدرك بالحس ... الكلمات ...
هذه العلوم ... يدرك بالحس ... التعقيد المعنوي ... التعقيد المعنوي
... وجميع العلوم المذكورة ...
... البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ... التعقيد المعنوي ...
... والبيان ...
علم البلاغة ... وما يحترز به عن الاول وهو الخطأ في التأدية علم المعاني
... الاول ... التعقيد المعنوي ... الثاني ...
الاحتراز عن ... التعقيد المعنوي علم البيان ... علم البلاغة ... علم المعاني والبيان
وان كانت البلاغة ... ثم احتاجوا
... البلاغة ... وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع وما كان
... علم البلاغة ... الفنون الثلاثة ... علم البيان ...
الاول علم المعاني والاخرين علم البيان والبديع ... علم البيان والثالث علم البديع ... وجوه ...
... الاول علم المعاني ... علم البيان ... المفرد من المركب لان البيان علم يعرف
به ايراد المعنى الواحد ... بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ... علم المعاني والمفرد

مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلوم لا بد من تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون الطالب على بصيرة ولان
كل علم فهو مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا افرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة
يضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرف تلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها
على ادراكات جزئية وقد يطلق العلم على نفس الاصول وذلك ان هذا الفن مثلا معرفة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء
تفصيلها او ادراكها ومعارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتطبيقها متى اريد وهي العلم الذي لا
التشبيه من العلم والمعرفة كونها حجتي ادراك الا ترى انك لو قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في
ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها وعبر بالمعرفة لانها تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب والذي يعرف به
علمت والبعد المعرفة لادراك المسبوق بالعدم او الاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل
عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمعنى يجري على الاستعمال
المعرفة للاشياء الحال يعرف به احوال اللفظ العربي دون غيره فكأنه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة
كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل بالفعل عنه
لان وجودها مالا نهاية له ممتنع وبهذا اندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهي ممتنعة لانها غير متناهية او البعض فهو غير منضبط
مجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا
لكل من عرف مسألة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك و
وصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة حقيقية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان تتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح الفساد وابعد من ذلك ادخال علم البيان في هذا التعريف لان كون
اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان

من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس فيه ان الحال المقتضي يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او
كناية او نحو ذلك فان قلت ان كانت احوال المسند من التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك هي نفس الاعتبار
المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يشعر به لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف
الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها
قلت قد تسامح في هذا القول بان مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي يقتضي
مقتضى الحال الا ان مقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى
مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو
عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وقس ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة
هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون
الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت
لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل المصنف عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال
واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها
عن حيث ... ومعرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه والجهل لا يدل عليه وان اراد ما يشتمل المعرفة كما
صرح به في كتابه ان الاطلاق للعموم على ان الاسلم ... فهو ... مع تراكيب البلغاء ... العرب
وذلك ... علم المعاني ... الا وباب ... بالمجاز ... ولا كلام السكاكي ... انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ... المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ... موقوفة على معرفة البلاغة

بليغ المذكور او لم يذكر اي يعرف به ... اذا احسن ... فنقيح فروعه ... من ... العرب ...

... لا يكون ... من العوام ان يعرف ... بالبلاغة ... ان اللفظ العربي ... الكلام ...

... المتكلم ... التقييد ... وانما ... من ... فيه ... ان يكون ...

بحيث ... وكل تركيب ... والمقام الذي ... يناسب ... مثلا ان ... قائم ...

... او منكرا ... المقام ... او كان ... حكم ... بالصواب ...

... ان يكون ... شك ... او انكار ... ان يكون مطلقا او مخصصا ...

... ان يورد التركيب ... مورده ... مطابق الكلام لمقتضى الحال ...

... ان يورد كل كلام ... مقتضى الحال ... المتكلم ... له

... ذكر ... ايراد ... المسند ... المسند اليه ... الا ان يكون ... المتكلم ...

... المسند ... ومطابقة ... تشبيهات ... مجاز ...

... البلاغة ... علم ... كشف ... السكاكي ...

... المتكلم ... الشيء ... قال ... من الاحوال ...

ثم ... علم المعاني ... الكلام ... لمقتضى الحال ... من علم ...

الفن الاول علم المعاني ... الكلام ... العلم ...

عن القواعد ... وينحصر المقصود ... في ثمانية ابواب الاول احوال الاسناد الخبري

الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع

الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة

يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ... السلب ... او ...

... لا يشمل النسبة ... الكلام ... على احد ... الكلام ان كان

... ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة ... الكلام ان كان لنسبته خارج تطابقه ...

... اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا

ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن

لنسبته خارج كذلك فانشاء ... والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد

والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف وذلك

... لا وجه لتخصيص ... بالخبر لان الانشاء ايضا ... وقد يكون للمسند اليه متعلقات ... وكل من

الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ

اما زائد على اصل المراد لفائدة او غير زائد ... وانما قيد ... لفائدة ... لا فائدة فيه

لا يكون مقتضى الحال ... او غير زائد ... لانه ...

والوصل والفصل والايجاز ... احوال الجملة ... المسند اليه والمسند ...

هذه الاحوال ... وجعل كل منها بابا برأسه ... المسند اليه والمسند ...

او منكرا ... هذه الاحوال ... قرر ...

الاسباب ... اكثر ... اقرب ... احوال الجملة ... الباب الاول

المفرد ... المسند اليه والمسند ... احوال ...

العمدة المسند اليه والمسند ثم ... احوال ... الاثبات ... وهو القصر

افرد بابا ... احوال الجملة ... الفصل والوصل ... الاسناد ...

... احوال الجملة ... احوال ... الفصل والوصل ... الاحوال ...

بل ... فيها ... احوال ... الاثبات ...

... احوال الاثبات ... ابواب ... تنبيه ... وسمي هذا البحث

بالتنبيه لانه ... ذكره في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر ... الكلام يكون لنسبته خارج ...

تطابقه او لا تطابقه ... الكلام ... المحتمل للصدق والكذب وقد ...

يتبع الاخبار ... الصدق ... قيد ... الصدق والكذب

يوصف بها الكلام والمتكلم ... الكلام ... مطابقة ...

بانه كما اتوهم لا بوصف المتكلم فلا دور ولهذا اتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب فلان على هذا ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فالجمهور على ما ذكره المتن بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه لان رجوع الصدق
والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه
اي عدم مطابقته للواقع وبيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او النفي
بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون
هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين
او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون احديهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت
به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ نقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة
من الامور الاعتبارية دون الخارجية لان معنى كونها في الخارج ان القيام حاصل لزيد في الخارج وانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تبعه صدق الخبر
مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والمراد بالاعتقاد
الحكم وقيل المطلق اي الحكم الذهني سواء كان جازما او راجحا فيعم العلم وهو حكم جازم
لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالغير المعلوم والمعتقد و
المظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا
ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا ان المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او
كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لا ما يقال لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى
انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها ولذا فهذه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال
زيد في الدار شاكا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر قطعا

الطرف صح

والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة
عن تساوي الطرفين والتردد بينهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا
انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا محالة المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه
لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لا ما يقال لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك
وقوع النسبة او لا وقوعها ولذا فهذه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار شاكا مع
الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهو ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه تعالى جعلهم كاذبين بانهم لكاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع
لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم
نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد وانه خبر مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية
هذا الخبر الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا انما يكون غلطا واطلاق لفظ
الكذب باللازم التسمية بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع ومحصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على سبيل التسليم
بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل
في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس
الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا الطرف يكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد و
عدمها في المعنيين لكن الجواب فيظهر مما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلثة لسان السند واعلم ان هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان لا يكون التكذيب راجعا
الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري

عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول حتى ينفضوا من
حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم
الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون
فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله قد صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت
الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون
الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق
وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما اي الاول مطابقته للاعتقاد ودونه اي
عدمها ضرورة لوقوع الواقع والاعتقاد او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد
ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما
الامرين اللذين اكتفوا باحدهما ويقع التخبط في هذا المقام في تقرير مذهب النظام وقد وقع منها في شرح
المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار
النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير
الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو اجل من المقام
ولو قال لانهم لم يعتقدوه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يكون ان يفسر به
فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الا
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر

اي ان عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما
للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن
عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب مطلقا لا بمعنى الكذب عن قصد فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة
فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والقصد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم
يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على القصد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم
ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون والنائم والساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا
ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في شيء من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه
لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان
او الفرس اما ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فزيد الانسان صادق وزيد
الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى
قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
لا يحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو
كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة التقييدية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير
التام […] ان جرى على ما هو المعتبر في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم
الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه
والمسند من اوصاف الالفاظ وانما بدأ بمباحث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصدق
الكثرة وهو الذي يقع فيه […] غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء

انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس وكثرت او زيادة اداة كالاستفهام و
التمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على الاحوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين
لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق
الاسناد ولانه ما لم يسند احد اللفظين الطرفين الى الآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة
انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا مسك اي قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من
يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة
عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت
ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع
ونحو قوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع
بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى
وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي
هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه لو كان بقصد والاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة اما
الحكم كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية
لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه
علم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لكان الانكار الحكم معنى لاستحالة ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت
هذا يعود على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي واذا ما دل على
ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك لسامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي
اذ لا معنى للدلالة الا الافادة والعلم بذلك الشيء وليس كما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته لكنهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث
لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه مسلم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة

مفهوم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت قولنا زيد قائم منه ايضا خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح ان يقال
لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والاشعار لكان
معلوما ولو كان جميع القضايا مستحقا والما صح قولهم من مفهوم زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي تقصد بالخبر
افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى
بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم عم بحسب التحقق
او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم
ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية
وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها
استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه
يوافق ما اورده المص في تغيير هذا الكلام حيث قال لا يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر
عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل لعدم حصوله
عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا
الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر
من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول
وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا شك انه لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه
عند حصول الثاني منه لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل
كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شان ذلك ان يستفاد من الخبر
فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر بالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر لا وايضا اذا سمعنا.

جزا او حصل ان ما ينسب العلم يكون مخبره عالما بتحصل في ذهنها صورة هذا الحكم سوا علمها قبل او لا يكون الاول حاصلا لكنه
انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم يكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته التي
هي الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جايز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما
بالحكم اعني صورة الحكم في ذهنه وهذا يتحقق ضرورة سوا ذهل عن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو حاضر عنده
واستحضره لا يقال انه علمه او يعلم فانما نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون
الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا
او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في
ذهنه وهذا ضروري في كل عالم تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى
العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل والسائل العارف
بما بين يديك ما هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك
ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني الى ثبت
انه لو فات العالم بالشي الجري على موجب علمه يتنزل منزلة الجاهل لاعتبارات خطابية لان الآية
من شانه تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم
علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم هذا الكلام
عليه اثر الاكمال او على قوله ولقد علموا لمن اشتراه الآية خبر ألقي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لهم

بولا ودليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان هنا شيا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار
الى زيادة التعميم وان وجود الشي سوا كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في

من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد
فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما يقال
البعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان
التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشي الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه
حصل فيها ام لا والحكم بشي من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغني
على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية
وحرف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم
بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل
ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان
نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل
به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا كما
ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى ع اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شي ان انتم الا تكذبون وكان
الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسل من
رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي
هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة
من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
للآخر لاتحاد المرسل والمرسل والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم
اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما
برسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث

انكاراً ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحساناً
في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجاً على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقاً من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على
مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر لامر اقتضته الحال وقلت ان زيداً لقائم يكون هذا على وفق
مقتضى الظاهر لا يقتضي التاكيد وليس على وفق الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه
غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك
التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلافه مطلقاً لان استشعار الخاص لا يوجب
استشعار العام على انه لا معنى لجعل الانكار كالخالي ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد
وتركه وكثيراً ما نصب على الظرف او المصدر اي حيناً كثيراً او اخراجاً كثيراً يخرج الكلام على خلافه اي خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلاً فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير اليه اي الى الخبر
فيستشرف له اي ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب
وقيل انهم مغرقون مؤكداً اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد بالكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر
الى النفس التي تتعلق بالغنم المتسائل ان تكاد تتردد فيه وتطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جداً وقال الشيخ عبد القاهر ان في
هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء وغير المنكر
كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل

عارضاً رمحه اي واضعاً على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحاً لكن
مجيئه واضعاً الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم
فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكداً بان ومثله ثم انكم بعد ذلك
لميتون مؤكداً بان واللام وان كان مما لا ينكر لكن تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار
ويجعل المنكر كغيره اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوماً له او محسوساً عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام
حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد ذكر في
حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها ونحو لا ريب فيه ظاهر هذا الكلام يشعر بان التمثيل لما نحن بصدده فان قيل
التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين الاول ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلاً
ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون اكد فيه
الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار
حتى نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتماداً على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين وذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال
وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلاً على ما يزيله حتى لا يكون مثالاً لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احداً لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلاً لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله
وهذا الحكم صحيح لكن يكثر منكره من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل
المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور
في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعاً لتوهم السهو او التجوز
فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز ان كمثل السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته

تنبيه فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية
وهي ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسب بحسب
الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام والعبرة
في الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه
مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته
منزلة خالي الذهن عن الانكار وان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار حسن تنزيله منزلة خالي الذهن تعويلا على ازالة الانكار
لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما ينتقل منه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب
في شرح قوله في المهد نطق من سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة
مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في
بادي الرأي ويحوجه الى السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام مساق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفية بيانه المتحير الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي والنكات الاشياء المذكورة للاعتبارات اللائقة
من قبيل الاثبات سوى قوله لا رد فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وكذا الاعتبارات التي
الحدثن (?) المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم ومما يجب التنبيه
التنبيه عليه ههنا انه لا يجب ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر
قد تدخل ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع
من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى
ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها [illegible] بدونها كقوله
انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله
ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كان النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا

ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر كقوله ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا [illegible] ليس بحذف او لم يجزم شيء كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تنبعث
على تاكيده لكونه غير مستعد له اولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة
فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان
منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد
واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات
على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة
للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه
قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا الحكم كاذب في ادعاء انه
خبر على وفق اعتقاده تؤكده ايضا وان لم يكن مخاطبك منكر المطابقة ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين
لكاذبون واما قوله تعالى يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لدفع الايهام والايماء الى
علمه به ويلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا
ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى [illegible] حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من
الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعل
عبد القاهر وصاحب المفتاح قال انما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا
بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد ومعنى التسمية الاسناد حقيقة عقلية
انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان الاسناد
نحو الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة
بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان

الماضي دون المستقبل فالاسناد منسوب الى العقل بلا واسطة والكلام منسوب اليه باعتبار ان الاسناد
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد
والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف
واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له
اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف الذي هو له وبهذا
ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا
فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الذي يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم
من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له
ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره
كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق
الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل المعتزلي لمن لا يعرف حاله
وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
وان لم يكن في الحقيقة كذلك وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو جاء زيد وانت
تعلم اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب
لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم
يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ

عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في
الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به
ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل هو خارج عنهما كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم
ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب
المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام
والمصنف صفة للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم
مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه انه لا يسمى حقيقة ولكن قال الشيخ عبد القاهر انما تكون جملة ومتعينا على ان
الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فتعريف المفتاح غير منعكس والثالث انه غير منعكس
لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك القيد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه
بانه ترك كونه مرادا لاعتقاد ... تعريف المجاز اولا وكلاهما مما لا يليق في التعريفات بل جوابه انا
لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
بل والنص على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز ... في الاول صرح به
الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة
ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء
مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف
فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه يراد
وجوابه ان المعظم ... التعريف عبارة عن الملابس ... الى الفاعل او المفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وقد اسند
الى المبتدأ او الاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو
من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان الاسناد

القمام والقرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في السوف من المجاز العقلي ما هو مسمى نحو ما صام يومي وما نام ليلي
مال الشارح رحمه الله ... ثم قال الاشكال ان الاسناد ... يكون على جهة الاثبات او النفي
واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر
الكلام مجردا من النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فلا اسناد
وهو انه ... في النفي ما يجعله ... فما قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد
الى غير ما هو له فيكون مجازا لو اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صايم
تجارته ... فليتأمل ... اي الاسناد مجاز عقلي يسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا
... وكذا ... ما نام ليلي ... مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء اذا
انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلايل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد
ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التوضيحين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى جمع شتيت كمريض
ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او للمفعول به يعني
ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة قوله في توصيف الحقيقة ما هو له
يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير
الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في
جراءة ولا اعجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلايل الاعجاز ان شبه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن حالة يعطيها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر

في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس في رفع بها الاسم ونصب الخبر فان الوهن
بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم ...
فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية ...
من افعلت الامانة ... وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بجد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من
قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي
يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه تاكيدا وتنبيها على تناهيه فمن ذلك قولهم ظل ظليل و
داهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صايم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب
الآمر وضربة التأديب في السبب الغائي ومثل يوم يقوم الحساب اي لاجله وقد خرج من تعريف
الاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل والثاني اقبال
وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه نحو الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان
المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند من فعل آخر
... مثل اشارات الكتاب ... ان المفعول الذي يكون الاسناد فيه مجازا ...
ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا اذا اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعاله نحو
الضلال البعيد والعذاب الاليم ... المعذب ... مثل جد جده وكذا في الكشاف ... ظاهر
... ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه عنده ليس مجازا كما ليس
حقيقة ومن الثاني بان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل
الاول والاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد والبعيد في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل
واسند الى المفعول بواسطة فاعل وقس عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما يسند اليه
الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة
كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذه من قبيل الاسناد

فان البعيد هو الضال والاليم ... انما هو

الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشتمله هذا التعريف من نحو شقاق بينهما ومكر
الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار
ونحو قوله ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الانشائية
والايقاعية والجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد
الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف
الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما هو تعريف للمجاز العقلي
في الاسناد خاصة او مطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يكون
الكلام بصريحه كما او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل البين فيها شاقا والليل ماكرا
والليل مسروقا والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى ...
مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبره فانه بحث نفيس واعلم ان في المجاز
قد يجعل علما من تركيب كلام وقد يكون كناية كما ذكره ... ولم يبين الضمير فانه من المجاز العقلي
حيث جعل الهموم ... وهذا مما يفهم من ظاهر
كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف بتاول ليخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده
وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة
لانه لا تاول فيها فان قلت اي حاجة الى بيان فائدة هذا القيد وليس في عبارته ما يدل
ثم اي حاجة في التعريف الى اخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا
قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم
فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ان
اقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة
الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول

ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بانه لا يلزم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول
ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى
ما عند العقل ما تقتضيه ويرتضيه لا ما تحصل عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في
نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما توهم من المفتاح بل
يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند
العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
وح يندفع الاعتراض الاول ايضا ولا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يخرج بكل
منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى لكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من عند المتكلم ومن بضرب من التاول
لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والقصد باتباع اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده بغير ما هو له
عند العقل ما في نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما
خلق الله الافعال كلها واشتمل الكلام بالتاول والقصد لانه اسناد الى
ما هو له في نفس الامر وما هو ... فقد خرج من تعريفه امثال ما ذكر وان
اراد عند المتكلم في الظاهر ... فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا
قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهوم لفظ الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما
اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فيدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاحتيج
بقوله بتاول وتبقى التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي

انبت الله البقل وجعل الله الافعال كلها بالمتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول
الدهري انبت الربيع البقل متأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا
نحو قول الموحد انبت الله البقل متأول عند اخفاء حاله من الدهري والظهار انه غير معتقد لظاهره
بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا في الواقع العام لا يتحقق الا في
ضمن الخاص وقد يبين فساده فكيف يجوز ان يراد الى غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة المفهوم وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحقق العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة مفهوم العام الا في ضمنه وقد يبين ان الفساد انما كان
من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام

ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله
لم يرد ظاهره لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل شيء على انه لم يرد ظاهره مثل استدلالهم
على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله
لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع
في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها ذلك ويجوز ان يكون الامر
بمعنى الخبر ويجوز ان يكون ... اي ... الليالي فلا يتفاوت الحال
بعد ذلك ... مجاز خبر ان بقوله متعلق ... اي عقيب ... قنزعا من قنزع
قال ابو النجم ... حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على
اعتقاده ان الفعل ... والمبدأ ... فيكون الاسناد ... جذب الليالي
على انه زمان او سبب وأقسامه اي اقسام المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند

اما حقيقتان ... نحو انبت الربيع البقل او مجازان ... نحو احيا الارض شباب الزمان
فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء
في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية ويفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته
... او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا
واحيا الارض الربيع في عكسه ووجه التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا ...
... على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفاه عما هو عليه ... كما ... الالفاظ المستعملة في انها
اما حقيقة او مجاز ... اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين
وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب ... لانه يشترط في المسند ان يكون فعلا ... فيكون مجازا او حقيقة
... في قولنا نهاره صائم ... اسناد صائم الى ضمير النهار ...
... الاسناد والجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ
واما على مذهب السكاكي فهذا مشكل وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي
آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل ... ابهاما ... ان ...
ايمانا او ... يقصد ... المجاز العقلي في القرآن كثير والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات
مجاز لانه فعل الله تعالى وانما الآيات سبب لها ويذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي
هو فعل جيشه الى فرعون ... وينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله تعالى الى
ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين
ويوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان
شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه
لانه ... عند ... الاحزان ... وان الاطفال ... اوان الشيخوخة ... واخرجت
الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه

بلغ

وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو عطف على كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من نسبته بالمجاز في الاثبات ومن
ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان
البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله قولك لينبت الربيع ما شاء
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك
عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان مما اشير اليه وكذا ليت النهر جار واصلبك يا هرب ونحو
ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه
يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من
جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب
وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام من الموحد
نحو ابيات عن الموحد المحق اذ ليس قائما بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير
البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر من الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا
يعتقد انه الى ما هو له لكن اشتمال هذا البيت مما يحتمل العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي
العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل وهو اي المجاز العقلي حقيقة يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان
يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى
غير ما هو له من الفاعل والمفعول الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له
قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فهو اي فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهر
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفي لا يظهر الا بعد نظر وتأمل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك صفحته

يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق
الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي
اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول
الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله تعالى بسبب هواك بهذه الحالة
اي يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك وفي هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
عليه بعض الناس ورده على الشيخ عبد القاهر وهو بعض حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما
ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وصيرني هواك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو جهه فالاعتبار اذن
ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة وحسن
ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي قدس الله سره وفيه نظر لان الفعل لا بد
من ان يكون له فاعل لاستحالة صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا
فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي رحمه الله وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة
بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة
الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار
بقرينة نسبة الانبات الذي هو من لوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى
هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة

اسناده اليه وكذا المراد بالامير المدبر للاسباب الهزيمة هو الجيش بل هو سبب العزم اليه والحاصل
انه شبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل اليه ثم نزه بالذكر ونسب
اليه شيئا من لوازم الحقيقي وقوله اي ما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة
في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرنا [illegible] وليس كذلك [illegible] صاحب عيشة وكذا الاشتغال بقولنا خلق [illegible]
[illegible] قوله تعالى [illegible] ويستلزم ان لا يصح الاضافة في [illegible] كل ما اضيف الفاعل
المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه [illegible]
المراد بالنهار فلان نفسه فلا يكون في صحة هذه الاضافة [illegible] وقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقوله
[illegible] فما ربحت تجارتهم [illegible] نام ليلي وتجلى همي كان ابلغ [illegible] لان قوله نهاره صائم ما
[illegible] مع ان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن الاشتباه
ليس من باب المصطلح ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد
[illegible] هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب له ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل
وشفى الطبيب المريض [illegible] مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع في كلام من سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فيمتنع كونه من
باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
انه ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية
له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه [illegible] السبع [illegible]
بتأويل هو ان المنية دخلت في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم

بادعاء الصاحبية له لا الحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة واليه يكون الامر بالبناء لهامان [illegible] ان
النداء لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس البناء لفرط المباشرة ولا يكون اطلاق الربيع مطلقا على الله
حتى يتوقف على السمع اذ المراد ح هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا
[illegible] على مذهب في الاستعارة بالكناية بما اعترض في تذكرة علم البيان ان شاء الله تعالى والذي
[illegible] ذهب اليه [illegible] مثل نهاره صائم [illegible] وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
[illegible] في التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان [illegible]
[illegible] لبطلان اسناد [illegible] وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين
ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او [illegible]
[illegible] نحو قوله فقد زرّ ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين لان
المشبه شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم [illegible]
[illegible] مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية [illegible] الاستعارة [illegible]
[illegible] ضمير [illegible] في عيشة [illegible] والمراد بالنهار العام مطلقا
فيكون من اضافة العام الى الخاص [illegible] اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى [illegible]
[illegible] الذي هو من البلاغة بمكان [illegible] بان الامام
لهامان مجازا والغير حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد [illegible] حقيقة [illegible]
لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت [illegible] لا يكون الاسم للحيوان المفترس قطعا [illegible]
بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولهذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
[illegible] الباب الثاني
[illegible] احوال المسند اليه [illegible]
[illegible]

مسند مقدم او مؤخر متوقف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه
قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتأخر وجوده الى وشيء
علم والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن
والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو
دون الثاني فصل البعض منه اشارة الى الاول وقال فللاحتراز عن العبث او القرينة دالة
عليه فذكره عبث لكن الاثبات على الحقيقة في نفس الامر ... الا ان ... الركن الاعظم
من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل بناء على الظاهر اي بحسب نظر الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فهو ... اخلق
فقد ... مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد
عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه
بالقرائن والاعتماد ... ودلالة اللفظ بالاخرة على العقل فلا عند الذكر ... الاعتماد بالكلية على اللفظ
لا عند الحذف في الفعل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكور
او اختبار تنبه السامع عند القرينة او مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه
عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار لدى الحاجة
نحو فاسق فاجر اي زيد ... او تعينه ... او ادعاء التعين ... او نحو ذلك كضيق المقام
عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة او محافظة على سجع او وزن او قافية او ما اشبه ذلك
كقول الصياد غزال ... فان المقام ... او الاختصار ...
من الماضين مثل ... الاستعمال الوارد على تركه ...
او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله
اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا الرجل فتى من شأنه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل

ربع كذا وكذا وهو ... وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ...
الى المفعول ولا يفتقر الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى وجود الغرض الداعي الى الحذف مثل
بل للداعي عدم الاعتناء بشأن ... والمقصود ان يقتل ... وقد يكون حذف ...
اشعار ... لا يمكن ... قال ...
او اطراده في الحذف ... توجد في الذكر اوقع من الفظاعة ... المتكلم على اجرائه على
او السامع على لسانه ولهذا اذا ... كيف فلان ... عن الواقع في ... لا ...
ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وشناعته المتكلم واما ... لا يفتح لسانه ... السامع
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او
التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه ... بتكرير اسم الاشارة ...
على انهم كانت الآية ... اولئك على هدى ... اولئك هم المفلحون ... من ربهم ...
... او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط
الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي
عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث ... الزمان وقد يكون بسط الكلام
في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال من نبيك فتقول نبينا
حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله صلعم الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل
او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار ... قيام
القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه
بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان كانت قرينة تدل عليه
ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما ...
كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك فيترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا ...
شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص ...

تفصيل لاشتغاله بوجه الحذف وتحصيل لازدياد الحكم نحو عالم النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الفرد الواحد
وان كان عالم النسبة ولم يرد تخصيصه نحو جبر من به الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نفي ... وجه
سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او
يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نم التنافي
بين وجوب ذكره وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي ايراد المسند
اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية
وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير
فلافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم
كما ... في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم بهنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى
كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما
في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته اتم فائدة يقتضي اتم التخصيص وهو التعريف
ونهاية التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك عبد الله خالق
السماء والارض واقيت جلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون تخصيصها وضعيا وتخصيص المعرفة
بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة بحسب اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار
لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين
واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا
وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت
حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية ... الكشاف ... حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية
... الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب

بالمضاف ... عال في انه يمتنع وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فاخرجه في صورة الخطاب لما اريد به العموم قوله ليفيد العموم متعلق
بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فاخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بالجعل
ومدار الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم ويشهد لك لفظ المفتاح
اي تعريف المسند اليه بالعلمية وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها
اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا من جميع ما عداه واحترز به عن احضاره
باسم جنس نحو جاء عالم جاهل في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن
احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه
ابتداء لكن واحد منها ليس مختصا بمسند اليه معين وفي ... العقيد ... من ... ان الاسم المختص
... الا العلم قلنا بعد تسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يدخل فيها ما يخرج به الا م...
... من الجميع كافة التعريفات لا ... ان قوله ابتداء احتراز عن الغائب والمعرف بلام العهد والموصول
... فان الاول ... بواسطة تقدم ذكره ... والثالث ... العلم ... موقوف على ان
... قولنا ... احضاره ... العلم بالوضع على ...
... المعارف فلا يكون ... ذكره ... لان اللفظ الموضوع لمعين ... انما هو العلم ...
... معين ... ان ... الى ما ذكره ... ان معناه اول ... ذكره ... احتراز عن احضاره في باب ...
ذكره ... المعارف ... اول ... ذكرنا ان ... وافاد ... المراد في الكلام
انما يكون بواسطة قرينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ... ذلك ...
المصنف ان الوجه ما ذكرناه اولا كقوله تعالى قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للكل ... اسم لمفهوم الواجب لذاته ...

فی بیان کل ما کان هناک فرد فلا یکون علما لان مفهوم العلم جزئی [illegible] الا تری ان قولنا لا اله الا الله
کلمة التوحید بالاتفاق من غیر ان یتوقف علی اعتبار عهد فلو کان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
الوجود لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحید لان المفهوم من حیث هو یحتمل الکثرة والجواب فالمراد بالاله
فی هذا الکلام اما المعبود بالحق فیلزم استثناء الشیء من نفسه او مطلق المعبود فیلزم الکذب لکثرة المعبودات
الباطلة فیجاب بکون الاله بمعنی المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنی لا مستحق للعبودیة له
الوجود او موجود الا الفرد الذی هو خالق العالم وهذا معنی قول صاحب الکشاف ان الله مختص بالمعبود
بالحق لم یطلق علی غیره ای بالفرد الموجود الذی یعبد بالحق تعالی وتقدس او تعظیم واهانة کما فی الالقاب
الصالحة للمدح او الذم او کنایة [illegible] عن معنی یصلح [illegible] الاسم نحو ابو لهب فعل کذا [illegible]
فی جهنمی ای انتسابا الی النار [illegible] نحو ابو الخیر وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب [illegible]
[illegible] هذه الامور واللهب الحقیقی لهب جهنم فالانتقال من ابی لهب الی الجهنمی انتقال من الملزوم الی اللازم
او من اللازم الی الملزوم علی اختلاف الرأیین فی الکنایة الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول [illegible]
[illegible] اعنی العلمی [illegible] الکنی [illegible] الاصلیة [illegible] ان الکنایة [illegible]
الشخص [illegible] سواء کان اسمه ابا لهب او زیدا او عمرا او غیره ولذلک لو قلت هذا الرجل
[illegible] من الکنایة فی شیء [illegible]
[illegible]
یکون استعارة تحوالت [illegible] ولا یکون من الکنایة فی شیء فلیتأمل فان هذا المقام [illegible]
[illegible] او ایهام استلذاذه ای العلم او التبرک به ونحو ذلک کالتفأل والتطیر والسخریة والتسجیل علی السامع
[illegible] فی الاعلام والموصولة [illegible] ای المسند الیه [illegible] موصولا [illegible]
[illegible] ان عدم علمه ذکر اسم الاشارة لکونه [illegible] المخاطب [illegible]
الموصول وذو اللام [illegible]

المضاف الیه وما ذکرنا من الحرف هو المنقول عن سیبویه وعلیه الجمهور وفیه مذاهب اخر والمقام الصالح
للموصولیة ان یصح احضار الشیء بواسطة جملة معلومة الانتساب الی مشار الیه بحسب الذهن لان وضع الموصول
علی ان یطلقه المتکلم علی ما یعتقد ان المخاطب یعرفه بکونه محکوما علیه بحکم حاصل له فلذا کانت الموصولات معارف
بخلاف النکرة الموصوفة المخصصة بواحد فان تخصیصها لیس بحسب الوضع فقولک لقیت من ضربته اذا کان الشخص
معینا موصولة معناه لقیت الانسان المعهود بکونه مضروبا لک وان جعلتها موصوفة فکانک قلت لقیت انسانا
مضروبا لک وهو وان تخصص بکونه مضروبا لک لکنه لیس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان [illegible]
بخلاف الموصولة فان وضعها علی ان یخصص بمضمون الصلة فتکون معرفة لها وهذا هو المقام الصالح
للموصول ثم انه قد یشار الی التفصیل الباعث الموجب او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
بمضمون الصلة کقولک الذی کان معنا امس رجل عالم ولم یعرض ان یکون للمتکلم او لکلیهما علم بغیر الصلة [illegible]
فی هذا الشرف [illegible] او لانه فهم لقلة جدوی هذا الکلام فیذره وقوله او استهجان التصریح بالاسم
او زیادة التقریر ای تقریر الغرض المسوق له الکلام نحو وراودته التی هو فی بیتها عن نفسه ای راودت
یوسف المراودة مفاعلة من راد یرود اذا جاء وذهب وکان المعنی خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشیء الذی لا یرید ان یخرجه من یده یحتال علیه ان یغلبه ویاخذه منه وهی عبارة عن التمحل لمواقعتها ایاه
فالکلام مسوق لنزاهة یوسف وطهارة ذیله والمذکور ادل علیه من امرأة العزیز او زلیخا لانه اذا کان فی بیتها وتمکن من نیل المراد منها [illegible]
ولم یفعل کان غایة فی النزاهة عن الفحشاء
وقیل هو لزیادة تقریر المسند لان کونه فی بیتها زیادة تقریر المراودة لما فیه من فرط الاختلاط والالفة وقیل
لتقریر المسند الیه وذلک لامکان وقوع الاشتراک فی زلیخا وامرأة العزیز فلا یتعین المسند الیه ولا یتعین تعیینه
التی هو فی بیتها لانها واحدة معینة مشخصة [illegible] زیادة تقریر الغرض المسوق له الکلام فی
غیر المسند الیه [illegible]
من ان یقول نحو [illegible] المشهور ان الایة مثال لزیادة التقریر فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها [illegible]
التصریح بالاسم لا مثال او ان یستهجن التصریح اولی ان یقصد زیادة التقریر نحو وراودته الایة ثم قال والعدول من

من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم الاشارة تنبيهاً
على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع
باحواله او نحو (وباللام) اى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحداً كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلاناً اذا ادركته وذلك لتقدم
ذكره صريحاً او كناية (نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالتى وهبت لها)
فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحاً فى قوله تعالى رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر
اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محرراً فان لفظ ما وان كان يعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث
وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير
واحد ونحو ذلك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل (او للاشارة الى نفس الحقيقة) ومفهوم المسمى من غير اعتبار
لما صدق عليه من الافراد (كقولك الرجل خير من المرأة) ومن اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان
ناطق والكلمة لفظ موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية (وقد يأتى) المعرف بلام الحقيقة (لواحد)
من الافراد (باعتبار عهديته فى الذهن) لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة
الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهوداً فى الذهن وجزئياً من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقاً اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس
القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها
(كقولك ادخل السوق حيث لا عهد) فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا فالمعرف انه موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد

التعريض بالبلاغة واورد حكاية شرح علومكم شيئاً [illegible] زيادة التقرير من الكتابة فافهم
ومنه تأخير المسند اليه قولاً فى نفس ولقد عرفت مع الخلوة بلومهم
مع الخطاب [illegible] او التنبيه للمخاطب على خطاء نحو ان الذين
ترونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا
وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى يشفى غليل صدورهم
[illegible] الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء [illegible] الى وجه بناء الخبر
بعد ان يكون فيه ايماء الى ما يقتضيه عليه وقوله ان العرف الذى شاع [illegible] عند ذكر
تقدم المخاطبون [illegible] ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه [illegible]
او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه
يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى نوع من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك [illegible] على ما هو الانسب
وان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسمهم الاعلام [illegible] اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم
لشانه اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتاً اراد به الكعبة او بيت المجد والشرف دعائمه اعز
واطول من غيرها [illegible] ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل
ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره
اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان
شعيب [illegible] وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او بشان غيره نحو ان الذى يتبع
الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتاً مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى
ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال
المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط الاعتراض المشهور بانه لا يظهر

وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق
على الاصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة فتجد ان ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان الاولى بعض الحقيقة والبعضية مستفادة من الموضوع
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام انما بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والى
اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار التعريف وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف
من وقوعه مبتدا او ذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وعمم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود
الضمير في قوله وقد ياتي الى الموف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر
لفظ الايضاح ولكونه اي المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا فان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا فيصح هذا ايضا لان
الموصول ايضا يعامل معاملة المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه
فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان تقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف
بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلا احقيقتان ام مجازان قلت
بل حقيقتان اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلي في المعين ان يكون الغرض الاصلي طلب ذلك المعين ولا
على ذلك المعنى وقصد ارادته منه وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت
به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا
في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر
اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد

بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره والتحقيق ان اللفظ اذا دل على لو سكت م
الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم تكن للبعضية
لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس كما في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يفيد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق
والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد عليه م
او المفهوم هو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي
ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هي تميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى ورجعى
او الذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي
اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه ان القسم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان المعهود النظر م
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن نكرة المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة
وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده
او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل مبني م
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي والكاس
بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف
اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح بعضه عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق

سواء كان بحرف التوكيد او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب

القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد اشمل سواء كان بحرف التوكيد او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع

لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد و

استغراق الجمع انما يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان رجل

او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد المثال بلا التي لنفي الجنس لانها نص

في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق و

يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق

والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا

في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا او اولها كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني

من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان

والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع

تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف

باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها كما يشمل المفرد كما في ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء

وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء واذ قلنا — كلها

للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك

ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا زيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من

العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب

المجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد

والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين

آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا

ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء

فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى وهن العظم مني انه

ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون

كل فرد وبعض بصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل — ودونك

فرد ولا يصح ذلك في المفرد لان الاشتمال صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد

العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصد الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد

الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان في الشمول و

الاحاطة لان القصد في الكلام متوجه الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت

العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت

العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتناقض بين الكلامين واضح وقد توهم بعضهم انه لا منافاة

بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن

انما اصاب الكل بحيث لم يبق من البعض شيء خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم

وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في

الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين ان الجمع ليتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما

للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله ولا تكن للخائنين

خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم لانه لو افرد

لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد

ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا

مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل

ما يسمى به المفرد كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم وهل هذا الا تناقض والجمع لا ولا لولاه

ليشتمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة متباينة والجمع لكل من

العظم وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الآحاد

هو الدال على معنى الجنسية وقصد فيه ان هذا الجنس هو العود والقوام به شيء

الذي اصابه الوهن هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك

مثبتا كان او منفيا لما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع كلامه

رفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه

آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع

صالح لان يراد جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد

في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف نحو قولهم فلان يركب الخيل

وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت صدر عن ابن عباس

ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس في وحدانه الجنس

كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجمعية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو

المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس

رضي الله عنه ولم يعتقد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما

الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام الافاضل الاعلام وكلت دون

الوصول الى الحق افهامهم لما كان مظنة ان يعترض ويقال ان افراد الاسم يدل على الوحدة منفيا واستغراقه

يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق

وافراد الاسم لان الحرف انما يدل على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم

المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه

بنعت الجمع نحو الرجال الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا المجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار

الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع

كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اي مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء

لا من جهته وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه

في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي مع الركب اليمانين مصعد وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار

مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد

ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق

المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر وتاسف على بعد الحبيب او لتضمنها اي الاضافة تعظيما لشان المضاف اليه

او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان

عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو ان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه

المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا معنى قوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام

حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او نيابته وقد تكون الاضافة

لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم البعض على البعض من غير

مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح باسمائهم وا هانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او لكثرته الثالث مع الاحالة

نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب

قولهم لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها

عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار الطيف مجازا

وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير علاقة واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة

الاضافة نحو غلام زيد بالباب اولافادة الاضافة جنسية وتقسيما كقولهم وذلك على خلافي الارض التقوم من الحيا

يبني على الجنس وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة جنسية

خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان

شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي لكون المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل

من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما

يتعارفه الناس من غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غطاء يحجب ابصارهم

بالكلية ويحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم او التعليل او التي

بعادته الادراك او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف

قوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر شينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي
الاحسان حاجب حصر لحكمه بالتعظيم او التكثير بحسب اعتبار الكمية كيفا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والمشابهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير ناظرا الى التكثير وايات عظام ناظرا الى التعظيم وقد يجيء
للتحقير والتقليل معا نحو لم تعطوا شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير
والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهات التعريف حقيقة او تجاهلا ولا يمنع عن التوقف مانع كقولك قد
اذا اتيت ... لطول كل ما ذكرته الا انه لعل منه احترازا عن التصريح بنسبة الساقة الى بين الممدوح وجعل
صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير والغرض المقصود بان التحقير مستفاد من بناء
المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه ان اراد ان لبناء
المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير وهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه محتمل الشدة والضعف وان اراد
ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نحو
العذاب وبينه في نحو العذاب بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب
من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة بلفظ المس واسناد العذاب الى الرحمن على ترجيح
الثاني كما ذكره بعضهم لقوله لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه

قوله تعالى اعوذ بالله من غضب الحليم

للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به
او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب
وصرح بانه من غير باب المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد
شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية
وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف ظاهر
بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير
وللتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل
اي فاعلموا

الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحمل التنكير على الفرد المعين كالتعظيم والتحقير
والتكثير ونحو ذلك في كل موضع وقع بعد الا المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب
وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيصح الاستثناء وليس مصدر
نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن منه بيقين كما هو الحال ولا الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على المعدوم والتقدير ان نظن
الا ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا ضربا محتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد وقع منه غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يعم المستثنى كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث وهم المخاطب
... ما يعد مستغرقا للضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله اقتلوا يوسف او اطرحوه ارضا اي ارضا منكرة
مجهولة بعيدة عن العمران وللتعليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي الجدب وتنزيهم خيرك
ورسالتك وشيئا من فيضان جودك ونطائك واعلم انه كما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد معنى التعظيم
فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تعظيم فضله واعلاء
قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير نحو هذا كلام ذكره بعض
الناس والتقليل نحو كفى بعض الاذى بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخره المصنف ذكر التوابع وتفصيل الفصل
عن التنكير جريا على المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقد بنى السكاكي على التنكير نظرا الى اتحادهما الفصل وكثيرة
من اعتبارات التوابع انما يكون بعد توقف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه والنعت
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هنا لتوافق قوله واما بيانه
واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي كونه العمل في مجرد كون الوصف للكشف
في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي
جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن
كأن قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع بخبر ان او منصوب صفة لاسم ان

او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات ۞ أُوذي فلا ينفع الإشادة من امرئ قد يجادل البدعاء فالالمعي ليس
بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد
البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشاف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير نحوها او مخصصا اراد بالتخصيص ما هو تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قل
الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر والرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال ولكون الوصف مدحا
او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف
وهو التعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف و
لا يشترط في البلغاء الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس
الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي في قولهم وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف
لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب تاويلها بالمفرد وهو فيها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص
الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب علم باتصاف
الموصوف [illegible] بمضمونها قبل ذكرها والا لم يحكم بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه
بما لا يعرف قبل من الصفة بعنوان الصفة فيجب ان تكون جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها
والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان القسم في قوله اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من [illegible]
الموكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله

تنكير

ورفع الاحتمال عند النحاة والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك

هذا هو المشهور بين النحاة ۶

زيد قائم والانشاء انما هو في جملة القسم مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما في الشرطية
حيث بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل
انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال انما جاءت
النار فيها موصوفة في سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون
معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وقد علموا ذلك بسماعهم من النبي عليه السلام
والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده وتقريره اي تقرير المسند اليه اي تحقيق
مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذ ظن المتكلم غفلة السامع
عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل هذا ان امكن حمله على رفع توهم التجوز مثلا والسهو لكن
فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى رفع التوهم [illegible] كان القصد على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال لعدم ذكر رفع التوهم [illegible] الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل ذكر
العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه
وهو خلاف ما صرح به في نحو لا اكذب انا من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل
او لم يرد التاكيد الصناعي [illegible] نحو انا كذبت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويه قلت
لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو تكرير الفعل المقدم الا ترى الى [illegible] بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير
الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه [illegible] ان السكاكي لم يرد به تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتأخير مع
الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فمعنى قوله كما يطلعك اشارة الى ذكره في نحو لا اكذب
انت مبادرة لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجيء مفصلا في الاصطلاح كما للسكاكي اشار [illegible] او نسلم نقول
[illegible] ان موضع التخصيص بل هو اولى بالتوضيح لانه الذي يعترف المسند اليه فيه اعلى انه تاكيده قدم التخصيص
والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورد في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من [illegible]

انما سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل
ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء
من التأكيد الاصطلاحي ولهذا اغرب اسلوب الكلام ومثل هذا اكثر من ان يحصى ولا حاجة الى حمل كلام المصنف
على ذلك تكلف وهو تعريض على السكاكي في ايراده في هذا المقامات وتمهيد لتقييد ان ما يقال من ان معنى كلام ان يؤكد
المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي ولا غيري غلط
ناش عن عدم ادراك غيبه ما ذكر من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القطع
بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل
السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم
كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع
بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع كثرتهم واشتغال كل منهم بشأن وبعد ايراد النفير والتوقيع على الجنس ولا يدل اجمعون
على كون السجود في زمان واحد على ما توهم وفيه بحث وهو ان دفع عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فقد
مر تفصيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا على سبيل
التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه
لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم
الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم المتكلم
ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال الا جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما
او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر حرض بالبعث ونحو ذلك وانما يدفع ذلك بتأكيد المسند
فافهم ١٢

لعدم الشمول ١٢

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا لغرض
في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس
عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة كذلك وذكر في قوله الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان للجمل ١٢
لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه انهم ابعدوا بسبب دعوة هود فجعل فيهم امرا محققا لا شبهة
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في نحو
قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني العاقل
الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وهذا اشارة الى انه يكون علما في باب
الصفة فان قلت اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه
للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس
في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان مثل تجوز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي
ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة
وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية والوحدة اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا
لفظ اله حامل لمعنى الجنس والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين عن الآلهة لا
اتخاذ جنس الآلهة وفي الثاني اثبات الواحد من الآلهة لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض والمراد هذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد و
التثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى
به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويخصصه ولم
يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محصورة فما وقع في شرح المفتاح من
ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين واله واحد من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا

بعدا بعد اي هلك ١٢

اي مشهور انه كالعلم بالجود ١٢

المقصود ١٢

ولا الكلام عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالاً للوصف المؤكد كامس الدابر فالحق ان كلمة
اسمين وواحد وصف مناط لبيان العدد كما في قوله وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث ان
في اليمين اثنين والواحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتوريد البحث على ما ذكرت مما يزيد عليه تضعيف وتبيين
ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والقوم واستدل العلامة في شرح المفتاح
على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه
على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا
وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر
اعني الجنس فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا
ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كالدابر
ذكر ليدل على معنى العبور والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف
ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل
منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل لا بد ان يكون بحيث يقوم مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى شركاء الجن ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن فالاولى ان يقال الاولى انه بدل لان المقصود
بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما تقرر واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا
اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يحمل الفاعل في جاءني اخوك زيد
هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير
نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما

على ما توهمه القوم ح

وجعلوا لله شركاء الجن الآية
ونبه شركاء مفعول اول جعلوا
بدل الجن من شركاء ح

مستغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان
لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو المبين اثنين من ذكرت المبدل منه اذ جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون بدل
البعض لان ما صدق عليه اثنين بعين ما صدق عليه المبين وسيجيء مذكورة في بدل الاشتمال وهو الذي
لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث
كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت بم قال ما زيادة
التقرير وفي التوكيد للتقرير ايضا قلت قد اخذ هذا امر لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر
الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة حصل تبعا بالنسبة بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل
ظاهر لما فيه من التكرير وقال صاحب الكشاف في قوله صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية
والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان
المتبوع مشتمل على التابع اجمالا لكونه مذكورا اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب
بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد
غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح
البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاولى
ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل على انه ليس من غيره لانه لا تفصيل
اذ لو او انما هو مع المطلق اي الثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف
الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع تراخ او من غير تراخ كذلك
اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة او ما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو

او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الحروف الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملاقاة
الفعل للتابع بعد ملاقاته للمتبوع بلا مهلة وثم تدل على انه بعد مهلة وحتى مثل ثم الا انه يدل على ان ما قبلها
ما بعدها ... والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملاقاة الفعل لما بعدها قبل ملاقاته للاجزاء
الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقويهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الكلام
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه
بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت
العطف ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات
وجهه الامر انه اذا كان كلام فيه قيد زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
ولا مجال للسبيل الى الشك فيه انتهى كلامه فمعنى نحو جاءني زيد فعمرو ان يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد
بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في التعقيب والترتيب فيكون العطف لافادة
تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للعطف عقيب مجيء زيد وتحقيقه انما جاءك
معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمهلة فان قلت نحو جاءني العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف
المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند
او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ويسمى قصر القلب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان
عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في
المفتاح والايضاح ولم يذكر ... الى الصواب الآن لا لعدم الحكم عن التابع بعد
ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن
عمرو للدفع وهم المخاطب ان عمرا انضم الى زيد في عدم المجيء بناء على ملابسة بينهما وملائمة لا لانه للاستدراك

وهو دفع وهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صحيح فانه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان
بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم
وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم
اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص في عدم مجيء زيد قطعا واما في النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن كون
واستغراقه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل انه يفيد انتفاء الحكم عن
المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد
انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم بتحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ما جاءني
عمرو فنفس المجيء عن عمرو وتحقق مجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متعين فيعرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب
المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل
الغلط ... مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك على التحاج
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو وللابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او للاباحة نحو ليجالس
الدار زيدا او عمرا والفرق بينهما ان التخيير يعد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ... لكن
بدل الغلط بل بحساب ... وما عطفه السكاكي من حروف العطف اي المفرد والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
... الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل ... مذهب
الجمهور وهذا ... واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل فانما جعله من احوال المسند اليه لانه
يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له ... قال لانه لتخصيص المسند اليه
بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند بالمسند
اليه ... كما قال في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه

ومعرفة فيكون راجعاً الى المسند على ان المحقق ان فائدة ترجع اليهما جميعاً لانه يجعل احدهما مخصصاً ومقصوراً والآخر
مخصصاً به ومقصوراً عليه فلمخصصاً اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو
القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال فى تاكيده لا عمرو فان قلت الذى يسبق الى الفهم
تخصيص المسند اليه بالمسند وقصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت
نعم ولكن غالب استعمالهم فى الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلاناً
بالذكر اى ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصاً بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح
اتصافه بكونه مسنداً اليه مختصاً بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم فى اياك
نعبد نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن ههنا تكلم بعض من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر معناه
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى
التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه وزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على
الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم لما ان
غرضه هذا اشارة الى معنى آخر لتعريف الخبر باللام اورده الشيخ فى دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكرت فتقابل قولك هو البطل المحامى لا تريد البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة
ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالحامى وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغى ان يكون
الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعنى زيداً فانه لا معد
له وراء ذلك وانما طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وانما
تاييداً لان صاحب الكشاف انما جعل معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل الذى فى هذه الآية ان قلت
الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد واجاب ان فائدة ~~الفصل الدلالة على ان الوارد بعده ان~~
الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب
الكشاف فى قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التوكيد اذا كان التخصيص

حاصلاً بدونه بان يكون فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى الرازق لا غيره او قصر
المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب همّاً فالحيوة هى الحمام اى لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اى تقديم المسند اليه على المسند
فان قلت كيف يستقيم اطلاق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال
لا للقار فى مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما
لزم التقدم الحكم ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل
وذلك بان تجئ الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلاً نحو قام زيد
وتقديم المسند اليه من الضرب الثانى ومراد صاحب الكشاف هو الضرب الاول وكلامنا فيما يسمون بالاطلاق
التقديم على الضرب الثانى فلكون ذكره اى ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
فى التقديم شيئاً يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد
ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
هذا كلامه ولاجله اشار المصنف الى تفصيل جهة كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا فى اللفظ ايضاً ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعنى ان كون
التقديم هو الاصل انما يجب رعايته فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عنه فلذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان
كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان من شئ
ما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ تفصيله واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لان فى المبتدا تشويقاً اليه ومن ههنا كان
حق الكلام ان يطول المسند اليه ومعلوم ان حصول الشئ بعد الشوق اليه الذ واوقع فى النفس كقوله اى قول ابى العلاء
المعرى من قصيدة يرثى بها فقيهاً حنفياً والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعنى تحيرت البرية فى المعاد حنفياً
الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى فى ان الابدان الاموات كيف تحيا من الرفات كذا فى شرح السقط وقيل بان المراد به
واختلاف الناس فيه الى الضلال والهدى فبعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان
عيسى عليه السلام المستحدث من جماد آدم ولا ناقة صالح ولا الثعبان موسى عليهما السلام ولا العنقاء على ما وقع فى الشروح

لانه لا يناسب البيان المقام واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة نحو سعد
في دارك تذكرة لكونه محبوبا او السفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او انه يستلذ
واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قولهم رجل حسن عنده وتحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل
الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لتجدد الاخبار بصدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالا فحالا على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل
على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب الكشاف او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب
لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ او بالخبر الثاني الاخبار والمعنى لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه
بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي
الفعل م اثبات وقوع الضرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الطلب
لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الضرب مثلا ثم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على
الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث الشرطية انشاء الله تعالى لكان موجها مثل انا وهو زيد في
تخصيص كقولهم في شتى سنبني قطن تجهم سيوجان نحو التقديم كذا في المفتاح اي محل الانشاد وهو قولهم خوف ستقديم
المسند اليه بقول المصنف هذا الفصل للشيء باعادة لفظ ليس بكليتي والاعتراض عليه بان كون التقديم يفيد التخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل الا انه في حكم خائف يعني
خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح المفسر بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم
بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله نحو خوف غير
مناسب للمقام واجيب ايضا بان المراد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله اما لانه
المقتضي لذكر المسند اليه نفي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والا لا تخصص بعين وهذا بعيد لكن في كلام
كون التقديم يفيد الزيادة التخصيص في غير ما ذكر عبد القاهر واورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف
بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما فهم من
كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قال بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز

بلغ

المفتاح م

سيوف جبوس في مجالسهم رضان وان
ضيف الم فهم خفوف والمراد م خفوف م

ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل منه قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت
هذا اي لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول للغير وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع
من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا
غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي
قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك
قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقال انت تقف لا قائله فتقول رد ما انا قلته ولا احد غيري
قصدا الى نفي الظنين كليهما فتقديم الفعل المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره وكان في المثال
بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير
المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تثبت لغيره على وجه العموم
لما تقدم قال العصام لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير
المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية
الواقعة على فرد من الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي
اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا احد بمعنى كثير من الناس
على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد او لم يكن همزته بدلا عن الواو ولا يستعمل في الايجاب الا مع كل
فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا وعلى هذا رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الا ان احد
يستعمل بمعنى الجمع والمذكر والمؤنث ونحوه من الجمع البين قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد
عنه حاجزين وقوله تعالى لستن كاحد من النساء يعني جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذا الا
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام

لك م

واعترض بعضهم عليه بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة
اللغة من ان احد

الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وتقل برضي
على ان احد اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم الح
المذكور وكلاهما مناسب اما الاول فلان هذا الاستثناء جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا
او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على حسب ما يكون مخصوصية لفظ احد واما الثاني فلجواز ان يكون احد هنا [illegible]
منها الاوصاف في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جماعة من الناس والنفي
هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم منه نفي الرؤية الواقعة على كل احد في العموم اذ
هو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او غير ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم معناه
يكون غيره بهذه الصفة يعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا او عدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل
يكفيه ان يكون قد رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي
فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم استتباع ما انا ضربت
زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم الحال المذكور وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح
ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك
وهو انك رأيت كل احد وذلك لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
ما ثبت من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا
عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقييد بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الحاجة بعد حسن الفاعل
ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس
واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركا للغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا
السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه
هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومشتركة في انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد

(وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم لجواز كونه اعم منه)

التخصيص في نحو ما انا قلت كذا فسلكا في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي جميعا فله حكم المثبت تارة بالتقوي وتارة بالتخصيص كما ذكر من قريب
واذا قدم على الفعل وحرف النفي فللتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند
قصد التخصيص انما يقال لمن توهم في المنفي انه اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي هو نفى فزعم انه غيرك او انت
مشاركا للغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي هو
فزعم انه غيرك او انت مشاركا للغير واما نحو ما انا سعيت في حاجتك فهو كما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه وحدك او انت مشاركا للغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي
ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل له
وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت
شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسان لم يقل شعرا
قط او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركه
الغير فلا بد ان تقول كما قلت انا ما قلت شعرا انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس
ويكون هذا صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم اقل شعرا انا الذي لم آكل اليوم شيئا انا الذي لم ار احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا ورأى احدا ولا
يصلح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل
على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل الا فيمن اصاب في نفي الفعل واخطأ
فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو مشاركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد
ان فاعله هو غير المذكور وحده او مشاركه الغير فلا يقال ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام ويجب ان يكون في المثبت كذلك

(تحقيق التخصيص)
(شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس مح)

لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون
ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء حرف النفي انما يكون يقتضي ذلك — الضمير ح
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه والايلاء حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور ثابتا
محققا متفقا عليهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب فتقول ما انا ضربت
الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله
غيري لا انا فاذا كان فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان تنفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه بعين ذلك الفعل فيناقض
بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى الضرب مبهما بل يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد ولا اثبات
لزيد فهذا التوضيح لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت
المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي — زيد ح
نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة — المناظرة ح
في فاعله فيكون مثبتا لزيد ومنفيا عنه وهذا محال عندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا
اجيب بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل
المذكور هو الضرب الذي ... زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من اسعاف — يستلزم ح
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانا اعتقدنا انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت
ذلك الانسان فنفيتنا ان تكون انت الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد
التعليل بل يظهر اثره في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف
لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة — مقروءة ح
مقروءة للمتكلم غير مقروءة له ... والا عطف على ان ولي حرف النفي المعنى ان ولي المسند اليه المقدم

حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا والعلم بل حرف النفي بان لا يكون في الكلام
نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن تقدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يعيد التخصيص وقد يعيد التقوي
والى اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته
او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لمكان
ان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني
انه صدر منك مشاركا للغير والطالب بحال مطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس
وقد يأتي للتقوي الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب
تقويه تكرر الاسناد كما يذكر في كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت — الفعل ح
في حاجتي قصد الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا بما يبتنى عليه التقوي نحو وهو تأكيد
المسند اليه نادر يحمل الاستقبال بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا
من لا تكذب انت مع التأكيد فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتأكيد المحكوم عليه الا في الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب
نفي الكذب عن الضمير المستتر انت مؤكد له على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك
لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الكلام فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز — معنى ح
او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب محصور فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد
التخصيص ولا التقوي بل بعيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده
صاحب المفتاح قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عندك — حيث ح
وجود ساع في حاجته قد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتدأ تفيد
للسامع منك السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل الخ وانما لم يتعرض
لبيان التقوي لان ايراد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما حقق البيان بالمثال الاخير لانه هو محل

الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز والسهو والنسيان ما لا يزيد كي الطرفة بجمل التعجب
والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في الغرض
حاجتك ليفيد وجود السعي منك يتحقق منك بكتاب بتجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا فادة وجود
السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يتجه الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك
انا سعيت انما يستعمل في خطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا
ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب
في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لسالمه كان تجوزا والا كان
سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه هذا ما هي
والنحرة تبنى من الثمرة هذا الذي ذكره من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم
او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الوحدة به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير
ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد
المخاطب انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرفت ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام
رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز فيصح عنه انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل
لفرق جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما ينبئ بالفصل بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار
في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس والواحد
كان في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي وهو وفاق عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على
ان التقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع

بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا
كان الفعل او منفيا وعلى كلام المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثالهما مما المسند اليه مظهر وعند
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص
البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي النفي.
وما لم يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لاحتمال التقديم
وكرر ذلك فمراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى ما اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت
فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر
عطفا على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء
كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليها بقوله جاز تقدير الشاعر كما في نحو
انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فيقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى
هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فمذهب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام.
استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل لفظي لكن فاعلا معنى فقط كما كيد
وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر
ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص
اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انتفاء التخصيص
لم يصح وقوعه مسندا اليه بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مسندا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة
وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع
من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب

فان فيه ما غاية التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا امتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا وظهور الخير لكنه
لا يبره ولا يفرحه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد وهو مبني على ان التقدير شر عظيم فلان استعمال التنكير لاي موارد استعمال قولهم شر
اهر ذا ناب لانه لا يستقيم عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واما قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بقولنا رجو الملائم
من التخصيص بتعظيم شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر عظيم فظيع
اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع التخصيص
الجنسي والفردي مساق التوفيق بين الكلامين بعيد الوجه لا يحوج جعله مخصصا بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان نكرة
الا انه قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر والقائل ان يقول بعدما جعل التنكير للتعظيم يحصل
الوصف لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والتنكير المخصص
يصح وقوعها مبتدا كالموصوف فلا يصح فيما ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في الموصوف لصحة وقوعه مبتدا ولا داعي لهذا
الا ان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من التنكير والوصف
بناء على ان التقييد بالوصف مفيد بل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير كونه مؤخرا بدليل
على هذا انه قال التخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو معنى ما ضربت اخاك الاكبر وبناء على ما ذهب
السكاكي اليه واحتج به لمذهبه نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقدم التابع اولى وان لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما لما كان
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لانم ذلك بل انما يمتنع تقدمه
ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واتم مقامه ضمير فلا ويجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع
فاسد لان هذا اعتبار محض يمكنا نعتبر في جرد قطيفة فنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقدمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله فبيتها بل المحاق
بليلة فكان محاقا كله وذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على
ومعت الحماسه لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحيار بعدهم من شدة الكمدتم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر

حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه ان وجه يرجع عن قولنا انه تخصيص

نكرة

على الفعل

قوله امتناع تقدم التابع اوان لان الامتناع فيه متاع او فيه اصلا بعضه معه كل مع والاعاده لزوم تقديمه على ما يمتنع على ملزوم عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانه لزوم جملة واحدة

صحيحا او قدم على قوله فان قوله وساكنه عطف على قبر فيجوا بان ذاك وهو انما ثبت ذلك قلت وهو قائم عند قصد التخصيص
ليس مبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع
تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا
محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل هو التباسه بالمبتدا قائم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك
الشهر فعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله
قبل المحاق على الشهر وكان قوله وذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة
فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر
النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم ينقل احد ثم لانم انتفاء التخصيص
في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره
السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل او غيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فيمكن ان لم
يصح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم ذلك كما ذهب حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند التنكير
لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان المخصص بالوصف يمتنع تقديره مؤخرا لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف
واذ يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير
كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير ولا دليل عليه لا نقلا
ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال
السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فتكرر الاسناد و
تقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب

قوله

والنفي في انا قائم وانت قائم وهو قائم لشبهه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم في انا قائم مما يتضمن
الضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد
يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن ان الاسم منصوب على انه مفعول معه اي المتضمن الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي
عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله المتضمن الضمير علة
الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون ادخل
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه جملة [illegible] صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما وبرجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها
للخالي عنه كانت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من زيد قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل حينئذ اذ الفعل لا يتفاوت عند
الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قول [illegible] واشتهر في
حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد
سنده وقال البعض معناه انه علامة عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا
ولعله سهو اولا حاصل له لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت تجود في الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم فالاول كناية عن ثبوت
الفعل [illegible]
العباس [illegible]
واكما كنا يعني ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود
عن غير المخاطب [illegible] لا بد له من محل [illegible]
من غير القصد الى انسان سوى المتكلم متصف بالاكرام ولا شك في ثبوت عدم الاكرام لاحد في
الجملة لزم سلب الاكرام عن المتكلم فما قد استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه

(margin:) او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل فانه اذا اثبت الفعل

(margin:) على الادهم والاشهب [illegible] ولانه صحيح

لا انسان مماثل له ومغاير له اضيفا اليه كان قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري بأيدي وانا الطيب يكلم كناية عن [illegible]
المستلزم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب باي يراد
بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير متعلق بحال كون ذلك القول والكلام ناشيا من غير
ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول [illegible] اي غير [illegible] كما في قولك غيري
فعل كذا [illegible] لا لقيام انه [illegible] على سبيل الكناية [illegible]
كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها تقوي الحكم واثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ كما يجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله اي قوله
كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه انه مقتضى القياس وموجب العرف ان لا يجوز التاخير لفقد الحصول
المبالغة بالكناية لكن التقديم ليس كاللازم لا انه لا يجوز الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان على الفعل ابدا اذا قصد بهما هذا المعنى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يقدما ولو قلت يبخل مثلك لا يجود غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومتغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد ينبو عن
معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل
واحد من الافراد لان الموضوع كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير يفيد الحكم لا يفيد الا سلب
العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لا كل فرد لانه لولا ذلك لزم
يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتحقيقه على التاسيس وهو ان يكون لافادة
معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة وبيان اللزوم
شيء فان قوله بان استعماله كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى
لان وضع الكلام على الافادة ولكن هذا القائل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فاثبات اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان

(margin:) ان تم

(margin:) نفس

(margin:) [illegible]

لم تتم موجبة مهملة حمل عليها بان كثير افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول المنفصل عنه
ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وانما جعلت هذه موجبة معدولة
لا سالبة محصلة والفرق بينهما عند تحقق الموضوع ظاهر فيه المادة ولذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها الصدق قطعا عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم تتم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد ولان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم تتم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم
من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض فكلما صدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم تتم صدق لم تتم بعض الانسان وبالعكس اذا تحقق وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما
بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد وبان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر
وعلى كل تقدير يصدق نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
الآخر واذا ثبت ان انسان لم تتم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى
كل انسان لم تتم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا بمعنى آخر لا تاكيدا للمعنى الاول واما في صورة التاخير
فلان قولنا لم تتم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن
كل فرد كقولنا لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية
تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته للبعض وعلى كل التقديرين تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها لا تصدق الا بكونها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان
المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قال
غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد
الكثرة ع

جعلت موجبة ح
كما ح
تقدير ح
و اليه ح
في النفي ح

العموم في الاثبات كالمصدر بلفظ كل فهي وان وقعت في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي فرفع الايجاب الكلي
سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم تتم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا دخل عليه لفظ كل يصير معناه لم تتم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان المتقدم قبل كل السلب العموم
فيما ان يكون تابعا لعموم السلب ليكون كل تاسيسا لا تاكيدا والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخرج عن افادة احد
من المعنيين بعد استقرار اصطلاحات الاخر وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم تتم لافادة النفي عن الجملة ولم
تتم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي
عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم تتم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة
نحو لم تتم انسان انما افاده الاسناد الى ما اسند اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد الثاني الى كل لان انسان ما صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون كل على تقدير ان يكون الاسناد الى كل
ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الاخير هذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل التاكيد لفظ معدود من افراده
ما يحصل لفظ آخر فهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في انسان لم تتم وعن كل فرد في لم تتم كل انسان انما افاده نفس
الاسناد الى كل لا الى شيء آخر فيكون كل تقوية وما كان لقائل ان يمنع هذا المعنى بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو
التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه ح لا يتوجه هذا المنع اشار
الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد ما قال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم تتم انسان اذا
افادت النفي عن كل فرد وقصدنا ان يحصل النفي عن الجملة فاذا اجبت بحمل كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم تتم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد ولا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على
ما من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا قبل ... واذا لم يكن تاسيسا فوجب ... النفي عن كل فرد وقد تم ... كل انسان
لعموم السلب مثل لم تتم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اولا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الآخر والحاصل ان لم تتم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد وبواسطته النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل
قبل كل فعلى اي الاحتمالات يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يتم قول المصنف لانه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم

لا الذاتي
حاصلا بدونه ح

ترجح التأكيد على التأسيس لا يقال لا لان قولنا لم يقم انسان ايضا يدل عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لانا نقول لا ان يشترط
في التأكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم
مسندا حينئذ لسلب الحكم عن جملة الافراد تأكيدا لان ولا لان قولنا انسان لم يقم يدل على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهذا ظاهر
ثم ما يبطل ما ذكرتم بل الصواب ان نفي الحكم عن الجملة اما ان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد
وعلى غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل يكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله اصلا بل وان الكثرة
المنفية اولا ثم كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره القائل لانا قد بينا ان فيه ان الحكم مسلوب عن
كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سالبة مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا
نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع بان لم يبين
فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد
الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ ا
القدر انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه فهو السور لانا لا نعني بالسور
الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد لم يقصدوا الانحصار فيها بل كل ما دل على العموم فهو سور الكلية
كتنوين ظرايه واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وهنا يجوز ان يكون جهة التقييد وكون الموضوع
نكرة منفية او ادخل التنوين عليه سور الكلية كما ان في الموجب سور الوحدة على ما قال في الاشارات ان كان ادخال
الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر
في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي
بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا سواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى
المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمن لامر حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية
او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على اخله في خبر النفي واما ان يكون متعديا بنفسه عطفا على اخرت

لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم
كل انسان تأكيدا سواء جعل
للنفي عن الجملة او عن كل فرد

والمعنى اذا جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الداخل في حيز النفي والمتأخر عن اداة النفي شامل لنحو ما جاء كل
للفعل المنفي فلا يكون ليس عطفا عليه بل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التأخير عن اداة النفي اعم من ان يتحقق بينهما فصل
نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم ونحو ذلك من الامثلة المذكورة او لا يتحقق نحو ما كل متمن لامر حاصلا فان خصصت
التأخير باللفظ فلم يخرج منه المعمول المقدم على الفعل المنفي فان جعلته مجرد النفي اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان
فالكلام لا يخلو عن تعسف والاقرب انه لتصحيح عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليها لفظا
او تقديرا بمعنى كما واتقدمها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان رتبة المعمول التأخير عن العامل فالاقرب ان يجعل
عطفا على اخرت بتقدير الفعل اعني ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشير
اليه المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا نحو
او تأكيدا نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وتقدم التأكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك نحو ما ضربت القوم
كل الدراهم كلا او متقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التأكيد اعتمادا على ما سبق
وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معمول عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا
او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك توجه في جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل
او الوصف الذي جعل منفيا او له او علق بها كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم
كاتبا وكاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم او تعلق ثبوت الحكم بشيء منها اذ كان الخبر جامدا نحو
٤٦ ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او للوصف
المعمول عليها او المتعلق بها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذت اخذه وما انا اخذ ما
كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض ما يتمناه وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن
وفيه نظر لانا نجد في التنزيل لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والاولى ان لم تكن داخلة في حيز النفي كل فرد مما اضيف

بان تقدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانه فاعل اقصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك
لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المعتمد في اثبات
المطلوب الحديث والشعر اي شعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فلانه وجه بين احدهما السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين
بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد
ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما واثبته
ما روي انه قال عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما لانه
صح بعض ذلك قد كان ردا له انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي فهذا اذا لم يكن الفعل
مشتغلا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر يعني اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير فنصب الاسم
على المفعولية كنحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت
عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر والعدول عن النصب السالم
الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع المحتاج اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت
كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء و
الضمير من الخبر جائز على السواء ولا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب
بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ
لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير ما معناه افادة الشمول والاحاطة في افراد ضعيف
ما اضيف اليه ولما اضيف الى المضمر كانت بلا سبقها ذكرها اوفق بحكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل
فيه معنوي اكثر مما في الصورة عامل لما ذلك فقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا تقول الا ان كله بعد هذا
كلامه واما تاخيره اي تاخير المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه

اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل
معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل فيحصل به الابهام ثم التفسير المناسب كما تضح هذا الباب الذي
هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين فضله والمراد بعضهم انكره لتعليم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ
ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلا السلطان بخلاف تفسير الضمير بالنكرة بعده فانه قولنا نعم رجلا مثل
نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بالشيء مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو
من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره
والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا
فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود
في هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لتوحيد قلت قد التزم في هذا الباب فيجوز ان يكون من قبيل ما التزم
كون ضميره مستترا غير بارز سواء كان المفرد او المثنى والجمع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب
بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخر المخصوص في اللفظ الا نادرا او بعد الاعتبار
فيصح تفسيره بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل رجلا قال المصنف وزعم بعض النحاة ان المخصوص
ليس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى
الظاهر وقد تقدم رعاية تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة كقوله هي هند مليحة فانها لا تعتبر قصدا الى المطابقة
لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير على الغرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه و
انما لم يسمع الشان نحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقولهم نعم في مكان لانه ليس
المسند اليه ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع ما يعقب
لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فاذا ورد عليه بعد التشوق
من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب
لما في العقب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يستحق ان يطلب

هو الذباب يطير فهذا المعنى قصدا الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو سرنى الزام تقدم ضمير الشان ومن سعنى الزام
المخصوص في باب نعم لكنه قد جاز تقدمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا
ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظر انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر
ان فهم غير مستقل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره
ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القرآن اولا نبيه على عظم شانه الى ان صار متعين الاذهان كقولهم هو الحي الباقى
ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها الظلام رواق وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر فان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول
ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف العاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل اى كامل في
الرجولية اعيت اى اعيته يعني المجزة او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا
الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر الامور علما اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا
لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان القياس فيه مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت
عناية المتكلم بتميزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له الحكم
الصفة العجيبة وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه
عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه فيه كان ينبغي لكن لا مانع فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية
اى والتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وكمله اى مع وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور ومنه اى من هذا الباب اى باب المسند اليه قوله ان تعاللت
اى اظهرت العلة والمرض كي اجنى اى كى اخذ منى شيئا من جنى الثمر اخذه سوقال محاسن هذا الامر
اخرى وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس
الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فالزيادة التمكين

تجاوز عن ضعيف قد جناك ... فلم يسجد لمعبود سواكا

اى بتمكين المسند اليه عند السامع كقوله قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج فاظهره
من غيره اى نظيره قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى
وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل
خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المأمور اى بكون داعيا لمن امره بشي الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا امرك وعليه
اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة وقطع
الرأى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعى النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على اتصافه
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى
اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصى
على ان يكون العاصى بدلا منه لان في كونه عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه تهكم
من وصفه بالعاصى كافى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا
من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
بالمسند اليه ولا هذا القدر اى النقل مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة في العبارة وفي نسخ ويحتمل ان يكون
والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب والاول ادق
لتقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين
لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او غيره
وسواء كان كل منها قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر منها
انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله وعن شماله الى يمينه وهو قول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبنى

ضرغام آجام وليث قسورة كليث غابات كريه المنظرة
عبل الذراعين شديد القصرة اكيلكم بالسيف كيل السندرة
اضرب بالسيف رؤوس الكفرة

على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي
ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود
اسم من جنس ويروى بكسرها خصص في المثال من امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك
التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا التفسير
كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانه لم يقطع من الطاق فيه والمعتبر انتم ان الالتفات هو انتقال الكلام
من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر منها لتزيد الخاطب بعد تطرية لنشاطه ...
وايقاظا في اصغائه فلم يعتبر القيد المذكور في هذا التفسير اشارة ليست من الالتفات منها قولنا انا زيد وانت في
وكن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ولكن الذين صبحوا الصباحا وكذلك ما عبر عن معنى واحد ثانيا بعينه
اما بعد هم المتكلم او المخاطب ونارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها قولنا يا زيد قم ويا رجلا لم يعد مذيبا في التنزيل
انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها كثير من الطرق التي التفتوا اليه كقولنا ايالك نسير
وايانا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد واياك نستعين جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها يا من هو عالم حق بيان هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في العلم
وكقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول
ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على الطريق
على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم ليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كليث غابات البيت كان القياس ان يقول سمته حتى
يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير
على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس هو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار
مورده وكثرته لرددته وهذا الكلام منه زاد لا خراج لبعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو

وهو غلط لان قوله بارك نحو ليره منها يا ساخر في نحو لا ليره منه ابا يا ساخر ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات
ليره وشاهده هذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون
قد عبر عنه بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام
الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح
العائر قذى في العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي عمش يعني سهادا بانت له الليلة من الاسناد المجازي كصام
نهاره فالالتفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة
التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر
السكاكي موافق لمذهبه فانه يحتمل ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ليلك باعتبار الانتقال من الخطاب لان
الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصحان فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل وقع عليه اسلوب الكلام
وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد انمحت الخطاب وصار الاسلوب اسلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم
من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم وقوله تعالى هل يزكيكم رسالة رسل لم يلبس فيعرفي ذلك اولئك حيث لم يقل
اولئكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذلك النجاح في السكر حيث لم يقل ذلكما ومثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا للنفس
حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون فان قلت وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم كما سبق فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت فيكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر

لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في
قوله بنا رجاء وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر
في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الابيات
والبيت التفات عند السكاكي وغيره ولو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف
مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف منه ومن غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر
وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه وان العيان انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لعظيم المعظم كالجماعة ولم يجي ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو
تعظيما للمخاطب وقد اجتمعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك
قلب في الحسان طروب تعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد حين عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب اقبال
على العجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير
القلب وليلى مفعول الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند
الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا اخر من الغيبة الى
الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت
عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل ومن الغيبة الى الخطاب حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله اياك نعبد
فان ما قبل هذا الكلام وان لم يكن خطابا لله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك يجري من العبد

مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قوله ... ليس له شريك ومن هذه اللطيفة بالنجاح اعني يا ذلك ابي واني
بشيب ... فاذا ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امراته والمخاطب
بالبيت الثاني هو اللطيفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل زجركم رسالة مرسل ام ليس تنفع في اولاك
فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في زجركم الى الغيبة في اولاك وهو قال انه اضراب عن الخطاب
في كتابه الى الاخبار عنهم وان كان يرى منه مثل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل زجركم بنو كنانة وباولاك
اناث وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على
طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم وفي كلامهم قصم ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث
ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه
شيء فتلتفت الكلام الى ما يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس
راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة
احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه لان لكل
الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب
مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات تحرك
لا تنال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد كلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى
ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم
الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب
يقال خاطبه بالدعاء اذا واجهه به والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق
بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهو غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبالاستعانة في جميع

ذكر

نعبد

المهمات منزلة الحضر وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون المذنا بيانا للمعونة المطلوبة ليلائم الكلام ويكون العبادة والاستعانة لا توسيلة الطلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بموقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قرأته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح والتحقيق

الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وهو خطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة ليكون الخطاب ادل على ان العبادة لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا له لان المخاطب ادخل في التميز وارق فيه فكان تعلق العبادة به تعليق بلفظ المتميز المشعر بالعلية وبحكمها ويكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشي وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم والمربي وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش والمستعد والامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه الشاهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عقيبه اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده البارق بغير المتعدد وفي كل الليلة والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه وهو بسبب حمل الكلام المخاطب على خلاف ما اراد تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج

منوعدا

متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي

غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال يقال اصفده لا بان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير اولى بحاله اي بحال السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر وزيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون العقد ومنها اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله وان الدين لواقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب ونحو ذلك واراد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون

فتنة

يجدير به

وكذا في نسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع كما في الكلام

معنى الواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير ... الان ودلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتها
عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم لكن
فيما منه الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل ان شئت فوازن بين قوله ان الدين لواقع
وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس ليتبين لك الفرق فيشهد على
ان مقتضى الظاهر فيما نحن فيه هو الفعل المعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل النظر
ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا اى لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى
لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه
لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر
بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار اى اهو
... التصقوا بالصفات اللباس حتى لو بقوا على هذا ... لا يبالي انسان ... امك
ام غير ذلك فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا ... والحاصل المعادلة
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه
فالمذكور المقصود بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ
وكان امك خبره وجاز الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي
لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام ...

فان قلت فعلى هذا التقدير يكون قوله جذع البصيرة ... الاقدام حالا من الضمير في انصرفت
ويتعلق اصب بلا قيد فيكون النفي متوجها الى اصل الفعل فيثبت ... ان ما قبله
دخول الكلام ... فلا يلزم التناقض لو جعل لم اصب بمعنى لم اجرح
اما لو جعل بمعنى المكث على ما اشار اليه الامام المرزوقي وقد قلت ما اردت
من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا فعنى فلا يلزم ذلك منه

ان يكون زيد مبتدأ بخلاف مثل زيد قائم فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان الاسم كان مخبرا والضمير فيه ...
كما يقال رجل شريف كان ابوك ثم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله اى القلب السكاكي
مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في
المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اى غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا
غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة ملونة بالغبرة
ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اى
لون سمائه فهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه
وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به
لون الارض في الغبرة والا اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير
نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام بمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس
المقصود كقوله اى قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا
الفدن القصر السياعا اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده قوله
امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا وللقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار
بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن واما ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود
او خلاف المراد كقوله ثم انصرفت وهو ... ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة
جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع هو حداثة السن
والقروح قدمه وتناهيه والمناسب وصف الرأى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام
في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأى مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه
ايهام عكس المقصود بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب

لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبحت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها
جنح الاقدام فارح البصيرة وليس معناه لم اجبح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جبح وتمدح بنفسه
الدم ولانه فحوى كلام الدال على انه جبح ولم يثبت اعلامه بان الاقدام ليس بعلم الطعام ويحتاج على ترك
الكر في المواقف ونفي الفعل عن نفسه من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبحت
اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجبح لا بمعنى لم الف فلا قرينة عليه بانه من هذا النظم
ورد لا لانه الكلام على اثبات الجبح لم لا يجوز ان يجعل ذلك لا بد ان يجعل جبح البصيرة حالا اي لم اصب ما العين
لم اجبح في هذا الحال بل جرحت جبح الاقدام فارح البصيرة على انه لما جعل اصب بمعنى الف ما الف بانه ان يجعل جبح
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والاقرب للفرض بما اشار اليه الامام المرزوقي
وهو ان جنح البصيرة حال من الضمير في اصبحت وجنح البصيرة عبارة عن انه على بصيرة لم يكن عليها القوم
يعرض الرأيه تقدم في الاقحام ولم ينظر الى تقاعد عن الاقدام وفروع الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته
للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد علمت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على
بصيرتي الاولى لم يتبدل في الاقحام ولا اضطرب في اختيار التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب
فارعا الطول ممارستي وتكرر مبارزتي واعد الملم

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه
اقوى ركن في الكلام واعظم في الاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج
احتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به
لغرض كقوله اي قول ضابي ابن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فالاسل
الامارة رحله اي منزله ومأواه وقيار اسم فرس او جمل للشاعر ولفظ الغريب خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
حذف المسند [illegible] والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر
مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر لان زيدا وعمرو منطلقان ونحو ذلك قيار وحيان احدهما العطف

على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره و
الجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما يقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق
والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول
بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت
الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاقى الاخبار عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي
العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون
مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة
وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح
منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام ذكرناها في الشرح
[illegible] ان الاول محذوف على عكس البيت السابق و
كما في قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوى رماني على ان الخبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فهو مثال من عطف المفرد [illegible] على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء
على تقدير انه خبر والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في التقدير مؤخر وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا ووالدي ايضا بريئا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا لكان
من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو وكذلك
فحذف للاحتراز عن العبث [illegible] قضية الظاهر مع ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما
مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود فاذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد

فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على الفاعل خصوصيته فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت
يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود
زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت ولم يكون معمولا لما بعد لا نظرا ويجوز ان يكون العامل فيه هو الخبر المحذوف
لا يكون معمولا لما [illegible] وقال المبرد انه ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد
والزجاج تقديره لمشابهتها او الشرطية [illegible] فاذا زيد بالباب اولا معنى للقرائن
زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب
وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا او في السفر الرفاق
وقد توغلوا الا رجوع لهم وعن على اثرهم متقربيه لحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف
في ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد
القاهر ولو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لانها [illegible] والقرينة [illegible]
المقام اعني المحافظة على الشعر والتصيد ما بين الاختصار بدون الضيق بقولنا ان زيدا وان عمروا قال
وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان النكرة ظرفا ولم يقصد انه بدون نحو قوله
منبق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون
الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به
فالمسند المحذوف هاهنا فعل فيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود
منه الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون
فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون
لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع ابقاء التأكيد قال
صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه

دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر
برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كان قولنا ما سمعت في حاجتك [illegible] مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذلك لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب من استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت
يفيد الاختصاص [illegible] مبتدأ بل تأكيد مقدم وفي هذا الكلام [illegible] فتدبر عليه
لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي صبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل
ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه لا يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى
فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر
له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له ويأتي في الاصل للصادر والمفسر اي صبرت صبرا جميلا
وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدأ
والخبر واما بعض [illegible] على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية ومن هنا يعلم ان وجود القرينة شرط الحذف
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه يكثر اما تحمل الصبر [illegible]
في هذا المقام ما يفهم منه هذا المعنى لسهولة والتصريح حذف المبتدأ بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه فاصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه مشعر بصبر غير جميل وليس
المعنى عليه بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا
تقولوا ان في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر او الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة وقيل
هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام
الى [illegible] كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال
الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند
وتعذر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك

او عندك عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعدام وهو اقرب الى الاتصال
لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من جزء العطف فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة
على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل
فعل لا بد له من فاعل فهي منقطعة ونحوه مع عدم التناسب من معنى الفعلين ان تكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل لا معنى له وان اريد السؤال عن فاعل الفعل ومصدره فتقدير المبتدأ كقولنا الله خلقهن يؤدي
هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل نحو خالق في قولنا
الله خلقهن الظهور ان السؤال بجملة اسمية لا فعلية ومنهم من قيل الاول انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق
السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان محل
الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كقولنا الله خلقهن
الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه
فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من يذل له بل نصرته لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليمه بيبكي المقدر
ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير
وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقح يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وما تعلق بمختبط
وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله ويبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد

وتطيح على ان القيدين بمعنى الماضي على انه الباب استحضارا للصورة وذلك الامر الهائل وفضل اي
فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه من غير ذكر الفاعل ورفعها
بفعل مقدر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا لتكرر
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا
يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الفعل الى الفاعل ولا شك
ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان
الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال
ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو زيد غير فضلة بل
في جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة
اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل زقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف
ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان ينفتل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء
الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين من
الظاهر لان نصب نحو زيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل
المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل في المطلع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تعميم المنزل
تشوقا اليه فيكون حصوله اوقع واعزوا ما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر
هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومنه الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومنه التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا
في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
ونحو ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل
قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك
وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة لا تدل الا على نفس المسند

المسند منه في الظاهر واما الافراد ان جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع افادة تقوي الحكم اذ لو كان

سببيا كزيد قام ابوه او مفيدا للتقوي كزيد قام فهو جملة قطعا واما كزيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب

من زيد قام في افادة التقوي كما يرد قولهم مع عدم افادة التقوي ... مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم

بحذف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير كحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا

وانما لم تقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك

ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم الافادة

التقوي لم يخرج وعدم قصد التقوي واجب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة

فعلية وانما تاكيد مقدم لا مبتداء والمسند مفرد لا جملة كما في جئت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير

سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح تدفر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به

بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت

للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه والقائل ان يقول

لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نعلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد

انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة وقع خبر المبتداء وظاهر انه لم يحكم بثبوت

منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتداء قد اسندت اليه ضرورة ومعنى

الاسناد الخبري في كل تركيب الحكم بمفهوم ما جعل خبرا بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلابد في الحكم بثبوت

مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب

انه وصف اعتباري فلا او معنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية

الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل الاكون المسند فعليا مع عدم كون قصد التقوي

يقتضي افراده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح من ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي

في زيد ابوه منطلق بدون ابوه ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه

بان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه

منطلق وهذا خبط لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند

منطلق وحده والظاهر ان يكون مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس

والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بالتمثيل والمص القول

بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من

المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو زيد منطلق ابوه رجل كريم اباؤه وصف سببي على ما كان الفعل

ان يحمل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل حتى الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد

تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من التميمين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر

او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذ كان مقدرا بجملة كان المسند في الكل

جملة وحصل التقوي لان الكلام فيه بالاسناد الى الفاعل لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في

الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني

على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال ولما نظر

المثال الاخير بقوله اذ التقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر يكون خالد مرفوعا به لم يبق التركيب

ولكن خبط ولم يقيد السكاكي الاذكر امثلة المسند الفعلي ايضا حال التغيير مفردا كان او جملة ولم يذكر الافراد او

هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما قد ذكر امثلته ولو اراده فيكون التمثيل هنا ضائعا ولذا ذكره

المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال تغيير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده

انما امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد وذكر

وذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تغيير يهما لا يكون مناسبا وهذا الظاهر للفطن

العارف بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر

ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت

على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد

وكذا قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه

ونحو فيه كزيد قام ابوه وزيد ابوه قائم وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره وزيد كرمت سيد
نفس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
لان المبتدا اسم ضمير ان يكون قبل دخول العوامل او بعده والعائد اعم من الضمير فعلى هذا المسند السببي هو
مجموع الجملة التي وقعت خبرا مثلا وقال صاحب المفتاح هو ان لا يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه
ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او نعتا له مطلوبا للتعليق بغير ما هو عليه
ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي
الاسناد الى ما بعده فيطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا
اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما يجعل مبتدا واوقع منطلق خبرا عنه
مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس
مبنيا على شيء باعتبار حكم تغيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي
قسمان وقوله او يكون المسند محله منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم
بعضهم ان المسند السببي القسم الاول فقط وان قوله او يكون المسند مرفوع معطوف على قوله
اذ كان في قوله واما الحال المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند فعلا او لا وجه
سببيا ولا يخفى انه سهو اذ لو كان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المفرد
وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان احد
المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب
اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق
وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه
اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر ان المسند

السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا ويمكن ان يقال ان في قوله وان يكون مسندا فعلا تحذفا هو
الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي اي او في قوله اذ كان المسند سببيا والمعنى ان المسند
السببي يكون مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا لانه يكون المسند السببي هو المذكور
منه مجموع كلامه وهو بعض الجملة كما ذكرنا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا
الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي
والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم كزيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل
فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل على افادة التجدد والتجدد هو من لوازم الزمان الذي هو جزء
من مفهوم الفعل لتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع
اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ قبيلة وهو سوق للعرب كانوا
يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع بعثوا الي عريفهم وهو عريف القوم هو القيم
بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك شيئا فشيئا
ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني انه لي على كل قبيلة جناية في ورود العكاظ طلبني الكامل بثاره
واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف
الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق
فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون
بالفعل وتحقيقه ان موضوع الاسم على ان يثبت الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل

فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزما ثم هو يزاد له

ونحو جبهه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير فرق والا لم يختلفا اسما

وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له

او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب

ازدياد الخصوص وهو يوجب الفائدة ازدياد والبعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ها

مظنة سؤال وهو انه لو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر بها اشار الى ما يستثنى منه هذا الحكم فقال و

في نحو كان زيد منطلقا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان

النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي والفعل وضع الباب لتقرير الفاعل

على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل ومن مفهوم الخبر على ما اخبر تلك الصفة مصفية

بمصادر تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود

في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن

في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحالة

التي انتقل اليها وهذا ليس اخرى تحقيق كون هذه الافعال مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد

فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم وعدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء

الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او نحو ذلك

لا تعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة

وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات

وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين الادوات اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل

وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول

ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده

بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك

بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي فاكرمه وقت

مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب

بناء على انه في بحث تقييد المسند الفعلي لا الانشائي واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان حرف الشرط

قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولهذا لا يسعد حكم ما في خبر ولا انشاء ثم ان تعرض التركيب اذا ذكر

السكاكي العلامة الشيرازي ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة

عن التقييد بالشرط لان التقييد على الظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق

والكذب ولفظ الدقة فيه بقوله في نفسها فتعسف منه وغلط لكلام اهل العربية باذهان اهل المنطق

الا ترى ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع اسم القضية ولم يبق لها احتمال

الصدق والكذب ويتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية

ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط ونحوه

ظاهر وهو انا لا نم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت

مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية

اذ قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به

والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق

على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار

وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم

بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن

الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب

ويخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين

هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان

وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس

وظاهر انه جملة جزائية فيه سند بمنزلة فيه تكلم من المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهمة في علم النحو فان واذا للشرط في
الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى على الاصل الا على
الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كأنه يشترط في ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فكذا اشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في
كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط
فمشترك بينهما فليتأمل ولهذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما ان تكرمني اكرمك
حيث لا تعلم انك تكرمني ام لا فليس في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قالوا نحو
ان لم اكن لك بابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا اباه وبلا وقوع
الشرط لان الشرط هو اسغارك بأباه مع ظهور اشتراط الخلو عن الجزم بما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سها الفاضل
الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان الاصل في ان عدم
الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب
ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي مع اذا على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع
نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب معنى الماضي الى معنى المستقبل مثل الى نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا
لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا
به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان
المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق
وان كان تعريف الجنس يطلق عليه [illegible] جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من
الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا كثرة فيه ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله

وان تصبهم سيئة ولئن اصابكم فضل من الله وتصبهم سيئة وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو
في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع
بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم
الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة ظاهر وانما اللام الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قطع بكون تعريف الحسنة
تعريف الجنس والسكاكي صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك
ان اراد به العهد على مذهب الجمهور ففيه بحث اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فحينئذ لا يكون التقييد بالحسنة المعهودة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع
كثرة وقوع واتساعا بعهد النظر فساده بل تأمل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي يحتمل ان لا شك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل الحسنة المطلقة غير قطعية
الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى المعنى
فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة
اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم
بمنزلة المعهود الحاضر فحق تعريف العهد وللدلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص نوع عظيم
من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في
تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون
الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا
بما العهد يكون واقعه موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم تقريرها من حيث هو جنس
على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا
ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة شامل لجميع
افرادها واما من حيث هي فهو فقد دخل اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجحا واجعلت الحسنة هي الواقعة

الموجود فلم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وبظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار
وادخل في الالزام لكونها اشارة الى ان ما هو معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان ظاهر القول بكون المراد بالحسنة
الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بالحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة
عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء
من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي الى الحسنة
جاءت السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت
ليدل بتنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال اذا في جانب السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس
الانسان ضر دعانا ومع ان في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فاوجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ
المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق
وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون
في حكم المتطوع واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا
على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب
ان يكون مقطوعا وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل
العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم او استطلقت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ويكتفي الجيل
افعل كذا فتجاهل لتوكيدها وتجزاو قس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لعدم جريه على مقتضى العلم كقولك
لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذه او التوبيخ اي تعيير المخاطب
على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي
لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب
عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او
للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر

مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان
لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كالفرض للمحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال كذا قيل منتفي للمقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات
حقه ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم لعين الاسم دون ان لما علمت انه يشترط
فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه بلا احتمال ان طار انسان كان كذا لا يقال
لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هنا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم
به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل
الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان
حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده باطلا تعليق بالمحال و
قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان
القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع
بانهم تقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل ان مع
المرتابين يحملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم
الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله
وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط ان يكون كانه مقطوع به لا يصحح
استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم
لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا
بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من
النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى وان كنت قلته فقد علمته

وان كان فيه قبح قبيل ذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو
مدلوله يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره
العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها ... وان جعل الشيطان ينسينك هذا المستقيم
المستقيل ... لكان البعض مرتابا بقطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ارتيابهم تغليبا فلهذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا مخلص عن هذا الاشكال
الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ... فيما هو الاصل
في معنى الكلام والتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
ثم التغليب يجري في فنون كثيرة من تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة
مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى
من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف بالذكور والاناث والقياس
كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشية من القوم
القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بكلمات ربها
وكتبه وكانت من المطيعين لربها ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
باء الخطاب والقياس يا الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في
المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر
وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما يغلب احد المتصاحبين
والمتشابهين على الآخر بان يجعل متفقا في اللفظ ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا ومنه اي من تغليب
الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولكن ليكن ابوين ونحوهما
من هذا القبيل لانه قيل قوله تعالى وكانت من القانتين تغليبا لاحدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم ذلك الاسم

قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا
مجازا في هذا المقام محل نظر فان مقام المتكلم مع غيره كما هو ومنشأ الجواب انه لما صار وادخل زيد في قولك
انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق المتكلم في قولك ضربنا بطريق التغليب
ثم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قيل ضربنا ابتداء مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا او الثاني
فافهم وكذا القياس في انا وانت فعلنا

فان قلت لا يكفي في المجاز الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الابوين بالمتعارف
فلا يطلق في الاب والام ... قلت هو مختلف فيه قال الانبساطي في قوله
العينان في عين الشمس وعين الميزان ... الاتفاق في اللفظ دون المعنى
وتسمح فيكون مجازا وجمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس عليه
هذا جميع الامثلة ... ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق
اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس كان من الجن
لكنه حيث ما عدا ابناؤهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى
لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب في لتعودن بحكم التغليب
اذ العود الى الشيء يقتضي انه لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا فانهم كانوا في ملتهم من آمن ومنه تغليب المتكلم
او المخاطب على الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب
نحو زيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى ... ومنه تغليب الخطاب
للمعنى ... وجميع من سواه ممن العقلاء وغيرهم ولا يجوز ان يجعل خطابا
من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب بكلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع
فانهم وقال اذهب فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم
الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا يستقيم لعل العبادة لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم
باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم
مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب الخطاب على الغيبة والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم ابناء الكثرين من انفسكم اي من جنسكم وكذا ان كان الخلق

للانعام ايضا من انفسها ازواجا اي ذرأكم يكثركم يا ايها الناس والانعام في هذا التدبير وهو جعل
من الناس والانعام ازواجا [illegible] من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقال يذرؤكم خطاب
للناس الى ظاهرين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ
كم المختص بالعقلاء وفي لفظكم تغليبان [illegible] ان يقال يذرؤكم واياها
والمغايرة [illegible] ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه [illegible]
[illegible] يا ايها الناس في هذا التدبير حيث جعلكم
من [illegible] التناسل [illegible]
والانعام [illegible] ازواجا [illegible]
يكون [illegible] من الانعام [illegible] الكلام [illegible] الانعام [illegible]
[illegible] الوجه [illegible] البعض [illegible]
[illegible] والذين يؤمنون [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
[illegible] من اهل الامر [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] ان تتعلق [illegible] حصول مضمون الجزاء
بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال يتعلق بغيره [illegible] الشرط [illegible] الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق [illegible] ان التعليق انما هو في زمان [illegible] الاستقبال [illegible]
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت في هذه الحال الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط [illegible]
[illegible] الاستقبال [illegible] واما الجزاء فلانه [illegible] في الاستقبال
[illegible] على حصول الشرط في الاستقبال [illegible] في الاستقبال

ان تجزم ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه بمعنى الاستقبال [illegible]
فالمستقبل يجوز ان يترتب على الشرط بخلاف الخبر فانه موضوع للصدق [illegible] الاستقبال [illegible] ان يكون طلبيا
فافهم ولا يخالف ذلك اي [illegible] لفظا [illegible]
[illegible] لفظا [illegible]
[illegible] ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك [illegible]
[illegible] وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك [illegible] فقد كذبت رسل من قبلك
[illegible] الذين كفروا [illegible]
[illegible] الجزاء الطلبي [illegible]
هذا [illegible] غير الاستقبال [illegible] الشرط [illegible]
[illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible] الاستقبال [illegible]
[illegible]
[illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] الاسباب [illegible] ابراز
[illegible] في معرض الحاصل [illegible] ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
او كون ما هو للوقوع كالواقع [illegible] المستقبل بلفظ الماضي
[illegible] التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
فهو المرام [illegible] اظهار الرغبة [illegible] ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل [illegible] فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر [illegible]

ذلك الامر فرتبا فيحصل ذلك الامر المطلوب اي الى ذلك المطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي دلالة اي على اظهار الرغبة
في الوقوع ورجحه كذا ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على فرط الرغبة
في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان
انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه جاز انه يتوقف عليه وجوده في عبارة السعد لانه علامة اشتراك
اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها
معلقا عليه حصول مضمون جملة اي الحكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة جزاء وكلاهما منقول عن معناه اللغوي
فجاز ان لا يكون شرطا لاجل علاقة الاولى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء
مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم
عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه
يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن
المولى على الزنا الثالث ان لا يكون تحريم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة
التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل
نفسه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا نسلم ان الاية تدل على اباحة
الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم الشرط لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي
او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لاجل التعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب
النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
والله ان يشتمني الامير لاضربنه ولا تريد الامير بل تعريض بمن صدر عنه الاشراك وان ذكر

لا بنحو التوبيخ لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من انقياد الخصم نسبه الى السكاكي والا فهو مذكور
فيما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط
للتوبيخ قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم الذين
هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وهذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبول الحق لكونه اي
كون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع
من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه
حيث جعلها مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم
وهو من لطائف الاساليب فقد ذكر في الزمخشري الاستعارة والمجاورات قال في قوله تعالى
ان يثقفوكم اي ان يظفروا بكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم
ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع العداوة والقتال وقد ذكر في موضع جواب هذا الشرط قلت جاء
فقد عدل في الثاني الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت قد رجحوا ان يكون اهم جوابه هو المذكور في الكشاف
ان الوقوع مسالة الارتداد اي ودادتهم لارتدادهم قبل كل شيء لكفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم
مضار الدنيا والدين وسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفار العلمهم بان الدين اعز عليهم من
ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه واما جوابه هو المذكور في المفتاح ان اللازم ... لو تمنوا
يرون بكفر الكفر وقتلهم والظفر بهم لا يخلو عن السنية ما جملة لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم
الايدي والالسن اليهم لانها لصحة الذم بالسنة النحاة لا ان ودادتهم لكفر المؤمنين بانه البتة
ولا تجب اليهم من كفرهم لكونهم اهل الاستئصال بالمؤمنين واصحابا للتوكيد لا تمام ماده الى انتفاء
اللفظ الشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاءهما لها لدى المصادرة ..

ما بهم من القراءة للجار فلو ... اذا لقيت فكذا ... واما انتفاء وودادة كفرهم بالحق اسم
المشركين انفسهم وان لكن لكن لا ينفع اذا ابعد وانقطع فان قلت واذا العطف يبنى على جواب الشرط
فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من الامرين بدون الآخر كقولك ان تاتني اعطك
واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت فانه في المعنى على
كلامين اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز وفي الآية ان كان من الضرب
الثاني لكون المجموع بحال الثقف لانه وان كان مما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن فيه
وودادة الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون ... ودو اعطف على
جملة الشرطية لا على الجزاء وهذا ... لفظ الشرطية ... في الكلام قال ابو ... ان ... اكثم
الآداب ثم لا يجوز ان يعطف لا يتوقف على مجموع الشرط والجزاء وقال ... الا ... عليكم
ولو ... ما لا نفي الا من عطف الشرط ... من الضرب الاول والمراد اظهار ... تقدير
كونه من الضرب الثاني ... وودادة الكفر ... ولا شك انه موقوف على الظفر بهم ... المراد
اظهار ... اعداء ... حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا ان ... الآية نزلت في حاطب بن ابي
بلتعة حين ... الى مشركي مكة ... النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... لم يقتل ظفر المشركين بهم ... لو
كفار ... ولا ... الكفرة اما اذا ظفروا بهم ... تحقيق ...
الايدي والالسن ... وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان يحمل الكتاب على المشركين ...
من حاطب الكفر ... ولا ... في القصة ... الكتاب ... اصحاب النبي عليه السلام
من الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط ... انها لتعليق ... امتناع
... على سبيل القطع ... جئتني لاكرمتك ... امتناع ... من ... فيها
اشكال لانه جعل ... المعلق ... امتناع ... امتناع الجزاء

والمعلق عليه ... فساد ... منها فهذه حجة ... من العلماء ... مضمون ... انها
لتعليق امتناع ... ومعنى لا امتناع ... ما امتنع من المجيء ... لا حاجة الا ان ...
بالوصف ... انما ... من حيث ... هذا ... امتناعه ... بالامتناع وهذا
معنى ... السكاكي على هذه العبارة ... بنفسه ... تعليق الامتناع ... بالامتناع
ما ذكرنا ... الثبوت ... مع القطع بالانتفاء والا ... لامتناع الثاني
لامتناع الاول ... الشرط ... لجواز اثباتها او نفيها او احدهما اثباتا والآخر نفيا
ولامتناع النفي اثبات وبالعكس ... لم ... لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ
ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون له
اسباب مختلفة كالنار ... وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه
يوجب انتفاء السبب ... لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس ... من انتفاء ... الآلهة انتفاء ... لجواز
ان يفعله ... سبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان ...
وهو الحق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا ... لو كان ...
كان النهار موجودا ... لو كان لي مال ... النهار موجود ...
الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس ... ان يكون جزاء ... فيمتنع مضمون الشرط
الذي هو ملزوم ... امتناع لازمه وهو الجزاء ... لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ... انتفاء
الجزاء مع انتفاء الشرط ... الاستثناء ... رفع التالي يوجب رفع المقدم
ولا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس
بانسان لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول ... عبارة ...

قلما يكون الكلام على ما ذكرنا ... قول ابي العلاء ... ولو دامت ... لانه استثناء لنقيض المقدم

بالعقل ونحن نقول السبب في نحو لولا امتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع
الثاني من حيث ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل بمعنى انه يدل
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود
الاول في نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان
عمر لم يهلك بل على ما ذكرنا نطق قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن
ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فالمستدل بها ارباب المعقول فقد جعلوها اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اهل العربية
اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء
تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد ثم اعلم ان اعتراض الشيخ ابن الحاجب انما هو على المشهور
من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم فان قيل
لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه اذ يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان المراد ان صهيبا بعدم العصيان
قلنا قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك

اذا كان

فنزول عليه ... [illegible]
... [illegible]

اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب وأليق
باستلزامه ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما
سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم تخف الله لم تعصه او مختلفين
نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله
ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فمع هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط استبعادا
لزومه لوجوده عند عدم الشرط بطريق الاولى [illegible] نحو لولا اهانتك اياه
لاثنيت عليك يعني اثنيت عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى
بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا التقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام ثابتا على ترتب الثناء
المرتبط بالاكرام [illegible] في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك
ذكر [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] لا شك هو الاكرام لا الاكرام المرتبط [illegible]
في لزوم [illegible] ان يكون [illegible] عند الحكم [illegible]
[illegible] مع الجزاء [illegible] ان المنع اذ لا عموم للمثبت [illegible] لاثنيت عليك
ان يقدر [illegible] المنفي [illegible] المثبت بخلاف النفي [illegible] في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان
مطلقا [illegible] الاثبات [illegible] لانه [illegible] الارتباط
في مفهوم الجزاء [illegible] حتى يكون المنفي في نحو لو [illegible] لاثنيت عليك [illegible]
ان المنفي [illegible] عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاء [illegible]
[illegible] عدم العصيان غير مرتبط بعدم الخوف ان لم [illegible]
[illegible] الى [illegible] لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم [illegible]

افراى فيجب الشيخ لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا الحال لانه على تقدير ان علم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولى
بل الانقياد واجيب بانها تقتضى ان يذكرى الشكل الاول لا يجب ان يكون كبراه لو سلم فانما انتاجها
لكانت النتيجة ... ولو سلم استحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله بخير ... فيهم خيرا الحال او
خيرهم والحال ... ان يستلزم الخ وهذا اغلط لان لفظ لو لم يستعمل فى فصيح الكلام فى القياس
ولا استعمل فى القياس الاستثنائى ... تحقق اتفاق لانها لامتناع الشى لامتناع غيره ولهذا لا ينتج
باستثناء نقيض التالى وكيف صح ان يعتقد فى كلام الحكيم ... قياس لا لحصول النتيجة
انتفت بشرائط الانتاج واى فائدة تكون فى ذلك ... تركيب القياس الا لحصول ... الحق
ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغوية ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدا
قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة ولم يجعله ... لم بعد يعنى ان التولى لازم على تقدير الاسماع فكيف
على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود ... او انه يجوز ان يكون التولى مسببا بانتفاء الاسماع كما
هو مقتضى اصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشى وعدم الانقياد ...
لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد ...
حينئذ ... ان اعدام التولى بسبب انتفاء الاسماع خيرا انما يكون خيرا ...
لم الفاعل ... ولكنهم لم يجعلوا هذا كما تقول لا خرق فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل
المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة عليه ليس خيرا فيه واما قوله ...
يكون من قبيل ... يعنى لو جئت الرسول ... فى صورته ... كيف اذا كان
انسانا فيجب ان يكون على اصل لو من انتفاء الشى والجزاء اى لو جئت الرسول المرسل اليهم ملكا
... فى صورة رجل ... الا فى ... عدم الثبوت والنفى فى جملتها ...
... بيان فى ... والاستقبال بيان النفى فلا بد له ... جملتها عن ...
الاجنبية الا ... مذهب المبرد انما يستعمل فى المستقبل استعمال ان ... ثابت ...
... وان ... بكم الامر يوم ... قال ابو العلاء ... فى ...

رسالة ... العطش

من ... الاولى ... على ... ورد ... ولكنه ...
لكنه ... الى ان ... العالم فى ... امر ... والقطع
الرجاء ... حكم المقطوع بالاستعانة على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم
اى لو ... فى الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل ... لانه كان فى ارادتهم استمرار ما
النبى عليه السلام على ما يستصوبون ... كلما عن لهم راى فى امر كان ... لا عليه ... وذكر
من الامر كما فى قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله مستهزئ
بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء او تجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء
والاستحقاق ... انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت ... فى المنافقين
وبلايا ... تنزل بهم ... وقتا ... فى الاعمال ... ان اراد بالفعل فى نحو العصمة
استمرار الفعل الا ... لا يكون المعنى ان انتفاء ... استمراره على ... هذا
خالف ... فى ... ان المعنى ان امتناع ... بالاستمرار ... ان اراد
به امتناع الاطاعة لا يكون الاستمرار ... الى الامتناع عن الاطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام
لان المضارع يفيد الاستمرار ... انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
فان الظاهر هو الاول ... ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد
النفى ... او استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام
فاذا دخل عليها حرف النفى يكون ... تأكيد النفى ... تأكيد الثبوت ... ولهذا ... الان ...
... لقولهم انا ... امتناع ابلغ وجه ... وان ... اضربت ... مررت
لاختصاص النفى لا ... الاختصاص ... بدون حرف النفى ... الاختصاص ... كلامهم
كلامهم ودخول لو على المضارع فى نحو قوله تعالى ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
او لكل من ... اذ وقفوا على النار اى ... عليها ...
... اعدائه ... وجواب لو محذوف

اى لرايت امرا فظيعا وكرر فى قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رءوسهم لتنزيله اى المضارع منزلة الماضى لصدوره اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف فى اخباره
وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذى اخبر عنه هو بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع
فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون فى القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل لو واذ نظرا
نظرا الى الماضى وح كان المناسب ان تقول ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لان كلام
من لا خلاف فى اخباره فالمضارع بمنزلة الماضى فهذا مستقبل فى التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد
قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا [illegible] ان يفهم هذا المقام وان [illegible]
جعلت الخطاب للنبى عليه السلام [illegible] التمنى [illegible] بل على المضارع [illegible]
كما فى قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على فى غير الايضاح
وقوع الحال والاستقبال بعدها نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع منزلة الماضى
فى احد قولى النحويين واما الكوفيين يرون [illegible] ان ربما كان [illegible]
كان بعد ربما [illegible] ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوف اى رب شئ يوده الذين
كفروا التحقق وثبت فلا [illegible] النظر [illegible] ربما ههنا لتقليل [illegible] احوال
القيمة فيتمنون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارا للتكثير [illegible] ابن
الحاجب انما نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق
ومفعول يود محذوف بدل قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمنى حكاية لودادتهم [illegible] على لفظ
لانهم مخبر عنهم [illegible] حلف بالله ليفعلن [illegible]
الواقع بعده [illegible] المتمنى [illegible] مصدرية فمفعول يود محذوف [illegible] لو كانوا مسلمين [illegible]
الصورة عطف على قوله لتنزيله اى [illegible] صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد [illegible]
بايات ربنا [illegible] صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسى رءوسهم [illegible]

الحالات

الحالات كما قال الله تعالى والله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله
الذى ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعنى صورة اثارة
السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان
المضارع مما يدل على الحال الذى من شأنه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا فى امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك
وهو فى الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يحترز
عن ان يعبر بلفظ الماضى لكونه [illegible] على [illegible] قد [illegible]
[illegible] الا الان [illegible] لم [illegible] عن عدم [illegible]
[illegible] انهم [illegible] المثنوية [illegible]
[illegible] الاول فلا تقع الا [illegible] واما تنكيره اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد
من لو [illegible] زيد كاتب وعمرو شاعر [illegible] عن المنكر كما اذا قال لك
قائل عندى رجل فتقول [illegible] الذى عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم [illegible]
على انه خبر مبتدأ [illegible] الكتاب [illegible] قال صاحب المفتاح
او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل [illegible] فانه يجب تنكير المسند [illegible] لان كون المسند اليه
نكرة والمسند معرفة [illegible] عقلا او لا [illegible] كلام العرب [illegible] لا بد [illegible]
[illegible] من باب القلب [illegible] على الاطلاق [illegible]
لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة [illegible] معرفة نحو من ابوك وكم درهم مالك
وكم [illegible] على ان يكون المبتدأ [illegible] الذى [illegible] ذلك بان [illegible]
مبتدأ او المعرفة [illegible] على ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة [illegible] عقلا [illegible]
ان الاصل فى المسند اليه ان يكون [illegible] الحكم على الشئ [illegible] المسند [illegible]
الفائدة والاخبار [illegible] ان العلم [illegible]

يمتنع السند اليه العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الضعف واما الاول فلان
وجوب كون معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء
انما يستدعي العلم به بوجه ما لان مؤداه لا فائدة في الاخبار بالمجهول فغلط لا يستلزم في ترتيب المسند ولانه
ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا
على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفا كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو غلام زيد
رجل او بالوصف نحو رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من الفضلات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم
والحال المقيدة والوصف في الاسم الذي فيه الشيوع فتخصيصه بهذا او هم لانه ان اراد الشيوع
باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول بانفسه فان النكرة في الايجاب ليست كذلك مع ان الاول
الوصف في نحو رجل عالم مخصص وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد فرد
ولا دلالة على التبيين ففي الفعل ايضا شيوع لان فعل كجاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الاكل
وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فيقع الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيصا للاتم الاصح وان جرت عادتهم بان يسموه ابا الوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق فذكر تقييد المسند لانه من تقرير الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على
امر معلوم اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند تعريف
المسند اليه اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما
على امر معلوم بامر اخر مثله وذلك الامر المحكوم عليه كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد
الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه
يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فلا نحو انا ابو النجم وشعري شعري فمتأول

وانما التشبيهات في مقام العقل حكمها حكم الفعل اذ ذلك بسبب اشتمالها على الفعل او الاخرى بالفعل ... معناه فالمراد ...

بحسب المعنى باعتبار الحالين اي شعري الان شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر لجواز ان يكون بعضهم اراد الاتحاد
اللفظي فلا ... في سورة لقمان ... فهو ... القصر ... الاخر زيد
وهذا انما يتحقق من غير تأويل ولا نزاع في حكم كذلك عطف على قوله اي او لافادة السامع لازم حكم على
معلوم باحدى طرق التعريف باخر مثله وفي هذا اشارة الى ان يكون الخبر او المخبر ...
لانيا في كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما لم يستفد السامع من الكلام هو انتساب
الى المبتدا امر او يكون المتكلم عالما به والعكس بعكس المبتدا او الخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما
الى الاخر فان قيل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متحدين في الخارج
من الكلام انما يستحق ان في الوجود والخارج ... نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق ... كون
في المثال الاخر باعتبار تعريف العهد والجنس وفي هذا المقيد لا يجب ان يكون ...
العهد قول ابي نواس فان يكن زائرا لمن جنابه فانت من بعد الجاني هو الجاني اي ...
ان الان من يلي في والجاني بسبب ان ... ان هذا او ذاك هذا الاول ...
اضافة لجناية الكل بهما يجب اضافتها الى الاخر يجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية
المذكورة على كل جان ولم ير ان من بعد الجاني فقد جنى جنايته حتى يصح الحكم والذكر في بعض الكتب
ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب
الا معلومية المسند اليه وهذا ليس بلفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم مع اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه
يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره الشيخ من ان تعريف
الاضافة لا يجب بالعهد ولذلك لا يقال غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب ...
المسند الا لغلام من علامة والاسم يفرق بين المعرفة والنكرة ...
اصل وضع الاضافة ولكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو
خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب يعني الاصل الصحيح وما في الايضاح انه
لا سؤال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثل لا تقول

المخالف للوضع

او كزيد ... ان لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف انه ... الى طلب ... الحكم بها اى ...
وهو اخوك وزيد المنطلق وعمرو المنطلق ... التقديم اذ الكلام ... صفتان من صفات ...
السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكون ذا صفتين ... في الخارج ...
بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحيث ... ان الحكم عليه بالآخر ... اللفظ
الدال ... او ... كان ... الذات به وهو كالطالب ان الحكم ...
او ... لا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان توقفه على ذلك ... اخوك واذا عرف اخاه
ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه ... اخوك زيد ... اخوك ...
وان ... الارباع ... الغائب ... لا ...
... السامع يعرف ... انما يطلب ... اذا عرف زيدا ...
الطلاق ... لا يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق ... واردت ان توقفه على ذلك ... بالمنطلق
وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد ... على التعيين ... المنطلق
قلت المنطلق زيد ... زيد المنطلق ... ان ما ذكره صاحب الكشاف في ...
هو ... ان اسامحك ... باب ... هو ...
... على ما ... طرق ... ان اعتبار ... الجنس ...
على ... الحقيقة ... الواقع ... زيد الامير اذ لم يكن امير سواه ...
ان ... ذلك ... او بالعكس ... زيد النبي ... الكامل في ...
الكلام في ... ان ... مقصوره ...
الكمال ... اذا ... المعرف بلام الجنس ... زيد ... الشجاع ...
في افادة ... على زيد النبي ... ذلك لان اللام ان حملت ...
على الاستغراق ... لام الجنس ... كل امير زيد وكل شجاع
عمرو ... الرجل كل الرجل ... الجنس ... زيد ... الامير عمرو

عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال
عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه م

فيه ای الكمال م

وخبر التحقيق

جنس الشجاع ... في الخارج ضرورة ان المحمول ... بالموضوع في الوجود ...
في الوجود والخارجي على الآخر ... ان لا يصدق جنس ... الشجاع الا ... زيد ...
وهذا معنى القصر ... قلت ... في ... زيد الانسان او ...
في الوجود ... ان لا يصدق الانسان ... القائم على غير زيد ... المحمول ...
... الانسان ... القائم ... من اتحاده بزيد مثلا ...
المعرف فان ... هو الجنس ... المعرف بلام الجنس ...
على غيره لامتناع ... ان المعرف بلام الجنس ...
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس ... الكلام ... الامير ...
والامير ... زيد او غلام زيد ...
في ... والامام من ... لان الجنس ... فلا يتحقق ...
لكن ... في ... فيلزم ان يكون الكلام مقصورا على الاتصاف ...
ولا يلزم ان يكون ما في ... مقصورا على الاتصاف بالكرم ... الجنس ...
... ان ... الجنس ... على ... ان ...
مقصورا على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو النبي ... بالجنس في هذا الباب ...
المعرف بلام الجنس ... الخبر المقصور ... في الامثلة ...
باعتبار ... او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك ...
الكرم ... الراكب ... الذاهب ...
الامانة المعطاة ...
الابل معلق باي حال كانت ... الابل ...
زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد ... الجنس ...
اي ... ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ... الجنس ...

مقدم

ح ايوب

في المجموع حتى ان سنادهما تحقق في الدنيا الا ما انت بحبيب كانه انت النجي ولا انت احد الم حبيب
احداً مثل لمحبي لك جمع لمن سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولك انت الظالم على ...
اعاظم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان الجنس ... مقصوراً عليك
وليس بحرك حقيقة ... فنحو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الآن بهمنا ...
من حقيقة او مثل زيد المنطلق لان المعنى ان الجنس جعلتها مقصورة عليك ولم تجد ...
من مجابك ولا يتصور ... زيد المنطلق اذ لا وجه للحقيقة ولو قلت زيد المنطلق ... الذي
... ذات انت الحبيب ... فقد اشار ... الا انه
فلا يفيد القصر كما في قول ... اذا قيل ... بكل ما ... او قصر ...
... لا ... اذا قيل ... للقصر ...
الكلام ... لم يجب ان ... من اساليب الكلام ... ان الوفي ... ذلك
ان ثبت ... من جنس ... قبل ان يكون للقصر ... او يكون ...
... لا يجاوزه ... لا يتجاوزه ... التعريف ... ان ...
المبتدا ... واما ... الذي ...
ولذلك ... ان ... الخبر ... الامر ... ولا ... ان ...
الاسم ... لا يكون ... في القول ... القصر ...
التي ليست للعهد ... الجنس ... من ... الذي ... الفصل
وانما ... حكم القصر ... لان القصر ... يجوز ... العموم والشمول
والعهود ... المنطلق ... المبتدا ... الخبر ... الا ...
انت زيد ... ذلك ... اذا ... الا ...
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء لتقدمه ... الا
على الذات والصفة متعينة للخبرية ... لانها ... لا يدل على ... الا ... لكونه
... او لا بل يكون ... المسند ... المسند ... جملة ...

والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا او المنطلق
خبراً وردّ هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات
ومسنداً اليها والاسم جعل دالاً على امر نسبي ومسنداً وقد يسبق الى الوهم ان نحو زيد ... هذا
لا حاجة اليه ... ان يكون مشتقاً ... مذهب ... وجوابه ان ...
انما هو في حيز ان السامع قد عرف ذلك الشخص ... المجهول عنده هو ... كونه صاحب ... زيد
ومستفاد من الكلام انما هو ... ذلك المعنى واما عند المنطقيين ... فلان ...
... لا يكون ... واما ان كان في الواقع ...
او المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر
هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولا ريب ان ... والانشاء ليس ... فلا يكون
... وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب ...
... اللفظ ... الذي ...
... الاخبار ... والاخبار ... ان ...
... خبر ... اذ لا يحتمل الصدق والكذب وليس ... للمبتدا ... بل انما
... واما زيد ... الاسد ... العلل ... ان ...
الفعل ... ذلك ... للتقوي او لكونه سببياً ... عدم افادة ...
الحكم ... الجملة ... الوصف الذي ... الموصوف ... لا يكون الا جملة ...
... سبب ... ذلك اي متعلق ... لان السبب ... والاصل ... بما ... الجملة
سببيا التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا ... المسند ... ان ... المسند
اليه ... ان ... ذلك المبتدا ... او ...
الخبر ... الفعل ... لا يكون ...
... الخبر ... المبتدا ... فكيف ... التقوي بالجملة ... اللام
... ولكنا ... الحقيقة

فانه مسند الى ضمير المتكلم

لا خبر المبتدأ او نحو ذلك مما يفيد ... ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه على ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا
قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام
دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام
به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد
مررت به ومما يشبه ذلك فان قلت يجب ان لا يتعرض لهذا الا فيما يقتضي الخبر السابق ان يكون مقدما وكونه مبتدأ
لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص فان المسند فيها ايضا فعلي قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد
كما قال التقوي سواء كان مع ذلك تخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص [illegible] من التقوي [illegible]
المفتاح اشعر بذلك حيث [illegible] ان عدم اعتبار التقديم التخصيص لا يفيد الا التقوي [illegible]
يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص [illegible] ان ليس التخصيص الا تأكيدا [illegible]
العلامة [illegible] من ان المفيد للتخصيص فقط [illegible] التقوي لا [illegible] التخصيص [illegible]
الفعل [illegible] لا حاجة الى التأكيد [illegible] ثم [illegible] بان المسند لا يكون فعلا الا للتقوي
او لكونه سببيا مع التصريح بان المسند فعلي لكونه سببيا [illegible] عند قصد التخصيص [illegible]
وشرطيها [illegible] لاختصار العهد اذ هي اي الظروف مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق
هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشبهه [illegible] فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل لانه قد ثبت
تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار [illegible] المقدر اسم
الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا [illegible] الا على ان الانفصال [illegible]
في قلت [illegible] يستقر [illegible] عبارة النحويين [illegible] ان الظرف مقدر
بجملة [illegible] الفعل [illegible] الظرف [illegible]
المقدر فعلا لا جملة [illegible]
اذ [illegible] التقدير [illegible]

مثل ما سبعت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما يقصد به التخصيص

افادت ان جملة الظرف مقدرة باسم الفاعل على خبر الاصح وفساده واصح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد
لا جملة وكان ينبغي ان يجعل اذ الظرف مقدر بالفعل واما خبره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر وتقديم
المسند اليه اما لتقويه فتخصيصه بالمسند الخبري اي بقصر المسند الخبري على المسند اليه على ما مر في خبر الفعل لان معنى
قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو لا فيها غول اي بخلاف خمور
الدنيا واعترض عليه بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه اعني
الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف في خمور
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف في خمور الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت النفي
في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا اذا قلت [illegible]
والحكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوز [illegible] مقصور على الاتصاف بلي لا [illegible] من قبيل قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف
بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كونه مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه [illegible]
اصلا وكذا قوله ولكم دينكم ولا فيها غول وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان
هنا ليس [illegible] معنى ان دينكم لا يتجاوز الى [illegible] وديني [illegible] بل على معنى ان المختص بكم [illegible]
[illegible] الشرب [illegible] وان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود ولا [illegible]
لا يكون في الا فلينظر الا في هذا الكلام من الخبط والخروج من القانون ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه
ريب لئلا يفيد تقديره ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بل لان المطلوب [illegible] نفي
عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب [illegible]
لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمراد مقابلة القرآن

باعتبار الحدث كما ان الخمر في مقابلة خمور الجنة والدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف
على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى
انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى
لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه
نعت لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة خبره ظرف نحو في الدار رجل
تعظيم الحكم كانه موصوف مقدم هذا الحكم كالفاعل فانه نفع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم
مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا لان الاسم لا يصح ان يكون الظرف مما نسب الى غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده ويجوز نحو في الدار رجل
ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على جزء المتعين ضرورة ان التخصيص لا يحصل
الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمتعين فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان
جواز التنكير على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام
على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله
اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذه ابتدا المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق
بمعنى صار ضياء فاعلها هو الضياء والقمر الموصوف اعني ثلاثة هو المحذوف في قوله ببهجتها اي بحسنها اي بهجة الدنيا
سرورة ببهجة هذه الثلاثة وجالياتها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا والجملة
على تقدير تشرق بمعنى فعل متعد وهو مسند الى ضمير شمس الضحى وابو اسحق والقمر بالتقديم ما يقتضي تقديم المسند
الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عبد الرحمن ما تسمو اما الاول فلشهرة
ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست باعتبار انما هي الاعتبارات المذكورة في
الفن المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل اعلم ان تقديم المسند اليه ما جعل السكاكي بحسب التقدم المسند

كون

كون للاول ذكر لجهة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المعلم لان كلامه في تقديم مخصص بالمسند لا يشتمل على ما فيه الحكم وذلك
انه قال او ان يكون المراد من جهة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم التخصيص بالمسند اليه
في الدرجة الاولى ونحو في الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الغرض
فيه ليس الا ما يجيء من الغرابة ثم وسعه نحو ذلك الغرض الا ما قبل المسند اليه في الدرجة الثانية وان كان الاسناد
فيه من جهة اخرى ثم ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا كان الاسناد
الفعلي الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقوي الحكم بل على عكسه وكذا
حيث قال ان المبتدا المعنوي المسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا لضميره
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا اقدم والحكم فيها مقدم على
على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان الاسناد الفعلي في هذه الامثلة نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى الضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز
عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على الاسناد اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا
تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في زيد عرف نحوا اسنادين معتبرين في التقدم والتاخر احدهما
اسناد عرف الى زيد بطريق القصد واشتمال الاسناد والفعل الى المبتدا قبل عود الضمير وثانيهما اسناده
الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي عطف الاسناد
اليه مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما
لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا فقبله تحقق الفعل واسناده
زيد تحقق المسند والمسند اليه ثم اذا تحقق الضمير فيهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه
ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو
الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا الذي
القصد من غير اعتبار رد شيء الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام

وتوسط الخبر فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلام الفاضل واما انحصار الفعل
بالاسانيد الثلثة لان قولنا زيد حضر وذلك الخبر الى المبتدأ انما يبنا الاركان جارية بين اسناد الفعل الى الغير
فقد تناقض لانه جعل فيما سبقها ولا وجه لما بناء الاركان فيه وكان من الاسناد من الاخر بين
وعلى الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد
والمسند اليه الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الاسناد خارجة عن الدرجة الاولى بخلاف نحو
نحو زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يتوجه انه انما يتجه لو
لو صح ان قولنا ان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير بناء على الاصطلاح تقليلا للاحتراز عن الاسناد الاخرى
بل نحو الدرجة الاولى لانه انما يدل على ارادة اسناد الفعل الى الضمير للطرب او لتقوية الاسناد والابتداء
فلا يكون هذا الكلام منه في هذا المقام اصلا انما الصالح لان ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل
على ان اسناد الفعل الى المبتدأ انه الدرجة الاولى وبه اخلاصه ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح
وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه قد
لما نظر بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم تقتضيه الفاعل
على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الفاعل في نحو زيد قام
والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شئ كاسناده الى المبتدأ بواسطة الضمير وقسم تقتضيه المبتدأ
نحو انا عرفت والمبتدأ الاقتضاء محمول على القسم الثاني وقولنا زيد حضر وذلك الخبر الى المبتدأ انما يحمل على الضرب الثاني
من القسم الاول يعني اسناده في الدرجة الثانية لا يقتضيه الفاعل ثم لا تناقض بين هذا الكلام وبين [illegible]
ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من حصر الاسانيد الثلثة فان اراد بالاسناد
الذي تقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ انه هو هذا ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي
هي الخبر وان حاصل الاسناد الفعل او بواسطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تقدم على الاسناد بواسطة الخبر كما
يشير به قوله لانه اذا كان [illegible] مستقرا في حضر وذلك الخبر الى المبتدأ انما ياه فاذن [illegible] الاشكال وقد [illegible]
بزيادة لفظ القصد والاقتضاء والقصد في الدرجة الاولى فلا يكون [illegible] من العجب انه لم يتقيد في [illegible]

من كلام

٢

الغلط م

من كلام الشارح ولم يتنبه ما فيه من الخلل ولم يرض بتحقيق معقود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف
خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح وكتب في اخر كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي [illegible]
في الباطل بالتناهي وكتبت [illegible] ان ايها الفاضل [illegible] لما كان عند المناظرة
رشيما جرى عليه انا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح
في ان يجوز كون المسند جملة في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد [illegible] يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد وبحسب تعبيره بين حاصل او حصل
فالقول بان يكون كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية
والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا ينبغي بطلانه الثاني ان قول
صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر في ان المراد وان الاسناد في الدرجة
الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان ما ذكره في بحث التقوى
نحو وذلك المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نعلم ان المبتدأ لكونه
مسندا اليه في غير اسناد الخبر [illegible] انما هو مع الخبر لا بغيره وما قيل في نحو زيد قام ثم
ان الفعل مسند الى المبتدأ باعتبار وانه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وانه كرر انما جعل نقال
للفعل مع ضميره الفصل نقل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا
عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل
اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى المبتدأ
لا يتحقق الا اسنادا ولا ذلك ليس اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتدأ والخبر او بين الفعل او شبهه والفاعل [illegible] فلا يتمشى زيادة هذا الاعتبار
الخامس انه ان اراد بالاسناد وبواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو جملة فلا وجه لجعل الشراح اياه من
المتفق على تحققه وجعل اسناده وان اراد غيره فلا وجه للانحصار على الشراح اذ لا اسانيد او لا اسناد خبيه
اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة

عالم لم م

الخبر الى المبتدأ او الى الإسناد والجملة التي هي الخبر الى المبتدأ اذ بهذا العلم يتعلق به احد وهم يلتجئ الى صورة

فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالإسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ

وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن الخلاف ذلك وكلام الفاضل يخبر ان بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح عبارات

كلام المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التعريض بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول

فوجهه ان الإسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية وان اتحدا بالذات متغاير بالاعتبار لان اسناد

الى الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالإسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة

عن شيء آخر والإسناد الى الضمير العائد الى شيء آخر اي الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت

الا في اللفظ فالإسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الإسناد الى الضمير بهذا

كما اذا قلت انا عرفت او قلت عمرو زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامهما يقتضي تقدم

الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد

الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يناسبه جعل المبتدأ لكونه مبتدأ اذ هو المراد وبعد حذف المبتدأ

لا نقض انما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الإسناد لان هذا الإسناد ما يقتضيه ذات

المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار الخبر

الخبر وكونه عائدا الى المبتدأ ولا نقول ان يكون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفا او ساقطا عن ذاته فهذا

الاعتبار حال ثم اذا كان متضمنا للضمير وجد ذلك الخبر الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر

الى الفعل كان الخبر متضمنا للضمير الراجع اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار

فالمراد بقوله صرف ذلك الخبر اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والتقدير

وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلاثة

على الوجه المستفيد للمسند كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون

الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل الذي جعل مسندا اليه في الدرجة الاولى يعني

المنحصر فقد سرا رجعه هنا اسناد الا آخر كانا زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه

جزء مقدم عليه اولا بوجه كما انا عرفت زيد فيجمع هذه الصور وجهة التجدد ولا بد فيهما من تقديم الفعل على المسند اليه

في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني من اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ

فانه في الدرجة الثانية ولا يتوقف افادة التجدد وتقديم الفعل الذي هو المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه

كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند

اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه الى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وبه استغنى عن الاحتراز

عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا عما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد كما مر

تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند الذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر

والحذف وغير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن

ان اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من الفاعل والملحقات

والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه

والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند

ثم لا يصح ان يكون جزاء فقد وانما لم يقل من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف

في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه وليس شيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما ينبغي

جريان كل شيء منه في كل واحد من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها اذ يكفي

لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما والله اعلم

الباب الرابع

في احوال متعلقات الفعل بعد ما ذكر اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها من الاحوال المذكورة في

البابين كالذكر والحذف اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد بحث ومزية دقة فوضع هذا الباب

وارادة بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديره على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لمقدمة

فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول

مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما

يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا العلم

صاحب

اسناد

الفصل

جز

ان اريد بالفعل المفعول به ثبت بالمفعول لان هذه لبيته فقط وان كان ساير الفاعيل ايضا من جميع المتعلقات
كذلك فالغرض من ذكره مع الفعل افادة تلبسه به من جهات مختلفة كالوقوع عليه وله وفيه وغير ذلك لا افادة وقوعه
مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ان يعتبر من وقع عليه ومن وقع
اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول مستقلا في العبارة مع انه لا يجاب ونحو الغرض بل ذلك
من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد به نسبة من وقع منه فقط ذكر الفاعل ولم يذكر المفعول
واذا اريد نسبة من وقع عليه فقط ذكر الفاعل مبني الفعل للمفعول فاذا لم يذكر المفعول به فهو اي
مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل
عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر في
القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان
قول المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون
كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم
ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وهذا
لم يجعل مطلق الفعل كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه قرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اهتماما
بحاله والسكاكي ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله
عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام
ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث
حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا بنحو فلان يعطي الى معنى يفعل

او نفيه

غر كريم م

الاعطاء

١

في افادة لام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور م

الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور اشارة الى قوله لانه اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف
باللام على الاستغراق وباشارة بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه نزل منزلة اللازم من غير اعتبار
كنايته اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد المقام
الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فهذه
هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها الافراد
لانه ترجيح احد المتساويين بلا مرجح لا يقال اي افادة التعميم في افراد الفعل بناء على كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف
يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض عدم كونه مستفادا
من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والقرينة في الفصل ثم المذكور في شرح
المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اواخر بحث الاستغراق من ان نحو نعم الجواد ونعم
الانفاق ... جعل نفيه منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
لا غيره وهذا اقرب ... لان ما ذكره من ... والا فقس ... اذا
التعميم ... كل اعطاء فيلزم ان يكون غيره ... الاعطاء ... الا غير الاعطاء
في ... البيانية ... وتحقيقه ما ذكرنا ... فان هذا المقام ...
حقيق والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو
سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطف على الفعل المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة
سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول ثم جعلهما
كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية

فيصير كل ما دامه

ودرايته اثاره واكلسه وكذا ابن مطلق السماع وسماع اخباره ولا شك على ان اثاره واخباره
بعض من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها [illegible] بل لا يبصر الرائي الا آثاره
ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر اللازم واراد الملزوم على ما هو طريق الكناية لانه لا يثبت هذا المعنى
عنده ذكر المفعول او تقديره لان الفاعل من ذكره والاعراض عن الايذان بان فضائله لا يكفي فيها ان
يكون ذو معرفة [illegible] يعلم انه المتفرد بالفضائل والآلاء وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول
مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير
بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول
لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص من افراد الفعل او عموم [illegible]
اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قال فلان يعطي [illegible]
او يعطي اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان [illegible] من قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار
للمفعول فانه فرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول [illegible] الوجه فلا يلزم
[illegible] في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد [illegible] اما
للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه
ما لم يكن تعلقه اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط
صار مبينا وهذا اوقع في النفس [illegible]
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع [illegible]
فعل المشيئة بكاء الدم عليه غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس السامع به
اي قول ابي الحسن [illegible] فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
[illegible]
صاحب المفتاح من ان المراد ولو شئت ان ابكي تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها

[illegible]

بكاء الدم فانه [illegible] هذا الوجه [illegible] ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الجاري
لانه لم يرد ان يقول ولو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول حتى لو شئت البكاء [illegible] في عيني [illegible] الدمع [illegible] بل الدمع التفكر
الذي اراد [illegible] المشيئة عليه [illegible] مطلق [illegible] الى التفكر [illegible] فلا يصح جعله
للاول [illegible] مما [illegible] الشارح في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي
ان البيت ليس من قبيل ما نحن فيه المفعول للبيان بعد الابهام [illegible] لا نسلم ان [illegible]
[illegible] لم يبق في مادة الدمع [illegible] التفكر والمعنى ولو شئت ان ابكي [illegible] تفكرا
انه من باب التنازع [illegible] ولو شئت ان ابكي [illegible] لانا
نقول [illegible] هذا الكلام [illegible] فلم يبق مني الشوق غير تفكري [illegible] وهذا الاحتمال لان بكاء
المتكلم ليس سوى الاسف [illegible] لا ينبغي الشوق غير التفكر [illegible]
[illegible] البكاء [illegible] بل الدمع التفكر فانه [illegible] غير التفكر [illegible]
النظم [illegible] في المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام [illegible]
قال الله تعالى [illegible] اي امرناهم بالفسق فهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف
على قوله اما للبيان [illegible] اراده [illegible] اي التحقيق [illegible]
[illegible] جاءني فقال [illegible] اذا لم يعدل [illegible] في البيت [illegible]
واذا فصل [illegible] لا يلتبس [illegible] العقل [illegible]
[illegible] وقيل كم [illegible] المقصد [illegible]
[illegible] اي قطعن اللحم الى العظم [illegible] اذ لو ذكر اللحم [illegible]
[illegible] الى العظم ان [illegible] اللحم [illegible] ذكر اللحم [illegible] من السامع
[illegible] من اول الامر ان الحز [illegible] اللحم [illegible] الا العظم [illegible]
[illegible] ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول [illegible] الكمال العناية [illegible]

[illegible]

اى فوت الفضل على المفضول حتى لا يرضى بان يتوقع عليه غيره ان كان كناية عن كفوا اى البحترى قد طلبنا فلم نجد لك
فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
ثم قوله لم نجد الا بان يقال لم نجده اى لم نجد مثلا وفيه فوت الغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال
العناية بعدم وجدان المثل ان يكون ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما
ان يكون اصاب مالا فاعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى
المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية به وذلك كله خلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب حذف المفعول
فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب حتى كان طلب المثل له محالا
بل لا يجوز بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والبحترى بهذا الحذف بيان بعد الابهام واما
التعميم فى المفعول مع الاختصار نحو قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم
وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ اى على حذف المفعول
التعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اى جميع العباد لكلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة
لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال
الاول نجد العموم مبالغة والثانى تحقيق وبما ان احتمال ان يجعل من جعل ما نزل منزلة اللازم لكن المثال
الذى قاله ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى ما يتعلق بقصد المتكلم
ومناسبة المقام وقد اجمل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى حملا القرب نزل اللازم والقصد الى التعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم من غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر ان يحتمل ان يراد به
اداء العبادة لنظام الكلام ههنا بحث وهو ان ما يجعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القرائن ولا شك فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر
عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره بقوله وهو قوله واما لمجرد الاختصار فقد وقع فى بعض النسخ عند قيام
قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه فما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف

لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اى اذنى وعليه قوله ارنى انظر اليك اى ذاتك وقد يعترض هذا البحث على مفهوم
نقال اذا ذكر المفعول نحو يعلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ عدم
الاستغراق الحقيقى وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل وظاهر انه لا يكون
العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان يحذف ليعم التعميم الذى لا يوهم خلاف المقصود ومع الاختصار اذ
ترك الاختصار لا يمكن ان نقال يعلم كل احد من حيث العقل والعرف اياه فقلت اولا انه
التعميم بالذى لا يوهم خلاف المقصود فالاولى لا تلفظ الكتاب بعده بان الحذف مع انه يجز
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر لو سلم ترك التوضيح بالاختصاص بالحذف انما يدفع الابهام
والتوضيح لا ليس كذلك انه التعميم غير مناسب لما ان هذا الاستغراق فى نحو قوله والله يدعو الى دار السلام
لانه قصد التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود وعلى ما ذكره فلا
المعنى سوى لمجرد الاختصار من الحذف لمجرد الاختصار قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء
بمعنى التسمية التى تتعدى الى مفعولين اى سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان
الدعاء بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف
الشئ على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم لكنه لا يصح فى او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير
انما يكون بين الاحد من اثنين او جماعة لان ايا ما لاحد من اثنين او جماعة
والا قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى مجرد
الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود
بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة
انهما على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع
ابل الا ترى

انه لو كثر كثرة الفعل لا من حيث هو بل من حيث هو شيء الانع وذهب صاحب المفتاح الى انه لارد
الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا
اقرب الى التحقيق لان الترحم ليس من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم
بل غنمهما مثلا لا يصح الترحم فليتأمل فيه فانه قد اعترض صاحب المفتاح بعد الان في كلام الشيخين ويعلل
منها الجمهور فانحصر الكلام ههنا الا انه اظهارها عليه على الفاصلة نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اي ما قلاك فحذف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع ان يجتمع في مثال واحد عدة
من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله — الاستهجان الاستقباح
عنها ما رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه
او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الشيخ عبد القاهر
باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتنبيه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتعميم مفعولا اي يقول
الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ
في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد
وقوع عرفانك على انسان مخطئ في انه غير زيد وتقول لتاكيده اي لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت
لا غيره وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا
وغيرهما فتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده كما كان على الغرض ان تذكره بل كان الاحسن ان تذكره
بدل قوله لا غيره لان الافادة لافادة الاختصاص ينبغي في القصر باقسامه الثلثة ونحو ذلك زيدا اكرم [illegible]
في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ يستلزم انتفاء
في نفي المفعول مع الاجابة في الاختصار وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره [illegible]
ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص

المخاطب بالنسبة للاكل [illegible] لا بالنسبة للانفي [illegible]

زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قام قرينة على ان التقديم ليس
للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح
زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى
الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب
حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته
فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي
وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ولمجرد التاكيد لكن اذا قامت
قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر التحقيقي الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازديادها والتاكيد لا لقلع
وهذا اعني قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته
وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح صاحب المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقيق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يتعرض للتخصيص لان النهي متوجه الى نفس الفعل لا الى كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي
واسعة فاياي فاعبدون فحذف على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب
شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارضي فاخلصوها لي
في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط فساد بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا المقدر
بعد اياي واما الفاء الاولى التي كانت في الشرط المحذوف انتهت ونبه عليه بقوله
اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء الشرط [illegible] تكرير لما اه عاطفة [illegible] ولتاكيده
وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل [illegible] التخصيص

حينئذ نحو اما انتم بالقوه ولا انتم بوجود فاصل بين اما والفاء والحق في هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم حاصله
مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان تحقق قيام زيد لازم لتحقق شيء ما فهذا اجزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يتحقق فيها شيء فيتحقق الملزوم الذي هو القيام الحكم من شيء واقيم مقامه
القيام وهو زيد واتبع الفاء الموذن بان ما بعدها لازم لما قبلها لتحصيل الغرض الكلي الغرض لزوم القيام لزيد
والاقتصار على قوع الفاء لان موقعه صدر الجزاء لتحصيل التحقيق وافادة اللزوم في قصد المتكلم الغرض به اتمام اللزوم
في كلامهم لعين الجزاء وحصول قيام [illegible]
وجعلوا القصد بقاء الفاء متوسط في الكلام [illegible] في ابتداء الكلام [illegible]
على الفاء وما اجراء الجزاء المتصور او الظرف ونحو ذلك من المعمولات فالقصد ان لزوم ما بعد الفاء لما لا يتكلم
اجمال ما بعد الفاء اجمالا وان تخصيص في هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المذكورة لتحصيل الفا
اللازم وتظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض ما هو بيانه ودون غيرهم
رد على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم والاخبار عنهم
ففهم الاول انه اذا جاءك [illegible] سائلك سائل بما فعلت بما فعل الانزيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
وليس هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة لذلك اي مثل قولك
زيد اعرفت وقولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات
نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم وغالب
ان التحقيق التخصيص لازم للتقديم في غالب الامر [illegible] انه لازم للتقديم [illegible]
كما قال [illegible] الاستعمال لازم للتصريح [illegible] خلاف التساع وقوله غالب اشارة الى ان التقديم قد يكون
لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا
فاسلكوه وقال ان علينا للهدى وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع ما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند رعاية المقام [illegible]

وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون قال [illegible] صح

ابن الاثير في المثل السائر زعم ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولهذا القائل في اياك
نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة [illegible] الى الله [illegible]
بما ذكره ابن الاثير في المثل [illegible] احدهما المفضل [illegible] والثاني [illegible]
مررت مع ان الذوق قاض بقبحه وذلك بناء على غلط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد
للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر الا بيان الاختصاص والى الثاني اشار بقوله والتقديم في الجميع اي التخصيص
اي بعده اهتمام بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز
وقالوا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن لم يعلموا ان يحمل التقديم على مجرد الاهتمام
فائدة وغير مفيد [illegible] بان يقال انه [illegible] على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد
ان يكون في النظم [illegible] ولا تقل اخرى وبهذا الكلام فيه نظر ولهذا التقدير المحذوف
في بسم الله مؤخرا [illegible] المفيد مع الاختصاص الاهتمام [illegible] بسم ربك
فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم
باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبان باسم ربك
متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير
اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعديته الى المعطى
كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق بسم ربك باقرأ الثاني لتعلق المفعولية ودخول الباء
للدلالة على التكرار والدوام كقولك اخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول
والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما

لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم صح صح

فلا يكون حاشية

اما اقراء القرآن والتبرك او للاستعانة او الملابسة لكن تسمية باسم ربك او تبركاً بالجيد او بدولالة حمد يمده عليه

على الله بالصحيح هو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلق باقراء الثانية ويكون متعلق الاول

قوله باسم الله وتقديم بعضها اي بعض معمولات الفعل اي معمولات الفعل على بعض اما لان اصله اي اصل ذلك البعض

التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله

التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فهو بالتقديم احق ولانه

كالجزء من الفعل يستتر ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله

التقديم على المفعول الثاني لانه فيه معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء واما ترتيب الفاعيل

فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول

فيه للزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب صاحب الحال والتابع عقيب المتبوع

من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره

اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقيل الاهمية هنا غير بيان الاصل التقديم وحال المسند اليه

شيئا من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام صاحب المفتاح فيما يوافق ما ذكر في المسند اليه

ذكره وقد يكون الاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم والسامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض

كونه كقتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان الغرض الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره

وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر ان يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار

بانه صدر منه القتل او لان الاصل تقديم الفاعل او لان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو

وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم

انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه من قومه ذكر ان منهم

والسبب في تقديم الاول انه ... ظاهر لانه ... اما الثاني فسبب تقديمه

على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس

في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف

التقديم

التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فتبين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم

هو التقديم كالمبتدأ المقدم على الخبر وتقديم ذي الحال المقدم على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما

ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينيك كتقديم المعمول على العامل في ذلك وجه يجب التقديم

لمن قال لك ما الذي تمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن

مفعولا لجعلوا فان ذكر الله ... وجه يجب اهم لكونه في نفسه نصب عينيك كما اذا توقعت ان يلتفت

ملتفت اليه اي يلتفت لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما

ماقبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل كان في المقام مقام ان يتشوق السامع الى ... منوال

حديث بذكر القرية ... بل ... فكما كان كذلك فعند العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله

تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض و...

في التأخير اخلالا بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا

بلقاء الآخرة واترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين

كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو ... الدنو

تعدى بمن ... ومثل الاخلال بالتناسب قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم هارون ... ان يحج

احق بالتقديم واعترض عليه بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء ... لا يكاد الذي

... فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء ... او لا ... ان يكون

تعلق جعل ما متعلقا بلله ... وقد علم بهذا ان الكلام فيمن جعل المفعولين لم يكن الاعتناء

بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب

انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ... كلام

ان المنكر تعلقه بما ... الغاية ... واراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين الذين

ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره ... انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود وارد على نحو

الفاصلة من القسم الثاني وليس هذا وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب التقديم

كنتيه

وكذلك تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق في ... تقدم ...

والامر العارض ... فليس ... التقديم ... الاول الذي ... اصل الكلام فيه التقديم

ان يكون نصب اليمين ... لئلا ان تعلق من فرّ بالذنب عليه لتقدير تأخيره وان كان صحيحًا من جهة
اللفظ بناء على ان الذنب وصف والموصوف يتعدى به لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لكون
الفرار من الكفر ... في الحرب التي رأيت من قوم نوع اللؤم الا على وجه بعيد مثل ان يقال رأيت
من جهة قوم نوع اي كانت ... مستبشرة بها وهذا الاعرابي وان كان منسوفًا في النار
لكنه على التوقي بعضهم بالعبد مثل تقديم ... على الحق من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض
وليس كذلك والجواب بما ذكرنا الذي من اقسام التقديم مطلقا بل انما اورد نحو تقديم الفاعل على المفعول
والمبتدأ على الخبر ونحو ذلك في بحث تقديم المعمولات بعضها على بعض لكن عمّ الحكم تكثيرا للفائدة وقد يجاب
بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يرجح الابتداء على الفاعل فالمقصود
تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل
دون الفعل ... من تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي
اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وطرق القصر وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كذلك ما زيد الا قائم
بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه ولا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه
الى القسمين ونحوه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولم يصرح صاحب المفتاح بتغيير الحقيقي وغير الحقيقي ... ثم ... كذلك
لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف
مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا القصر شامل
للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر الا انه ... غير الحقيقي ...
زيد او عمرو او بكر او خالد ... بل بعد ... اختصاص ... غير الحقيقي ... اذ قد اورد

كقولك ما زيد الا كاتب في من اعتقده انه كاتب وشاعر ومنجم

الاشد في انتفاء ... وهذا القصر غير حقيقي باعتبار الكثرة الوقوع واحترز عن وصف كلام لا يخلو
هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا منجم وليس ... الاول مثل ما قرأ الا زيد وما ضرب
زيد الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا اذا ما عرف وجه ... القصر الحقيقي حيث قال ليس الا ونحو
على الوصف المسلم ثبوته فكلمة ما شاعر ونحو النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى ان كان عاما كقولك في
في الدنيا شاعر او في قبيلة كذا شاعر وان كان خاصًا كقولك زيد وعمرو شاعر ...
ثبوته ... الا زيد ... والقصر كل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان
يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان
تثبت الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على
ذات ومعنى فيها وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم
وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقهما على
... الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرناها ... على ذات باعتبار معنى هو المقصود
عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا
جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب ...
وذلك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا الساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا
من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل
فالاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف
بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله
صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا
النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو من الصفات فاذا نفيت
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف

بزيد ما لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بغيرها وهو مما لا يتم الا ان يراد الصفات الوجودية والتي بها
اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور
على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما
سيشير اليه وقد يقصد به اى بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا القصر حقيقيا او غير حقيقي ادعائيا
لفوات المقصود وما القصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان
يراد به اى قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر
الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة ... والاول اى قصر الموصوف على الصفة من غير
الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة
على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه وقوله دون اخرى فلا ينافي القصر وقوله
دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحد
باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء فيقال هذا دون ذلك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى
ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد
المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا
كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو
وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في
هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور
وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه
المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء انما هو في القصر الغير الحقيقي الا ترى

انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الكائنين في الدار كذلك
ان يجاب بان المراد ... منقسم الى الحقيقي وغير الحقيقي لكنه حصر غير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا
يردد فيه بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور ... فعلم من هذا الكلام ...
لفظا وفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول ...
امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر
مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
من يعتقد الشركة اى شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب
من يعتقد اتصافه بالكتابة ... ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطعه الشركة التي اعتقدها
والمخاطب بالثاني اى الضرب الثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان
اخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من اعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى
هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده ... عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الاعتقاد
... في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه
بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف ذلك الامر بتلك الصفة واتصاف غيره
بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا
يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالمخاطب بالاول ان تخصيص امر
بصفة دون اخرى ...

وفيه نظر لانه اذا ساوى الامران عند المخاطب وخص المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد
الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود ولم يخصه بالقيام مكان القعود ولان المخاطب
لم يعتقد اتصافه بالقعود مكان القيام [illegible] وكذا الكلام في قصر الصفة ولذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيص
شيء مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت فيه تسامح لان الاخرى
يكون ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين لا بعينها بل علم بالتعيين وهذا
جائز على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيصا بصفة دون
غيرها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب ثبوت الصفة المذكورة
واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا استوى
الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هي القعود
على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها
على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم
يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود
لان القيام في مكانه قلت لعبارة الكتاب [illegible] ذلك فالاشكال [illegible] لان عبارة هذا المختصر
ان تخصيص في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان [illegible] تخصيص
شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص
بالقيام دون القعود [illegible] كما في قصر الافراد والتعيين لا يلزم ان يكون [illegible]

يعتقد الشركة [illegible] اما من يعتقد الشركة او من [illegible] عنده [illegible] المقام ان [illegible] فان [illegible] القدرة
المخاطب به من يعتقد الشركة [illegible] بالاول من يعتقد الشركة او [illegible] عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى الامران عنده سواء كان دون
اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ويكفي فيه الاعلام بما في كلام المفتاح [illegible] ذكره هذا الكلام انه لا يفتقر
الى هذه التكلفات [illegible] الى [illegible] الموصوف على الصفة
افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون للنفي فيه قولك
ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وشاعر [illegible] الاقسام القصر لم [illegible] لا
[illegible] قصر قلب [illegible] صاحب المفتاح [illegible] عدم اشتراط هذا الشرط [illegible]
[illegible] حسن قصر القلب [illegible] لفظ الابتداء [illegible]
[illegible] لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن لمعتقده كاتبا لا شاعرا [illegible]
نقول ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لا ان هذا الاشتراط
[illegible] يكون منافيا [illegible] علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد به المخاطب العكس [illegible]
[illegible] المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا
العكس [illegible] انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط الشركة
في قصر الافراد وعدم تنافي الوصفين [illegible] في قصر التعيين [illegible] من
ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المتعينين لا [illegible] امكان اجتماعهما ولا [illegible] الافراد
القلب [illegible] القصر التعيين [illegible] عكس [illegible] قصر طرق [illegible]
[illegible] القصر [illegible] توسط ضمير الفصل [illegible] المسند [illegible] زيد مقصور على القيام [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] القصر [illegible] الاصطلاح عبارة عن تخصيص [illegible]
هذه الطرق الاربعة [illegible] ان [illegible] الفصل وتقديم المسند [illegible] طرق القصر لكن ترك ذكرها

فهم العطف على الطرق الثلثة الباقية لان النفي والاثبات فيه اصرح بخلاف غيره كان ان للنفي ههنا كصريح ثم النفي والاستثناء اصرح من انما وانما اخر التقديم لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية

بها لاختصاصها بما بين المسند اليه والمسند مع التوضيح لما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما
وان سبق لكنهما يتجاوزان عن المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف ههنا
دون ان تقول الاول والثاني في ايماء الى هذا اسمنا العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر ومثل به لئلا يتوهم احد ان يكون
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وقد اشار بان طريق العطف
للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف وانما لكن فظاهر كلام صاحب المفتاح والا
والايضاح في باب العطف انه لم يصلح طريقا للقصر ولم يذكر لها هنا لا وقد اشرنا الى ذلك
في باب عطف العطف وقولنا زيد قائم لا قاعد في القصر وان علم منه ثبوت …
القيام بما علينا منهما لكن لم يعلم منه ان المخاطب يعتقد العكس فطريق القصر ولان على هذا
النفي بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها
اي في قصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل
زيد ولا يصح ان تقول ما شاعر عمرو بل زيد لئلا يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم
الخبر على الاسم اذا عمل … اذا لم يبطل لان اصل العمل … في اللغة الفاشية هو …
فغلط فاحش لا يوجد له وجه صحيح واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال للافراد
… في القلب على زعم انه للقلب مثالا لا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة
… مثالا واحدا يصلح مثالا لهما لانه كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين
ثم تعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما
انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ

في دلائل الاعجاز قال ليس المراد … ان لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انما ينفي عن الثاني ان يكون
قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء
مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو
كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جاءاه جميعا وهذا المعنى قائم بعينه في
انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي عن عمرو المجيء
ابتداء ايضا فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جاءا بان قال
زعمت ان الجائي انما جاءني من بين القوم زيد وحده ليكون قصر افراد فانه تكلف
والكلام هو الاول وبالاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بقولك وحده ولانه السابق الى الفهم انتهى
كلامه وانما كان انما يفيد القصر لتضمنه معنى ما والا هذا الكلام اشارة الى ان ما في
انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استند في افادة القصر
بان ان للاثبات وما بعده لنفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين
الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما
دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان
مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ … واستدل على تضمنه معنى ما والا
… الى الاول بقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما
ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا
ان القراءة المشهورة بنصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للفاعل للفصل كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة
وحرم مبنيا للفاعل لفظ ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر
والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا … قراءة النصب ما حرم عليكم

الا انه نبت ان انما تنفى نحو ما هو الا طابقت بهذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعايد محذوف والميتة خبر ان نحو ان الذى حرمه الله عليكم الميتة بهذا المفيد القصر لما مر فى تزييف
السند من ان نحو المنطلق زيد والمنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما فى قراءة
الرفع كافة ونونه قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور فى المفتاح والمقصود هنا
فظاهر انه لا يناسب ذلك لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه للصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
محذوفة والميتة خبر ان والتقدير ان الذى حرمه الله عليكم الميتة لا محالة لا يرتكب بهذا التاويل
واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يجعل كافة وان يكون موصولة ونقل ابن على عن الزجاج
انه اختار ان يكون ما كافة وان يجعل حرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولا اسم ان والميتة
خبرها اوسط لعله لانه حمل على ما هو الاصل واشار الى الثانى بقوله ولقول النحاة انما لاثبات
ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو
لاثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد
فهو لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور
بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفى كل حكم سواه وقد يقال ان لا ورد
لاثبات الجزء الاخير مابعده للموصوف ولا يثبته على صفة مع نفى ما سواه وهو تكلف واشار
الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه يعنى قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح انفصال الضمير سوى ما انما كقولك انما
يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر فى علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض وغير ذلك
بان يكون وجميع هذه الوجوه منتفية هنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يجعل
المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق او صرح باسم الشاعر ليعلم انه
من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الفرزدق ممن يوثق به فقال قال
الفرزدق انا الذائد اى من الذود وهو الطرد الحامى الذمار وهو العهد فى الاساس

الحامى الذمار اذا حمى ما اى المحمى لم يجعل وعنف من حماه تحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى
فلان عوضه ان يجعل المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار
المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه
ان المدافع عن احسابهم هو لا غيرى ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرا اى ان
الذى يدافع انا لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الزود والمدافعة
عنه وقيس فيتجس ان يقول انا الزايد والمدافع لانه مع انه لا ضرورة فى العدول عن لفظ المتكلم الى لفظ
ما هو اظهر فى المقصود فان قيل كيف يصح اسناد فعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا الاسناد الى الفعل
غايب لان ضميره الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فى الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب
وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بانكار الصفا والوحو بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما زيد
قائم الواو حتى ما قائم الا الواو وقد نقل فى تضمنه معنى ما والا مناسبة عن على بن عيسى الربعى
انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن تردد
المجىء بينهما يفيد اثبات المجىء لزيد صريحا وقولك زيد جاء ضمنا فقولك لا عمرو لان نفس المجىء
لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو يثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا انما
على الاثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثانى اعنى الاثبات الضمنى فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره وتحقيق
ان هذه مناسبة ذكرت لبيان ان انما متضمن معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه
تاكيد على تاكيد مفيد القصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اى من طرق القصر التقديم اى
تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا او معمولات الفعل كتقديم قولك فى قصره اى فى قصر الموصوف تميمى
انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمى والقيسى ان نافيا

لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرنا انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد التساوي فاعرف كذلك وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربع بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فالحكم صواب في البعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في البعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فانه في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل هي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل ليس الا وليس غير وما شاكل ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بقوله ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس غير النحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف النفي ويقام مقامه لفظ آخر اخصر منه والى هذا اشار بقوله ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف

والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف ظنيا من ان الاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي لا يجامع الثاني اي بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس بقاعد وانما قيل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكان يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها غير كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او نحو ذلك مما لا دلالة له على النفي مثل امتنع زيد وكف عن ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالنظر في قولنا هذا الرجل الكريم لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الغير لذلك الشخص منزلة بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يجوز ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعم انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاولى نحو زيد

قائم لا قاعد وقاعدة على ان يكون الثاني تأكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء ولا هند ولا زينب ولا
عمرو باعتبار ان يكون مبنيا به لا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا
قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيد اضرب لا عمرو والحسين لان النفي فيهما ايضا في الاضرب غير
مصرح به بخلاف النفي في الاستثناء فانه وان لم يكن فلانه وان
في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك النفي الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها بل على ان النفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع ان يقال
من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا في
وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما
معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول كان
ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو ولا
ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت
الا يوم الجمعة ساير الايام لان النفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال المراد
التصريح بالاستثناء ومنعوا ان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام ونفي
وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث
اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو
انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام
بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن مجامعته المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره
وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ثم هذا الشرط

في التقديم لا وجوبا والاصل في انما ان يكون دالة على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه
النفي يتقدم تاليه نحو ما جاءني زيد انما جاءني عمرو ويناقض اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو او علم انه مفرد
لست عليهم بمسيطر وقبحه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني
زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت
الا نذير واصل الثاني اي انما ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع
من وجوه الاختلاف فان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب
وينكرها بخلاف انما فان اصلها ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يجهله المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح
وقد نقل عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما
ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه
يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام
لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اي قد يجيء الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى اخراج الاصلين وترك كما قوله كقولك لصاحبك وقد رأيت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على
هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم

فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال وقلب عطف على قوله افراد اى وسمى الثانى حال كونه
قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك
لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين بهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان
البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية
بناء على ما اعتقدوه من التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر
اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
من باب مجاراة الخصم وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الذلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن
ذلك لا ينافى ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة ولهذا اثبتوا البشرية لانفسهم
واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم بطريق المناظرين ويمكن تقرير السوال بوجه اخر وهو انه استعمل فى قوله
ان نحن الا بشر مثلكم النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك ولا يترددون فيه والاول
اوفق بجواب المتن فليتامل وكما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى
حكاية عن اهل انطاكية حيث كذبوا الرسل المبعوثين اليهم عليهم السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله

ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب ايضا لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم
صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد وهو الذى
سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار يرى المخاطبين وبيتهم على ان قطعهم
بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين
الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين
وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك ينبغى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى ان تجعل
من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فى زعم انه ليس باخيه لكنه
غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة ما من شانه ان يكون
معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله
تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا بما
ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على القصر الذى هو
تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف
التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به موفورة ثم التاكيد بان
ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون فعلم
ان بين الطرق الاربع مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول
فى ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فى انه لا يحسن فيها على المثبت والمنفى
بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين فى صحة ان يكون موقع لا العاطفة ومزية
انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما سواه

معنى بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد وتفصل الكلين معالج اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما
في العطف واحسن مواقعها اي مواضع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم
ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب
اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم
قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون
ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد او غيرهما كالفاعل والمفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرو الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما
وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار
وما نام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين
الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك
وما ضرب زيد الا ابنه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل
على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر
ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول و

والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب
عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر فلا استهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات
وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب
المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانه
في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما
بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
عمرو الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما
ضرب عمرو الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير
الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان
المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو
الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما انما منعه بعض النحاة
لانه يفيد القصر على الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب
الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وانه لا يجوز عنده استثناء شيئين باداة
واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى
بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة
الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا تستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما
انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في النية مقدما ويجعل
عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني

فيجوز ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا

سمعوا الا ذي الطائف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا
معمول لرايت والعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله ما
نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك بادي الراي وكذا بالبينات
والزبر في البيت الاول اي ارسلناهم بالبينات والزبر وقوله في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه
بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع
او المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لم يضرب
الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا والا ضرب عمرا فال [illegible] وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل
والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بهامه استفهام عن جميع ما وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا او عمرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى يأتي بالجميع فمعنى هذا الا يكون غير
عمرو في المثال المذكور مضروبا لا لزيد وهو لا يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول
جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء زعما ان الفعل المقدر ليس فيه اداة
القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال بانا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه تخصيص السيبويه افادة النفي والاستثناء القصر
فيما بين المسند اليه او الخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك
فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا له وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما يتناول المستثنى وغيره فيتحقق
الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول
تانيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي فترى الا مساكنهم للمفعول
وقراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة [illegible]
الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل

بالنظر الى ظاهر اللفظ كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والتحقيق فان الفاعل في
التحقيق هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد او وقوع الفعل منه اذا
كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا
كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون
بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه تكون
هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الا بدال لم نحو جواب
النفي باسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العايد الى ما ليس في اللفظ والفرق
الحاصل ان المستثنى منه مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما
كسوته الا جبة لباسا وفي ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم
الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس
ولا يصح تقدير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى او تبر المقدر
في ما كسوته الا جبة شيئا لصحة اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص منه
وذلك في صفته بحسب كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه الا مرا ذلك المقدر حصل
بالا جاء القصر ضرورة لقارنها بعد ذلك على صفة الاستغراق واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء
المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ [illegible] نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ومنعه او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك واكثر ما يقع حالا بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو
نحو ما اكرمته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء
وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء
وبه الحق بما لا يفارقه [illegible] بمضمون عامله الا على تأويل اللزوم والتقدير ان ايس الشيطان
من بني ادم لا يخلو عن اتيانه اياهم [illegible] نحو لم يخرج الامير [illegible]

غدا اجل المزعوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمروا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا
يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلت في انما ضرب زيد عمروا
انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب
الا عمروا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان
تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم يفيد القصر كما في قولك انما زيدا ضربت
فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها
الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير
كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا
وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد
بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا شاعر
غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغير هذا من طلبات النفي الباب السادس
الانشاء الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل
المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل
عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة
معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يبعد ان هذا يقتضي كون البحث عن غير
احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه آخر الامر لان الانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر
والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب

وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان
كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان
السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل
وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا
كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناه الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب
المقام وانواعه كثيرة وهي بحكم ما ذكره المص خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه
اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر
في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك
الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو
الامر منها التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان
المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد
يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل
في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والسر في هذا ... الاستفهام المحتمل لثبوته وانتفائه والنكتة
في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب
للمقام ههنا هو التمني [illegible]
وقيل انها لو التي [illegible]
بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها كما كان ينتصب لو كان لي مال فاحج اي اوده لو كان لي مال فاحج ان تعالى

لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا وألا
بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما أي من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما
مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء
تقول ضمنت الكتاب كذا بابا إذا جعلته متضمنا لتلك الأبواب يعني أن الغرض من هذا التركيب
والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني أن الغرض من تضمينهما معنى
التمني ليس إفادة التمني بل أن يتولد منه أي من معنى التمني المتضمنين هما إياه في الماضي التنديم
نحو هلا أكرمت زيدا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام
وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثه على القيام
ومع هذا الأخير أعني حرف التحضيض واللوم على معنى كان يجب أن يفعله لكن المقصود أن يطلب منه
فقوله لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التمني مفعول الثاني وهذا وإن لم
يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لأنه قال مركبتين مع لا وما المزيدتين مطلوبا
بالتزام التركيب التنبيه على إلزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بأن ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس
على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ليس بمحصول كلام المفتاح حيث قال إذا قيل هلا أكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك أكرمته متولدا منه معنى التنديم وإنما يحصل تركيبهما من أول الأمر
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على سنن المناسب فإن هل ولو
يستعملان للتمني وفي التمني ما يناسب التنديم وما يقتضي السؤال والتحضيض وإنما ذكر هذا
الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال أن يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم
والتحضيض من غير اعتبار التركيب فإن التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد
يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن نحو لعلي أحج فأزورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول حسب بعده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي
لا طماعية في وقوعها فيتولد منها التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف

الترجي

الترجي فإنه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والإشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي أموت الساعة وبهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب وقد يتمنى ومن أنواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة
بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور والألفاظ الموضوعة
له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فبعضها مختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يتناول القبيلين
وبهذا الاعتبار قدم الهمزة فقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك
وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا معنى الحكم والإسناد وما يجري مجراهما كقولك أقام زيد
وأزيد قائم فإنك عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو السلب وتطلب تعيينها أو التصور
أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه أدبس في الإناء أم عسل فإنك
تعلم أن في الإناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك أم في
الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق والمطلوب هو
التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد
قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك
لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل أو المفعول وهذا
كلام في زيد وعمرا عرفت وأما نحو قوله أزيد قام فلا دلالة على أن التقديم المرفوع يستدعي التصديق
بنفس الفعل غايته أنه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيد قام لطلب
التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه على أنه علل قبح هل زيد قام بأن

بالهمزة ح

بل يتعين هذا لانه مختص بطلب التصديق كما يجيء والمسؤل عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما
يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فكان على هذا لطلب التصديق ويحتمل ان
يكون لطلب تصور المسند وادا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضربت ام اكرمت
والتصديق حاصل بثبوت احدهما فالمثال يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب
تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو قولك افرغت من الكتاب كنت بصدد الكتابة
عنه ونحو الكتب هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند ولهذا
يظهر ان الكلام المعين لا عن تعين والفاعل في انت ضربت اذا كان الشك في الفاعل
من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول
من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت
واليوم جئت وراكبا جئت وتاديبا ضربت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
الاعجاز ومما يتوجه ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيحسن والايحسن
ان تقول انت قلت شعرا قط انت رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو
في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال
هذا الشعر ومن رأى في هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما
قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون
ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو و
لهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع
المفرد ههنا بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم
بثبوت اصل الحكم وهل لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم

الا ام المنقطعة

وهل

وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه
يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يقبح طلب التصور مع حصول
التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو نسبة القيام الى احد
المذكورين فالمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه
التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره
الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالمفعول وفيه انه لا يمتنع احتمال
ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب
في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحسن المبني على قصد الاهتمام دون الا
ختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل
ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان التقديم الناصب على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسب ذكر بعض المحققين من النحاة ان هل تقتضي وجود الفعل
في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا
ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل جاءني
عرف بعيد ان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا اي اقام الحكم بالاشياع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا
يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل على ما مر انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان هل زيد يخرج على تقدير
الفعل فيصح هو صحة القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز
ان يكون مبنيا على امر اخرى فان اشتغال هل بجملتيه لا يوجب اشتغال الحكم مطلقا فان فيه ما فيه

لم يثبتوا اي بها يحلتين غير حطام ودساد كنيفي وصاليات ككما يؤثفين وغيره جادل اودين

الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيدا عرفت بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله سائل فوارس
بالقربتين ترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت
عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح
او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فالفرق بينه وبين ما
اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره
في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك قصدا الى انه لا يقع
استعمال هل لانكار انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة
فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح انكار الفعل الواقع في الحال على ان المقيد بقوله
وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لاستبعاد عنه وقوع الضرب
في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال فان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون
ونحو ذلك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع ولهذا اظهر فساد ما ذكر
انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة
الحال لوقوع الفعل وانتفاء ما بينهما تناف يمتنع الامر لصحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا
وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان
جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب منه انه لما سمع قول النحاة
يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافيهما بحسب الظاهر على ما ذكرته في الشرح فهم منه ان الفعل

المقيد

المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يقع بعض المقيد بالحال واورد قول
النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم يفهم احد امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال ولعمري ان النهوض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على
القاصرين ان يغتروا به من غير تامل وياخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل
مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما قال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد
غيرك ولتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر مما هو
وكونه متجددا وغيره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه اما اقتضاء الاول اعني
تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما الثاني اعني
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات
الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات في الماضي وفي الحال وفي المستقبل ولهذا اي و
ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل
تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز
ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان
انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر والمصنف فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل
من الهمزة فترك الفعل معها ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي
يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا فرق

منه وبين هل تطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصلها وهي اى هل قسمان بسيطة
وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او هي لا موجودة ومركبة
وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب
وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا
كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الا
ستفهام ليست كذلك لانها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء
اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى
معنى وضع ويجاب بايراد لفظ اشهر مرادف كان من هذه اللغة او غيرها او ماهيته اى حقيقته
التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقتها مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياتها من الجنس
والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اى بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
لان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته
لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود
استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به الشيء هو هو
والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل
غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان
عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها
مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلم يكن لها الا المفهومات فلم
يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الشيء
ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على
وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صار
تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا فعلم ان الجواب

للطلب

اللفظ

واما المعدومات

لا وجود له فلا ماهية له بالمعنى المراد ههنا حاشية

الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص
واحد في وقتين ومن العارض المشخص لذي العلم اى يطلب به الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولك من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما
الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من حيث ان المخاطب
فهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف
نظرا الى مفهومها انما هي كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اى
اى اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو
وجوابه هو الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله
فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من
جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في
جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد
تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان
معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد لا يطلب من جواب موسى بقوله ربنا الذي
اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال
باى عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اى الفريقين خير مقاما اى انحن ام اصحاب
محمد عليه السلام فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا
في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون
ما اضيف اليه اى يوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اى الثياب
هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية فثبت انه اذا اضيف الى ما اليه

كقولك ايهم فعل كذا فجوابه اسم مختص للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز
لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز و يسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
اي كم آية آتيناهم أعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والتوبيخ
استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز بزيادة من فالواو اذا فصلوا بينه وبين مميزه
بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة
ان مميز الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
واقول يسأل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن
المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيامة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده
فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع
الحرث ولم يجئ بمعنى اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل
اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي
الاخر مجازا وانتصبا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال اعم من كلاهما
كان مع من ظاهرة نحو من اين عشرين لنا من اين او مقدرة بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة
انجاز منه او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها
في الاستفهام ولهذا لا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله
تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله أمن هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى اماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن
باللبن وام ههنا بمعنى بل لانه يكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام
كما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يتجه ما مر في قوله اكذبتم باياتي

انى زيد بمعنى كيف هو واخرى صح

ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا
وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب
من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان
انه من اي نوع من انواعه مما يجب ان يحصله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى
حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الا ام دونه ينقلب ركاب وكان
ان يكون لنا اول والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون
والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير وقد يقال التقرير بمعنى
التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي
قصده المص ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به
كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله
على الاقرار بالفعل واانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا
الى غير ذلك مما مرت من الكلمات بعينها وعلى ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى
حكاية أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام
قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أانت فعلت
هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض
المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا
عالمين بان ابرهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تعالى وتالله لاكيدن
اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه لمن

فلا فيكا يراد بيان الثانية تاكيد للاول واشار اليه ابن هشام في المغني

الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انه قد علموا ان ذلك من خليله وهو ذم
الاصنام وقد روى انهم ذكروه وقت الاصنام ليس معه احد فلما اتجروه بكسرهم اقبلوا
اليه يسرعون ليكفوه وفرايسابلا· للتقرير الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي
التي تلي للتقرير بالفعل او الفاعل او المفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس
الحكم نحو هل ثوب الكفار واسماء الاستفهام للتقرير بما يليها بما عنه نحو كم انتيابها
منه ابنه وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعلته ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر
الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة اما غيرها وان صح بحيث الانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل اذ
وهو مثل قولك انا ذا تضرب لو فعلت كذا او من ذا فعل كذا او لم تدعوني وكيف تؤذي اباك
ومن ابن غيري يجلادي او من ذا الذي وما يشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كاستعمال قوله
التقليل والتشبيه مضاجعي فانه ذكر ما يكون منها من الفعل فلو كان لانكار الفاعل ونحوه
عنه بقصوره من الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك او كالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة
ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ
وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما في قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فان
المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالفاعل في قوله اعلى سرائيه وكذا غيره
من المتعلقات ونحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر
فنحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم
المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بمحل التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب
المفتاح قوله تعالى أفانت تكره الناس و أفانت تسمع الصم من قبيل تقوية
حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبي عليه السلام لم يعتقد انه منفرد بذلك الاكراه او قد جعلها
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص بطلان لانه عليه السلام لفرط شفقته وتبالغ حرصه على ايمانهم
كانه يعتقد قدرته على ذلك لا فافل الهمزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي

يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل السكاكي على التقوى دون التخصيص لانا نقول المسلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فان السكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص
ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا او للتقوى ان كان معرفا وقد اشار
هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا الحكم ان مثل هذا
التركيب يحمل على التقديم والانكار لنفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه
فيما سبق من ان المظهر المعرف يحتمل اعتبار التقديم فكانه تنبيه على مذهب القوم وقد راى و
يجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات
وهذا المعنى مراد من قال الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف
لا بالنفي وهو ليس الله بكاف ونحوها قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد
يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون
بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت
للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام
من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي
الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليه بقوله والانكار
للفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى
قل ءآلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من
اصله وكذا اذا رددتهما الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما
للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع

فمعنى هذا الاستفهام التقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق ارى فوقا بره
الصبر بوضع الهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي
ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي
ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين
اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم الهداية او الحجة اي
انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انتم لها كارهون يعني لا يكون هذا
الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدهر الفتى غير عام
بعام فيومًا يتيوم اذ لا ادخر التمر الطعام لعام وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي نوع اخر
كقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله واليوم الاخر بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان ومن
النفاق وهذا اللوم والتوبيخ والانكار مصحح عنه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان
نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني
اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان
عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
كلها ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القراين ما يناسب
المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل
الحاكم هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معدود وتمثال وجد
من غير ان يتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع
الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء
والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتال ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة
الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما

الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بين
الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل
وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب فقط لكن
الدلائل مفيدة للقطع ليس شيء منها كما ذكر المص واشار الى ما هو الظاهر عند العقل بمعونة امارة
فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فيه
اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث
اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولى فيه استعمالها في حقيقة الامر يعني
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء تسمها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى
ان لفظ اغفر لنا في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه
امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء
وتبادر الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح والاتفاق الجم الغفير على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام
الاباحة مثلا يجد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان
الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك اذ اضافة الصيغة و
المثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة
الماضي والمضارع ولهذا لما فيه نظر ونحوه ان يجاب بانا نستعمل ذلك ثم نستبهم نحو قم
وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا نجد ذلك في الجملة وان لم نطلع عليه دليلا وقد يستعمل صيغة
الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون
لطلب الفعل اصلا او يكون للطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول اشار بقوله كالاباحة

في قولهم صيغة الامر
الامر مثال

دليلهم

كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف
وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا نحو كونوا حجارة
او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في
التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه دلالة على سرعة تكوينه اياهم قردة وانهم مسخرون
له منقادون وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة
المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب
في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع
عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح
بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف وهو يقول
ليزول ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي
همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري مظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس
الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل
من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس
له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون الطلب
للفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على
سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
ايضا بهذا الكلام الالتماس في العرف انما قال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد
الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام
والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع
بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع

حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر الى الاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام
والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل
نتوهم ان الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة
للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا
واي منه مستعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس
كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي
ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا
تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي
في الحال والاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف
عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي
كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل
والمذهبان متقاربان في المحل قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب
الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس
المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما
على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي احدا او على سبيل التلطف فيكون
التماسا كقولك لمن يساويك رتبة لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام
والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تخشى
الا الله فلا يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط
كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان
تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا

كما ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه من وجود ذلك السبب الحامل المسبب عن ذلك الطلب
في الخارج لان العلة الغائية بوجودها متحصلة معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة
الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتأخر في الخارج عنه
وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن
الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه
القرينة عن ذكر حرف الشرط والسببية اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية
الثاني فلزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه
من حامل للمتكلم عليه وداع له على الكلام الجاري افادة الى طلب بمعونة وعلى الطلب كون المطلوب
مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره وغيره يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره في حصوله
على الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب يجوز ان طلب
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا
اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء منه مفهوما ومقصودا السببية بخلاف
قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله
تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح
صلوتك واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا نحو ارجو ابا عمرو سؤال سقيته ما قبله نحو قم يدعوك
واما العرض فان عده النحاة احد الاشياء التي تقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع
كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا مولد من الاستفهام اي ليس هو

باباعلى حدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلب
للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة الانكار
اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان
تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي
بعد المثبت وبالعكس فلا يجوز لا تكفر تدخل النار اذ لا يستقيم تدخل النار على تقدير ان لا تكفر وان
تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز نحو بناء على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير
هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه
فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان تتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله
فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما تقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق
للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع على ذلك يشهد فان قولنا
لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن
الا بالواو الحالية وذلك لانهم جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما
اصلا الا ان يكون متسلم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع
الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير ومستوفى في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن
انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا وايا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي
ينادي له يعني انه يقع من علو شأن الداعي الى طلب لا ينبغي بما هو حقه من السعي فيه وان
بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم
في ربع قلبي سكان وأما ايا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانه لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل

بتبعيد واستغنائها في القريب إيماء إلى استبعاد الداعي نفسه واستبعاده عن حضرة المدعو نحو يا الله
وإما للتنبيه على عظم الأمر وعلو شأنه وإن المخاطب مع إنما كله على الامتثال كأنه غافل عنه بعيد
نحو يا أيها النبي بلّغ ما أنزل إليك وإما للحرص على إقباله كأنه أمر بعيد نحو يا موسى أقبل وإنما
للتنبيه على تلاوته وإنه بعيد من الفتنة نحو اسمع يا أيها الغافل وإما لانحطاط شأنه بتبعيده
عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغة أي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الإقبال
كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم يا مظلوم فإنه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلا وإنما الغرض
إغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم أنا أفعل كذا أيها الرجل
فإن قولنا أيها الرجل أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الإقبال
ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه وهو إما في معرض التفاخر نحو أنا أكرم
الضيف أيها الرجل أي مختصا من بين الرجال بإكرام الضيف وإما التصاغر نحو أنا المسكين
أيها الرجل أي مختصا بالمسكنة أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر والاختصاص
نحو أنا أدخل أيها الرجل ونحن نقرأ أيها القوم [illegible] في صورته صورة النداء وليس لأن
أيا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز
فيه إظهار حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلا فكره التصريح بأداته فقولنا أيها
الرجل فأي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكنه مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا
قال البعض في تفسيره أي مختصا من بين الرجال وقد يلزم منه أي اسم منصوب
إما معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو مضاف نحو إنا معاشر الأنبياء لا نورث
يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء
لأن المنادى لا يكون ذا لام نحو أيها الرجل منقول لفظا ومعنى والمضاف يحتمل أمرين النقل
فيكون منصوبا بياء مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير أعني أو أخص نحو مضاف فأما
قال الإمام المرزوقي في قوله أنا بني نهشل لا ندعي لأب الفرق بين أن ينصب بني نهشل

على الاختصاص وبين أن يرفع على الخبرية هو أنه لو جعل خبرا لكان قصده إلى التعريف بنفسه عند
المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن تخوف من تهم وجهل من المخاطب بهم وإذا نصب أمن من
ذلك فقال مفتخرا أنا أذكر من لا يخفى شأنه لا أفعل كذا أو كذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء
الاستغاثة نحو يا لله [illegible] ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كأنه نودي لغرابته يدعوه
ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدلّه والتحير كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك
كقوله أيا منازل سلمى أين سلماك وكقوله يا ناق جدّي فقد أفنت أناتك بي صبري
وعمري وأحلاسي والشاعر ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكّي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا
محمداه كأنك تدعوه وتقول تعال فإني مشتاق إليك وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام
فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة
على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى
أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مرّ في بحث الشرط من أن الطالب إذا عظم رغبته في شيء يكثر
تصوره إياه فربما يخيّل إليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء
بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما أي التفاؤل وإظهار الحرص وأما غير البليغ فهو
ذاهل عن هذه الاعتبارات أو للاحتراز عن صورة الأمر كقول العبد للمولى ينظر المولى
إلى ساعة دون أن يقول انظر لأنه في صورة الأمر وإن كان دعاء أو شفاعة أو لحمل
المخاطب على المطلوب بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب أي ينسب
إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام إئتني تحمله بألطف وجه
على الإتيان لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة
الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل أن يجعل كناية في
بعضها وهذه الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء والقصد إلى المبالغة

في الطلب حتى كأن المخاطب مسارع في الامتثال ومنها القصد الى الاستعطاف اي طلب عطف المخاطب
ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه
ونحو ذلك من الاعتبارات المناسبة للانشاء كما في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة
يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبر اي ذلك الكثير
الذي ذكر في الانشاء الخبير الناظر في الاعتبارات ولطائف العبارات فان
الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه فيه اما مذكور او
محذوف متقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم وفعل مطلق او مقيد
بمفعول او بشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة
واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في
الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد **الباب السابع** الفصل
والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض منهما تقابل
العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر هذا
الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان
يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام
والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته
او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس
اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام
لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من
الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو

ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد
آخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون
لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط
كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى
والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع
لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر وذلك لان هذا العطف
للمفرد على المفرد والشرط في كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة
نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطٍ قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف
العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان
لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيخجل او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بلا
الواو فانه ليس لها هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم
ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى
سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما
هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا قوله لا نحو لما دعت الحاجة عليه من الدارس كمراه بل على البيت الثاني
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فخلاف
زعمت خبر المبتدأ والمخاطب هواك المنفي وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وإلا اي وان لم يقصد
تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك
الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله

يستهزئ بهم لا يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم نعم ان قوله انما نحن مستهزؤن في
محل النصب على انه مقول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مقولا لهم كما في كونه
مقول قالوا وهو باطل لانه ليس مقول قول المنافقين واغا قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن
لانه بيان له فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفته اي عطف الثانية
على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد
التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف تفيد مع الاشتراك معاني محصلة ومفصلة
ذلك ان نحو ثم ولا الفاء لا لطف فيه للعقلان في عطف الجمل واو وانما وانما في عطف الجمل منها في
عطف المفردات والتبعيد او في مثل قوله تعالى كلمح بالبصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف
او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد الاضراب نحو بل وكم تكن فقد عرف فيما
سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون للتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من
كلام الى آخر ام من الاولى بلا قصد الى ابطال الاول وجعله في حكم السكوت كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون معنون الجملة الثانية
عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير
قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم
خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان ذم الشيء او ذمها انما يصح بعد جري ذكره ومن
هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا لان موضع التفصيل بعد الاجمال والاثبات في ان يكون فيهما
معنى السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون
الثاني في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله
تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يتدرج

عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء للاستبعاد معنون الجملة الثانية عن الاولى وعدم
مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون للاستبعاد
الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد
قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا وان استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه لبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل كثير
من ان لا يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب
او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين
اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة
فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا تفيد سوى مجرد الاشتراك
وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وحصول التفائها يشكل فان قلت الواو لنفيد
بقيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول ايضا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير واو
احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير
متناهية فيتميز ما يحسن فيه العطف بالواو عما لا يحسن هو الذي يشكل فيه الغوامض
اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم
نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم
ان يكون استهزاء الله تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم

مستمرا ايام من حيث لا يشعرون تخصيص الاعطاء له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا
في الامر ظرف ... بل شرطه وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تقصد الشرطية كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم
ان العطف على معمول لشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بحسب الظاهر
مستعمل استعمال الشرط فلا شك ان قولنا اذا خلوت قرئت القران يفيد منع القراءة الوقت
الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم
القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولك يوم الجمعة سرت
وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في
الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يتنزل
كل بالجزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير
استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف
الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله
بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم
اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لغير ... عن
انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن مؤاخذة عليهم كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله
فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان يكون
لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما
اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود
او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم
يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين

وتحقيق ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل
لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل
اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى
الربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي بان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى
نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها ... فكل حتف امرء يجري بمقدار ... الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء
والكلاء ... ارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها
ونعالج امرها ... فكل حتف امرء يجري بمقدار ... فان موت كل نفس يجري بمقدار
الله تعالى وقدرته لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه ... وقبل البيت
ما ذكرنا وانما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا لفظا ومعنى لم يعطف عليه ولم يجعل
نزاولها جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجواب بالعكس اعني
يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذا المقام ...
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو ارسوا في محل
النصب على انه مفعول قال فيكون فيه نظر قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال فلهذا اشار الى تحقيق هذا المقام
من غير نظر الى كونهما بين الجملتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد
كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد من
الجملتين في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان هذا المثال انما

اعرابه

هو هذا المصراع والجملتان فيه مما لا محل له والاولى ان يجعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب
على ما مر او معنى اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى
وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله اراد انه لو انشئ
فلا يصح عطف رحمه الله على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والمعنى لانه لا جامع بينهما كما سياتي
بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا
بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل
الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت اما جعل الثانية مؤكدة للاولى فلكون لدفع توهم
تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي
من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فا
لاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او
طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه جملة ثالثة على ما هو
الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى في
وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اى في ان وصف بانه بلغ الدرجة
القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر
باللام وذلك لما مر ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه
ربما جعل بعده ذريعة الى التعظيم وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار
حقيقة نحو والله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل
كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو
الرجل اى الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اى يجوز
بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قوله ذلك الكتاب كلاما

يرمي به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة اتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع
المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى ولما جاز ان يتوهم
ان قوله ذلك الكتاب جزاف اتبعه قوله لا ريب فيه اتباعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم
فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اى هو
هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى
من الابهام والتفخيم وكنه الشيء نهايته يعني كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدر الاسم فاعل
ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله
كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يتفاوت لكن علو كعبه اى على
قدره وعيده وتقدم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها
فان قلت فقد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب
باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع
اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا
جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان
وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى
اى القسم الثاني من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى
غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لانه غير الوافية
والمقام يقتضي اعتناء بشانه اى بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون حيثما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى ذلك
من كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى

منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لان التأكيد الاتيان بلفظ غير متبوعه وانه المقصود بالنسبة دون التأكيد بخلاف التأكيد
وهذا النوع مما لا يخفى لذي الجبل كما انه لا مجال له من الاعراب فلا وجه لجعل نحو ان ينزل الثانية منزلة
بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على
نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناءه بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني
اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته اي دلالة الثاني
عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان
وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين في الثاني
وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن
في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون المسلم عليه من استواء الحالين في السر
والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي لاقامة المخاطب وقوله
لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال
اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت لا تقيمن عندنا انما
يدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما كمال اظهار كراهته
المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت
نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره
حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كف عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره وا
لتأكيد بالنون دال على كمال في النوع فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته
على ما يفهم منه قصدا اصليا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست
بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بالقرينة قوله والا

فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد منه امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة
سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه
اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك التنبيه على الاقامة اظهارا
لكراهتها والظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته
بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يتضمن
معنى مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اي وزان
لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما اي عدم الاقامة والارتحال من الملابسة والملازمة فيكون بدل
اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مقول القول كما مر في اسوانزلها
وقوله في المثالين اعني الآية والبيت ان الثاني اوفى بتأدية المعنى المراد يدل على ان الجملة
الاولى منهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت
فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور اما بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من
كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فينزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه
في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء
الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل
عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل الا باعتبار
النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال يا ادم بيانا لوسوس فلنا ان نقول العطف
الى البيانات عليها بينها على استقلالها وتغايرها الا لكونه تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون

ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعل جملة يسومونكم وتفسير التعذيب
لكن يستعمل وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر
وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا المقصود منه مع دلالة كونه تعالى عذاب يوم
كبير الا الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان
قادرا على اشد ما اراده من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع وكمال الاتصال اراد ان يشير الى
شبههما فقال واما كونها اي كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكونه عطفها
عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما هو ذي الى فساد المعنى وشبه هذا
بكمال الانقطاع لانه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المقصود كما ان المختلفين
انشاء وخبرا والمتفقين اللذين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن فيه او دونه
الا انه في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن
سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله
تظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحاد في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند
اليه في الاول محبوب وفي الثاني محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله
ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل
كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى
الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او على انا معكم وكلاهما فاسد كما تقرر فظهر انه
قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع
العطف على الجملة الشرطية لا يقال انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية
وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول على الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي

ح الشيخ قول لا ابن الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح
وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما خبرا
ومنهم من يجعله كمال الاتصال وجوار ارتباط السابق باللاحق ارتباطا ذاتيا وتماما
بان يجعلهما ان يكونا كالاختصاص فلا مجال للعطف ولا وجه لعطف المتلقي بينهما
الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني المناسبة
بين المسندين اعني استهزاء الله تعالى بهم وقولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لا
تكاد دعاية التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل
انه على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما تقرر لانعدم الجامع بينهما فليفهم
واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى جوابا لسؤال اقتضته الاولى منزلة اي
منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل
الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه
بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك
وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل
او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة
لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل
منزلة السؤال كما في كلام المصنف لان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن
السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته
ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب
كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشف فحيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله
ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها سيق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين
والثانية سيق لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض
والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار
لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فما اذا ابتدأته

وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الذين
لا يؤمنون قلت قد عرفت ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة
كالجاري عليه وسمي الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا
الجملة الثانية نفسها ايضا تسمى استينافا فالكلام في مستأنفه وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان
السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي
ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل
عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى
وانما قلنا لا يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن
السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص
لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء
فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب
ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الا
ستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب
الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لمطلق السبب وقيل فاء
ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي بتقدير الاستيناف
جوابا للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة وهذا ابلغ الوصلين واقواهما
تتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل
قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على

الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله
زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات
والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا
جوابا لسؤال عن غير السبب كأنه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا
ومثل المص بالمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق
كما في المثال الاول واما على ان يشتمل على خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد
من الصدق والكذب بل انما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع [illegible]
وايضا منه هذا قسم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف
عنه اي اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو
احسنت انت الى زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استونف
عنه دون اسمه في يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استينافه
الحديث عنه اي صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي
باعادة صفته اي اعادة ذلك الشيء بعينه من صفات نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي
الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب
كعدم الصداقة في المثال المذكور لا يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف
علة له واذا اعقب المستونف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكره في الاستيناف
بلفظ اسم الاشارة كذلك فقد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان
فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان
قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان

باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته ان كان من غيره فلا منع من اشتماله على
بيان السبب كما في قوله قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة
الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سبب اراده
ان يجاب ببيان سبب ذلك الذي يستحق لذلك الحكم واول تنفذ الجواب يكون تارة باعادة اسم
ذلك الشيء فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب
استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف فليس هذا يجري في سائر صور الاستيناف فليتامل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد
على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا
جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء
مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في
الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام
وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد
جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون
قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما
قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان
كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى
كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا لسواله وبيانا لسببه فاقيم مقام
السبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف
او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على

لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا لسببه
كونه تاكيدا وبيانا وعلى هذا يبقى الوجه الاول
بخلاف الثاني لكونه بيانا
لسببه كما لا يخفى
منه عفي عنه

قوله

اي قوله

قوله على من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء
مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربع المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل
فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل
هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها
للدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا
ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كان ترك العطف في صورة القطع نحو نظر
سبيل البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد توهم بعضهم ان اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما في
السالف وفيه حمل على ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الانقطاع والاتصال
فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او
انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك في القيد استغناء عنه بما سبق
من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ومما يذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا او كذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين
لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين
لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او يكون كلتاهما
انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية والثانية انشائية
او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله وكلوا
واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكره الا مثالا واحدا
لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها

لفظا

على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى
الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح
الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما
ان يقدر خبر في معنى الطلب بينهما على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط
بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي و
احسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا
على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله والثاني هو النبي عليه السلام وهما وان كانا
متناسبين لكن لا يخفى ما ليس ... عطف الامر لمخاطب على امر الاخر من غير تصريح بالنداء نحو يا زيد
قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف فكانهم قالوا
كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالحسن انه عطف على
قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر وعلى كذا في الكشاف فبشر يا محمد
وبشر يقال بشرته فابشر اي استبشر اي صار مسرورا وههنا اتفق الجملتان في الخبرية معنى
فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء
مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا
ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب ... عطف الانشاء على
الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من

مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب
له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين
فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن من يشترط التناسب في الجملتين
خبرا وانشاء لا يستحسن ما ذكره من المثال ولهذا قال البعض ان قوله وبشر الذين
امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب
المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه
امر النبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول العلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان
تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه
في الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا
جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اي لشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان
المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع
العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء

كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني
الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه
في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني
مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو
شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي
وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اول هذا الكلام مطابقا لما
ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل
وهي القوة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة
من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كما يحكم بان
هذا الابيض هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام
تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة
الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالعقلي
امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون

بين الجملتين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما من الوصف او الحال
او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات
والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصورهما من تصور
ثم اشار الى السبب في كون التماثل جامعا يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل
بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد ولا يدرك هذا الشيء
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما
في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلابد
من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي
بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات
كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدرك كلا منهما لكن ادراكه الكلي بالذات والجزئي بالآلة
وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص
في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد بالعوارض الكلية الحاصلة في العقل
مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا
كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو ونحوهما من الجزئيات فيها على
السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو
ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة
بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول

لا بالضرورة وهذا منع الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما با
لاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل منهما انما
بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو
اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال
للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات و
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي
الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات
معلولاته وبالعكس وكذا العقل محض الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة
وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر
يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنار والحركة
فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين
فالاقلية والاكثرية كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر
بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل
فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الخضرة والسواد
ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس
الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان
هذه الثلثة نوع واحد وانما اختلف بالعوارض المشخصات بخلاف العقل فانه

يعرف ان كلا منها من نوع وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على
ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان
والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان
له من غير اباء ولا جحود مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان
اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله
وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما
على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما يتواردان على المحل اصلا
لكثيفتهما ذاتان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما
في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير فلا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن الذاتين
الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل
المتضادين باشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما
خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما

ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان الخمسة ابعد من الثلاثة ثم ان العدم
معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فانه اى الوهم ينزلهما اى التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا
يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب
خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة فانه قلما يخطر بالبال
السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض ينبغي ان ذلك مبني على حكم الوهم والا
فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او
خيالي عطف على وهمي نعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اى اسباب التقارن
في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك
بينهما اصلا في خيال وهي في آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال
وهي مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان
معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى
الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال و
تباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكر بعضها في المفتاح
وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما كان مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد
ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من المعاني التي
تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا
بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات ذاتا

ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا
فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد تضاد هذا
السواد وهذا البياض فهو معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفهما ايضا معنى جزئي فلا
تفاوت بين التضايف والتماثل وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها
اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو
تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يجب حصول صورة منتزعة في الخيال الا من
المحسوس وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام
صاحب المفتاح منقوض بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو
هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والحاصل انه صرح بامتناع نحو خفي و
ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ... ومرارة الارنب ... قلت ليس في هذا الكلام
الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف او لا فموكول
الى ما ذكر بعد هذا الكلام وما ... بعده وقد صرح فيما بامتناع العطف فيما
لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون
باعتبارهما جميعا والعجب انه اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه
بغيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي
ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبه تضاد وقوله الخيالي ان يكون
بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما

فهو مما لا يحتاج ان يكون له وجه صحة واما الكثال من انه اراد بالتناسب الجملتين وبالمقصود المفرد الواقع
في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو
منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وبابه قوله في المقصود
معروف مما لا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام فلينا ما في هذا المقام فان تحقيقه
على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق والمعين ومن محسنات الوصل بعد تحقق
المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب
الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كونهما شرطيتين مثلا اذا اردت
مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام
زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد
وزعم الشارح العلامة انه انما فصل قوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد
مبتدأ وقام خبره وعمرو مبتدأ وقعد خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو
فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين
لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية انتهى كلامه في غاية السقوط ما كان
ينبغي ان يصدر منه مثل ذلك بل وجه الفصل ان المراد ان كل منهما جملة
فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية صغرى جملة فعلية كان الانسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا فهي فقط على المناسبة والاحسن المناسبة بان تؤتى بالثانية
جملة صغرى نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي وغيره نحو زيد قام
وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير
الفعل كان عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا في
عنده او في داره وانما ترك في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة
اسمية صغرى جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد عليه على علم

الى طب وتجربة كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لا انها
ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المتأمل
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان
يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما
المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى
ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل
اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية
وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة فكان هذا تتمة لباب
الفصل والوصل وتحصل له الحال على ضربين مؤكدة ومنتقلة لتقريره مضمون الجملة الاسمية
على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي لكن الحال التي تحتمل ما تثبت تارة ويزول اخرى
الا لمانع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن يشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يكون كلها
قسما الخبر المؤكدة والمنتقلة دائمة او ما فالحال الغير المنتقلة تجيء بلا
للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث عنها الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان
تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة
على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها و
بين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المص على ذلك بقياس
الى الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها
لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انها تثبت بالحال المعنى
لذي الحال كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

لزيد الركب الا ان الوقف الكر جرت به لتزينه معنى في اخبارك عنه بالمجي ولم تقصد اسناده واثبات الركوب
له بل تقصد على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك اثبت به المعنى اسناده مقصودا ووصفه اي دلالة
الحال على صاحبها في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في
الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية
وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير
نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل و
والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انفكاك فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق
الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع
الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر
ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان
اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وكقوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها
بالحال على مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة
في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحملا على الوصف كما هو
مذهب الكشاف وسهو في مثل الحال ان يكون بغير واو لكن خولف فيه الاصل اذا كانت
الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة
بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كان من حيث هي حال غير مستقلة
بل هي متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لا تحرز انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم
اسناده بل تثبت اولا الحكم ثم تصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع لـ

فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي
جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت ومع اصالته ان لا يعدل عنه الى الواو وما لم يمس حاجته الى زيادة
ارتباط والاقتصار على الواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام
احوج الى الربط اعني الواو التي اصلها للجمع اي انها من ادوات الاعراب لتمام ينبئ على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت
فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه جزء منه تمام فاكتفي في الجمع
بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة
الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وبكل منهما تمام منقول الجملة الواقعة حالا اما
ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها
الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد
على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قبره وعلى تبيين ان اي جملة تجب فيها
الواو واراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه
فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون
فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او لا خبرا ولا نكرة محضة واتمام نقل عن
ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان
ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت في الحكم اعني وقوع
الجملة حالا عنه مع البحث اللاحق صاحب الحال عليه الا مجازا واتمام نقل عن ضمير ما يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك
الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة فيجب ان
يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع

فصودت الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط صح

لما بينه عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بمنزلة الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو
فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربطها يجب ان
يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية ولا يصح
ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على
حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا
في الجملة لانها المقصود بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا
ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية جزءا عن ضمير
ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط
بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وهو مزيد اختصاصها بذلك كما في الجزء والنعت فان
المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر يعرف ان ما وقع بعده مما فيه اذن صلوح لذلك وكذا
النعت لا بد وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف
الحال فانها فضلة تسقط عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه
بما قبله من الكلام وذلك لان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام التابع
الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط نحو اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام
وعليه الجمهور وقال البحتري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه
ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلق
به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية

يدري كل امرئ فيهما وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم
ولا فخر والا عطف على قوله وان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي
فيه الامران وبعضها يترجح احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان
كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو وجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا
تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة
لموافقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على
حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى
الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
في العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي
اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم
الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح
للاستقبال يصلح للحال الحقيقي اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة
في الحال مجازا في الاستقبال وفيهما نظر وهو ان الحال الذي يدل عليه المضارع انما هو
زمان التكلم وقد تقرر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد
بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها
في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره

منع فيمتنع دخول الواو مثل وما كان ههنا مظنة اعتراض وهو قد جاء المضارع المثبت بالواو في
النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء منه نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه و
قوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل
على حذف المبتدا اي وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى
لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك
شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي
في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت
راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من
لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في زمان
الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
هذا اذا كان الفعل في الجملة الحالية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا
فالامران جائزان اعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما المجيء بالواو فنحو قراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي تخفيف النون فان لا للنفي دون النهي
لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر فتتعين كون
الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي لا نفي معطوف
على الامر والنون للتاكيد واما المجيء بغير الواو فاشار اليه بقوله وما لنا لا نؤمن
بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب
عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا
دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول الا ان يدل
بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد
بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال وقد يشترط في الجملة الواقعة حالا

اولا بقائي مصعب وبنا ابيه فاين اصيد عنهم لا احيد

حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ونحوها وذلك لان هذه الحال والحال التي
تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ راكبا في قولنا جاء زيد غدا راكبا حال بهذا
المعنى غير الحال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استهجنوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة ووقع لبعض النحاة ان المنفي بلفظ
ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما المتمحض
لظاهره على الحال وهو ما خوذ جوابه ان تفوت الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد
القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان تامة والجملة الداخل عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منته بالوعيد
وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول
الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو هذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنحو المضارع المنفي بلم او لما فان
كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثال ذلك بقوله وقوله انى يكون لي
غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله
ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا
عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله واما المثبت فلدلالته على الحصول في صفة غير ثابتة
لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم
دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد
تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان الحال في المطلق مقارنة لحصول
مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجب ان

يكون متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال
وهو زمان التكلم وربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء
زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة بمعنى الحال التي هي زمان التكلم لوجب
تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا نحو لتاتيني الامير تقاد الجنائب
بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال
في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال
التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال
في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية فقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما
في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تقدير الماضي المثبت بلفظ قد
لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة
لكن تصديره بلفظ قد يكسر من سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصيد في بحريه وقد
امرت صحابه موسى بعد ايابه الشعر وبالجملة ينبغي ان يعلم ان الحال التي هي بيان
الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة
وبهذا يظهر بطلان ما قال السنوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون
حالا ان كانت الكتابة قد انقضت فيجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة
وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها مستديم لها فلا انقضاء جزء منها يجيء بالماضي والتلبس
بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما
جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته
على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي امتداد
النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم

متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع
ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الا
ستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان
وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت فلان ضرب
مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق
النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان
بزمان واحد في طرفي النقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مفيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا
في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي
موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا تاما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك
وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود بمعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب
موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب
الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود بل يكفي
فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى
بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من الاطلاق الدلالة على
المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا
هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو

لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات
نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه بنصب رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما
ابتدأه بناء على ان المبتدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول
الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف
فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم و
المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت اي ذهب كثير من النحاة الى ان
تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير
ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء
زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه
في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في جاء
زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع
كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء و
تضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه
بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان
تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم ان الكلام لم يستأنف كلاما ولم يبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله
سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك
لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه
واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب
تقدم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم

وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على
ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان
وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع ثم
اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت
جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على
استئناف كلام والابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر ان الجملة
الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد وهذا الشيخ كلام صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على
حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس
فخبيث وذكر في قوله بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضهم
بعضا و بانه مأول ونزل منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لا تعادي به وكذا
لو صح ان يقال فيها فلهذا الحكم بانه يجب الذي يتبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت مجيئا
فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاء زيد
بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا
لما هو مقرون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها
في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب والعلم حسن والجهل قبيح وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة
كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليست من شأنها

ان يربط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجواز الممتنع عن الغار لان من
شانه ان يربط بنفسه والجملة في نحو وهو يسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
بمنزلة الجواز الذي ليس هو من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ …
حالا كثير منها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو وكقول بشار اذا انكرتني بلدة
نبذة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم
اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا
علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من
الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا
للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر حينئذ حاصلا او نحوه
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف
لعله انما اختار تقدير اسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها
ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وقد اغتدي والطير في
اسري الكرى دونه … من الارض … بيمينه يتعلق وانما لم يجوز التقدير
بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو بمنزلة الكلام وفيه نظر لانه كما ان
اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فاوجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار
الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير
بالمضارع يوجب امتناع الواو وجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي
الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد مع انه لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو
من المضارع والحق ان نحو … سيفه يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء
والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو افي الدار زيد واقائم زيد ويحتمل
ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم

انما على والا وان نحو ما يجوز فيه ترك الواو والاظهر ان مما يجيء فيه الواو … اكثر فيه
ترك الواو … ما اذا لم يكن صاحب الحال نكرة منفردة والا فالواو واجب لئلا يلتبس
الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة
لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت
عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو و
قوله حوالي اي في اكنافي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك
تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله
يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن
فيها ترك الواو … اعني الجملة … ما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهي التي يكون كل منها … من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم
الذي اشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في
سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان
الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ او نحو … واهبطوا بعضكم لبعض عدو او
خبرا مقدما نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعف تجردها عن الواو لتكون
الرابطة في اول الجملة … وبهذا … عن هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله
نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

الباب الثامن في الايجاز

والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي
من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا

بالقياس الى كلام الفصيح منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين ان لا ايتان
بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام
آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب
والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا فهاهة اي كلامهم فيما يجري عرفهم في تأدية المعاني
عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات
وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود
باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم الاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى
كون المقام خليقا بابسط مما ذكر المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
على ما سبق الى البعض والا لم يتم قد يوصف بكونه اقل من العبارة الا انه يليق بالمقام
بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا
فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما
يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما
كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من العبارة المتعارفة ومن مقتضى
المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة
متعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه ينبغي حذف

المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار
هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه كما ذكره في الايجاز والنسبة
بين الاطنابين عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتأمل
وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون
بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه
على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام بعيد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا
لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق
معانيها وتعرف تعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد تعسر
تحقيقه وتعيينه ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس
المراد انه لا يمكن ان يتبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون
لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط
حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة
على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات
انما هي دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهالة والبلاغة فلهم في تفهيم المعاني قدر
معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بمنزلة الحجب الوضع على المعاني المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام
يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما فرغنا من ذلك في الابواب

السابق فلا تردد اي الجهالة والاقرب الى الصواب ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساو له او لا والثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون
وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفايدة او لا فهذه ستة طرق ثلثة منها مقبولة و
ثلثة مردودة ان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساو له
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفايدة فالمساوات
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زايدا عليه لفايدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير
في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا
اي الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش الناعم
في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا فتبين
نظرا لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلاء الحمقى
دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتفكرين في امورهم واشار بالطف
التعبير جرا الى ان العيش في ظلال الجهل والحمق لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون
الا عيش العاقل ح انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار ويحتج على ذلك لفظ الظلال
واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا
يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش في جذيمة الابرش وقددت
الاديم لراهشيه والفي اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة
في الجمع بينهما والتقدير يستقيم والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير
في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد او احترز لفايدة
ايضا

عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو قسمان لان
ذلك الزايد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله
اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى
وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي علم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واللام
صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على
تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع
اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب لعدم خوفه من الهلاك
فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر تهون على
النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال حسب ان في صبر ايوب عمر ابن ابي
نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله فلهذا
قيل لكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما قيل ان المراد بالندى
بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم
الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي وعن الحشو الغير المفسد
للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني
عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي
ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال

ذلك انما قال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا قد كتبته بيمينك
... وقوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ
يفوهون به لا معنى تحته كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول
الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير
ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم فالمساواة قدمها لانها الاصل
والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة ...
فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى اي هو اسم الموضع من انتأى عنه
اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وقد شبه الممدوح بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله
والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الذهاب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده
ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير
صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا
لا مساواة قلت اعتبار ذلك امر لفظي رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة
كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان
مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد
ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم بعضا وكان ارتفاع القتل
حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف المتعلق الذي يتعلق به الظرف قلت لا
لان الظرف مستقر وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكره لكان
تطويلا فالصحيح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد والتقدير انما هو مجرد رعاية
الامر اللفظي

امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بشيء وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص
حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة
حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم
في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل
انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف
القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق
بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل
على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي لمنع القصاص اياهم عما كانوا
عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة
او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول
اي الذي يقصد قتله والقاتل اي للارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود
واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب الحيوة
بخلاف قولهم فان القتل الذي انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل
لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص
حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار
من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان
يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من
المحسنات قلت حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي
رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى
التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في

وما يناظره منه اي في القصاص حيوة

في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه لان القتل انفى للقتل
من ذكر والمطابقة اي باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص
والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد
جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة ومن سلاسة الكلام بخلاف
قولهم فانه يجتمع فيه ما يجمع حرفين متحركين مثلا صففين الا في موضع وبخلوه عما
يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر
لان ذلك غرابة بحسبه وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه
نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز
الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة
يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا
كان او جملة مضاف فسل من جزء جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية او موصوف
نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني القتبة
العقبة فلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل اي انكشف
امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا تقع
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى
ومنهم دون ذلك وفي قولك منا في الترم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا الزم
من اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف بجعله في الثعرة
ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في
اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر
معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فحكمه الحكاية والا فحكم المفرد في الانصراف وعدمه

او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه
يدل على ان الملك انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او
جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا
كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف
جواب الشرط للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا
يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
يتعين وربما سهل امره عنده كما يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت
اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب
وافترت عليه من صنوف العذاب ولذلك قال البليغ اذا رايتني شابا وسكت جالت
الافكار له بما لم يكن لو اتى بجوابه منا لها اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط
به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ولو ترى اذ وقفوا على النار
ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله
جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول مثل
كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو اتى الكرى مستبق اي منه والشيء مثلا نحو جائني
زيد الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام والجواب
القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لتعذبن ونحو قلنا اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع
حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من
بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد

وقالوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مستغنية عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي
فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على
الهرم اي فساءنا او سبب مذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب مذكور وهو قوله فانفجرت
ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هو الشرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي
والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فاء
فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان
اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها اي غير المسبب والسبب نحو فنعم
الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ او مبتدأ محذوف الخبر واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله
فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له
يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا فما لهن ومالي
اي طربن فاخذت اسكتهما وهي لا تسكن ثم اعادوها وعاودتني الى ان فقدت العجب
من كثرة سعادتي وشدة مواظبته والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام
المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي
فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يقع جزاء الشرط بل
سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب في الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها
ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت

عليكم الميتة اي تناولها فان العقل يدل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال
دون الاعيان فلا بد من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان
الغرض من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها
فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى عليهما اي على
الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع
المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف فانه الامر او العذاب اي احدهما وليس
المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن
نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه
وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر
في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع لان الشروع مثلا انما
يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فلما مر من
جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية
ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي
يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله
اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف
اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام
مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام

الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل صح

ومنها ان يدل العادة عليها نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم
اي مكان قتال ... صح

الشروع في الفعل صح

او المخاطب صح

والاتفاق يقال رفأت الشيء اي فأته اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب اما بالايضاح
بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة
وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه
من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل
لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه الم والشعور
بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل
به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدها اياه فاذا
حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به بعلم ضروري بان اللذة
عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما
يوافق ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه
جعل العذاب الذي يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا
جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كان الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وعليه قوله وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي
صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره
اي تفسير ذلك الشيء والبقاء وهذا الايضاح بعد الابهام يجب ان يكون لاحد الاغراض الثلثة
المذكورة وقد يكون لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من
البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد اذ نعم رجلا زيد

كان

كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا ثم فسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وبهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه
حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الا
عتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف وايهام الجمع بين المتنافيين اي الايجاز و
الاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة
المستظرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع
لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع
اجتماعهما في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اي من الا
يضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول
الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما
سبق ووجه هذا التوشيع ان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن
المعنى الواحد بالمثنى المفسر بمنزلة لف القطن المندوف بعد الندف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان يكون
ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على
العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه
اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز
عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام
مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك
قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة

ألما على معن وقولا لقبره ٥ سقتك الغوادي مربعا ثم مربعا فيا قبر معن ...

بلى قد وسعت الجود والجود ميت ولو كان حيا ضقت حتى تصدعا

فتى عيش في معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مرتعا

او التفضيل من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثر ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة لتكون ابلغ في النطق كما في تاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرار زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والالفاظ عليه ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني

اي سحبان

اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله ولا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو التشبيه بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق او لتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى الفت الوحوش رحالهم وخيامهم وكرم نوع من غير المقصود في بيت السقط تشقبا كان من فم مثل خاتم من الرزايا ... فانه كما جعل النجم كانه منقبا مثل خاتم من الدر وكان الكلام غاية ... غير كامل اذ من المطرح كانه يقبلهم دفع ذلك بان وصف بانه لم تنتبه ملك مستكبر تكلف عنه فعلي به الخفيض الابتهال بالشو وتبل لا بخفيض

بالتشويق بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسل مهتدون لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع و
ترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على
معناها اي معنى الجملة الاولى للتاكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من
جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون
بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج
المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على الوجه الاخر
وهو ان يراد الجزاء العام فكل مكافاة يستعمل تارة بمعنى المعاقبة واخرى في
معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم
بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب
الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة
الثانية حكم كلي منفصل عما قبلها جار مجرى الامثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان
مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني
وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ

ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم اخر للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذ
كورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان
هذا تقسيم للضرب الثاني كما توجه نظر الى الاكثر بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل
الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله
اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث اي الرجال المهذب موقعه
في سياق النفي او عن صحبة الحي طب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة
لاخا لتوقفه بالتامل نفي لا القدر على استبقاء اخ حال كونك ممن لا تلمه والشعث
اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر
البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام
فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى
في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين
لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي
قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال عن فاعل
سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل
لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط
قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه
اذلة على المومنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المومنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا
لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه

اعلم ان التتميم اعم من الايغال من جهة انه يجب ان يكون في آخر الكلام او في آخر البيت واخص من جهة انه يجب ان يكون فضلة وان يكون لنكتة سوى دفع الايهام وبهذا يباين التكميل وكذا التذييل ان اشترط فيه ان لا يكون للجملة محل من الاعراب على ما يجيء فان الفضلة لا بد لها من محل من الاعراب والا فاعم من وجه كذا

لتضمنه العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية
بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم
اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع
الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فدفع
هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت يستحسن فيه الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة
والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم البعض انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله
اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا
يكون حليما حين لا يحسن الحلم مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا مسوقا
للتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون
حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون عدم حلمه لا لمهابة
ولا لهيبة بل الذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يفهم من كلام البعض
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه
في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والتهاب
فدفع ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة يحسن
فيها الحلم يجب لمهابة العدو ويتمكن مهابته في صدره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه
لتادية اصل المراد وكقيد المرة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض
الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى

بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون
لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل
وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات
والنكتة تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء
في قول عوف بن محلم الشيباني ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية
ذكره بعض النحاة وزعم بعضهم ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واتخذ الله ابراهيم
خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا نحن اباة والجواد في نجدة فايده انها
تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما
ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله
اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم
اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم وا
ضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في
قوله اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت البتة
وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه اعتراض
بين اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وفيه شائبة من السببية ومما جاء اي ومن

الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا لان الواقع هو بينه اكثر من
جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض واكثر
من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم الله به
هو مكان الحرث اشارة الى ان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما
امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله
تعالى ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية با
لوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في
قوله الطبيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله
يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنما والاستعطاف ومنها بيان السبب
فيما كان في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا
فنكارمه فان قوله بهجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في
اليأس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع الايهام فلا فما العجب
ثم جوز بعضهم وهو مع ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع
الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة
لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون في آخر الكلام او يليها جملة

غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عندهم ان
يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او
اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة
دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من
الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو
ان يؤتى بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في
فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه
بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم وقلتهم فازال ذلك الوهم بوصفهم بالا
نتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل
من الاعراب وههنا كلام لا نشتغل به بقرينه بجواز ان يكون بجملة ذات محل من الاعراب
عقيب جملة اخرى مشتملة على معنى ما مؤكدة بالعبارة لا مؤكدا او تأكيدا ويكون
الغرض منها تأكيد الاول الا انهم لما اقتصروا ... قيل انه اعتمد في هذا على الاشتراط على الاختلاف
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة لابد لها من
الاعراب بعضهم كونه اي جوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى والتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكر
في الايضاح حيث قال وقد تشترط في الاعتراض ان يكون بجملة او اكثر من جملة
فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب

بجملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء
ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد في الكلام لا بد له من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم والتكميل لانه
انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا
محل له من الاعراب اولا يكون التتميم الا ان يقال فيه اعتراض اذا كان جملة لا يشترط
عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله بجملة كان او اقل من جملة
او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد له من ان يكون له اعراب فتخرج الجملة
كلامه لا يخلو من خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من
يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون
به اظهار شرف الايمان وانه انما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه
اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها ومن
الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قوله لم ارآه بعيني وقوله تعالى يقولون
بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ فائدته بعضها التأكيد هي
التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة
عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة
نحو جالس الحسن وابن سيرين الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما
كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع
خلاف المقصود ومنها اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله

والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من
قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما
يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد
او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها
بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد
يصد عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد
يعني الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول
الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد
بالغنى ميسرا اي الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب
اليه من الراحة والدعة فهذا يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت وانه له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه و
مثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان
يكون اطنابا وكذا امثال هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا
ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على
الاعتراض علينا الغير العدوان واقتصر في تحدثنا بصفة رياستهم ونفاذ حكمهم
ورجوع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب
لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال
ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونفعه

الثاني في علم البيان

على محمد وآله وتم له التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده وكرمه
وفضله الفن الثاني في علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء
من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع
وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد
بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة
على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد المعلومة على ما حققناه
اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه
الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة
العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر على ايراد كل معنى واحد
يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف
من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان
وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة اشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك
من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو
خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة
وبعضها اوضح واوجه فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة
الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث اللازم
على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى
ان تعريف علم البيان بما ذكر بعينها ادنى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح

ودلالة اللفظ

يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كدلالة الدخان
على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية ثم كان عليه ان يقيدها
بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان
يكون للوضع مدخل فيها اولا والاولى هي ما سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة أح أح على
الوجع فان الطبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر
ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف
الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا
بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من
هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم
بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة او وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه
التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم المعنى منه عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه ان الاول الذي هو صفة
للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ وانفهام المعنى من اللفظ هو كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى فانه ما في الباب [illegible] الدلالة معتدة يصح ان يشتق منه صيغ يحمل على

اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ والتفهيم منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه الا بروابط مثل
ان يقال اللفظ متفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بافهام المعنى منه كما انه
متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك
فنقول دلالة اللفظ الذي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج
عنه كدلالة الانسان على الضاحك ويسمى الاولى اعني الدلالة على تمام ما وضع له
وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة
الى الوضع ويسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة
وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية
كما ذكرنا ويسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء
في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان
قلت قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل واعتبر دلالته
على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها
ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك
بين الملزوم واللازم فاذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على الخارج مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريفات الدلالات بعضها

ببعض

ببعض فالجواب انه لم يقصد بتعريفات الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما
قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوح
وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه
تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه ~~والالتزام دلالته~~
~~على جزء الموضوع له من حيث انه~~ جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق
واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين
لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك
المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر
لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا نجزم
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا معنى بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا
سيما في التضمن والالتزام ح ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء
في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم واما اذا قصد باللفظ الجزء او
اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد
بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين
الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانما احدث

يصدق على توقيف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه (وشرطه) اى شرط الالتزام (اللزوم الذهنى) بين الموضوع له والخارج عنه
اى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على
الفور او بعد التامل فى القرائن والامارات والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فيكون دلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح (ولو لاعتقاد
المخاطب بعرف) او غيره اى ولو ان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبته اعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصنائع وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وفى كلام ابن الحاجب فى
اصوله مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه العلامة فى شرحه بان
بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن
المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال
والاظهر ان مراده باللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل
المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة
الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء (والايراد المذكور) اى ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح (لا يتاتى بالوضعية) اى بالدلالات المطابقية (لان
السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ) لذلك المعنى (لم يكن بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض والا) اى وان لم يكن عالما بالوضع (لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا)
لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان
عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة
المطابقة دلالة اوضح من دلالته قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا قلنا مقام

كل

كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها
من المترادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها
لما لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا
دون ان يقول لم يكن شىء منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم
بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون
عالما بوضع كل واحد منها وهو اعم من ان لا يكون عالما بوضع شىء منها او يكون
عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا
يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فلم يذكر ما كان
يجرى فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى و
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو
فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه
من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع فى الزمان السابق
فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
لجواز ان يكون لبعض الالفاظ معنى اخر ومن فى الخيال بحيث يحضر معانيها فى العقل
بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون
بحيث يحتاج الى اكثر التفات ومراجعة اطول وكثيرا ما نتفق فى استنباط المعانى
المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى مراجعة وفكر ومراجعة
تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل فالجواب
ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة
ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون اوضح لكمال اللزوم

يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال

القرينة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة
فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وتناسبى بالعقلية
اى والايراد المذكور يتاتى في الدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اى مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما
في الالتزام فظ لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
بسبب قلة الوسايط فنكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاءً وكذا اذا كان لشيء واحد طرق مختلفة
لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة
الدالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا ان يكون المعنى الخارج
بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بوسايط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا
مثلا قولنا زيد جواد يلزم عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء
الجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح
من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم
اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة
البيت عليه فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على
فهم الكل فالمفهوم اولا من الانسان هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلت

الامر

الامر كذلك لكن اللزوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل اليه
الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد
فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء
ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذا الحال امكن
ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه
فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى ما ارتكب فيه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة
يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني
الافرادية قلت لعل التقييد بالمعنى الواحد بما ذكرنا لا يدل عليه اللفظ ولا يساعد كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية
انما هي في المعاني الافرادية لكنا نقول عندنا الزم في هذا التقييد نقول ان
كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب
ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء
من ذلك المعنى التركيبي فاذا اعتبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعضها
مفرد انما اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى
الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتيسر
لى من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر في اللفظ
المراد به لازم ما وضع
ذلك اللفظ له المعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا
عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع له فمجاز والا
اى وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبنى على ما سيجيء في اول
باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم

بالوضوح والخفاء والبعد [illegible]

وما ذكره السكاكي لم يبن الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم صرح

ليس بصحيح اذ الدلالة على اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على
لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم و
يراد اللازم وهذا لا يصح الا في بعض الصور فليس من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على
الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة
على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل
فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه
وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعمالا
فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل
مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في
شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيهما من الاضطراب
والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم اشتغل بتفصيل
هذه المباحث من غير التفات الى الاجمال اورد ما في صدر هذا الفن التشبيه
اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من
المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي
اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة
او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالمضمر لئلا

يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على الاطلاق يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو
مصدر قولك شبهت فلانا على كذا اذا الحقته به لغة هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في
معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل
لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هاهنا ما لم يكن اي المراد
بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بحيث لا
يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية
نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما
سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا
منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت
بفلان اسدا او لقيني منه اسد من قبيل التشبيه فخرج التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو
الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا
وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات
الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر عند المصنف لان المراد
بالمنية عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير التشبيه
الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه
وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول
نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين
على انه تشبيه بليغ لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له ويجعل

الكلام خاليا عنه
يراد به ذكر المستعار له بهما ذكره ...
بخلاف التشبيه لاصطلاحا

التشبيه ... [illegible]

الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال وفحوى الكلام وبعض
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اواخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث
في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اي المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما
باعتبار انها ماخوذة في تعريفه اعني الدلالة على مشاركة امر لامر اخر في معنى بالكاف
ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة
نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما
لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه وان ذكر احد الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اي المشبه والمشبه به اما حسيان اي
الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس والهمس هو الصوت
الذي اخفى منه كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي اكثر ذلك تسامح
لان المدرك بالبصر مثلا
انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه عقليا والمشبه به حسيا او
على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المشبه اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة
عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو
الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي

بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء
مختلفان بان يكون المشبه
عقليا صح

وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولهذا قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس
كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ولما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها
في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الانتشار قلت الا
قسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله
والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قولنا وكان محمر الشقيق وهو
من باب جرد قطيفة والاضافة بمعنى من اي الشقيق الذي هو محمر والشقيق ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا
نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه الحس لان الحس انما
يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته
التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر
وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو او مادته مدركا باحدى الحواس
الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف

فقدم
الشمس
اراده
ق

بالخيالي الاجتماع صور مخزونة ... الخيال الذي هو خزانة للحس المشترك الذي يتادى اليه جميع المدركات المحسوسة

شبه ساق الشقيق بالرماح الزبرجدية واوراقه بالاعلام الياقوتية وبهما ضيا لبيان [illegible]

يتوهم على نهج الاوضاع الذي ما يدرك بدوم كاهو للقتبادر منه

الخيالي فإنه منتزع منه ولهذا قال أي بما هو غير مدرك بها أي بإحدى الحواس المذكورة لكنه
بحيث لو أدرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله أي كالمشبه به
في قول امرئ القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال فقوله
أيقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حبه والحال أن مضاجعي وملازمي سيف
منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف إذا حدده و
وصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فإن أنياب الأغوال مما لا
يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في
هذا المقام أنه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية إليه من طرق
الحواس ولا بالوهميات الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقهما في بحث الفصل
والوصل وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما تأدت إلى الخيال من الحس المشترك
إذ لم تقع بها إحساس قط ولأن أنياب الأغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني
الجزئية بل من الصور لأنها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل إذا وجدت
لم تدرك إلا بها وليست الصفة مما لم يختص كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا
المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني
وتفصيلها والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لها كالإنسان ذي جناحين
أو رأسين وهي لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
متخيلة أو بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك

بالوجدان

بالوجدان أي ودخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات
كاللذة والألم الحسيين فإنه المفهوم من إطلاقهما بخلاف اللذة والألم العقليين فإنهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك أن اللذة
إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والألم إدراك ونيل لما هو عند
المدرك آفة وشر وكل منهما حسي وعقلي أما الحسي فإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها
وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن
والشامة بالرائحة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا الآلام فهذه مستندة إلى الحس
وأما العقلي فلا شك أن للقوة العاقلة كمالا وهو إدراكاتها المجردات اليقينية وإنها تدرك
هذا الكمال وتلتذ به وهذه هي اللذة العقلية وقس على هذا الألم فاللذة العقلية ليست
من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الألم وههنا نظر وأما اللذة والألم الحسيان
فلهما اعتباران من الإدراكين المذكورين والإدراك بسبب ما يدركه الحواس الظاهرة
وخلا بالضرورة فيما عدا المدرك بإحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة
لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة
كالشبع والجوع والفرح والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشترك فيه
أي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا أو تخييلا والأقرب أن الأسد
في قولنا زيد كالأسد مشترك فيه في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني
مع أن شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص وقصد بيان
اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف
هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس والمراد
بالتخييل أن لا يوجد ذلك في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل نحو
ما في قوله أي نحو وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها

بلغ

وبه وهي الظلم والعصر بليل او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في
التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب
شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان
وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل
تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الى الطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها
شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس
ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان
النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور
حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية
البيضاء والاول على خلاف ذلك اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام
كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني
مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى
بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد
الشباب اي الابيض في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي بالازهار مؤتلقة
اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين
شيء ذي سواد على طريق التخييل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة
فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك
وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في
الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك

دم

فيه الشبيهان اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل
ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو وانتفع الفساد عنه و
وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا
لا ينتفع به بل يضره لو وقع في عبارة وهجوم الوحشة عليه كما يجنيه الكلام الفاسد بخلاف
الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان
وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا ينتفع ولا
يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب و
الترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح
بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو
استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه الشبه
اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب
باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا
او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين والمراد بالخارج ما يقابل الداخل ولهذا قال
صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية
اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين من الالوان والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث
نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات
وهو عرض يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة

وبه احترز عن الزمان والمقدار حيث تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح
ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات وهي عند المتكلمين
حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا
مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل
المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة
لذاته والحركات من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها [illegible] والانسب
فكأنه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة
والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها
الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتقعير الواقع تحت الشكل وغير ذلك
او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين وهي من الامور
الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس
عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع
ويختلف قوة التموج وضعفه بحسب قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة
المقروع او ملاسته كما في المزامير المثقوبة بحسب ضيقه وثقله او بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسع الحرافة والمرارة
والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم
وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا
حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من
جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كالحلاوة او باللمس وهي قوة سارية

والتحدب

او مثل ان الاغاني المنتنة او في [illegible] المنفذ او ضيقه او سده [illegible] النوايات كالقصب

كرائحة

في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربع
اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد
منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع
المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل و
التفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من
كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء
وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن فيكون [illegible] بها قوام
غير سيال فينتقل عن موضعه ولا يمتد كثيرا لسهولة وما يقابله من قبول الغمز الى الباطن
من الرطوبة [illegible] من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين [illegible] وكون هذه الاربع من
الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى المحيط لو لم يعقه
عائق والثقل [illegible] في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما تجده الانسان
من الحجر اذا اسكنه في الجو [illegible] يجد فيه مدافعة بالطبع ولا حركة فيه وكما يجده في الزق
المنفوخ [illegible] مصاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف و
اللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غيره الانفس
او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة
للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا و
سهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول الصورة من الشيء
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى الادراك الكلي وعلى الادراك

والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق صح

بلغ

المركب وجعل تلك بقيد رباعيه استقلال موضوعات ما لكل غرض من الاغراض صادر اعن البصيرة بحيث
ما تنكر فيها وتحال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم
وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية
وهي من الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الطبائع مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل
الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة
الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في
ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب
اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار
صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية
وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس
او كاتصاف الشيء بصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع
على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه
على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب
وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق التفاصيل وايضا وجه الشبه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا
من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منهما اي
من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي

وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى
عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة
الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة
وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد
الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه
الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسي طرفاه
حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يجوز
المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان
يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر مأخوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما هو مأخوذ من العقلي وموجود فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين
وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك
بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس
فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من
التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي
والحسي ليس بكلي بتقدير السؤال ان كل وجه التشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين
فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره عن وقوع الاشتراك فكل وجه
تشبيه فهو كلي فلا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل
ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه الشبه بحسي وهو المط فمعنى المراد
بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في وجه تشبيه الخد

بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينها مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو
ان التحقيق الى اخره كما ترى قوله فالواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام
المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين
اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير ثمانية
وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما وبقي ستة
عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات ويسقط
لان الخفاء ليس بمسموع وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات
ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس
والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة و
الجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة وقد يقال جرأ الرجل جراءة بالمد اي اقدام الجراءة
على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع نسبتها الى الاسد بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان لان
فان الوجود والعدم من الصور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير
عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا
معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم
النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما انك تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت
للرجل القليل النفع هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انتفيت
وجوده كما اذا قلت هو ليس بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا ترى انا نظرنا

الى ظاهر قولهم الموجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا الحمل
على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور
فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان
بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي والمشبه به
معقول وهذا ظاهر وفي الكلام لف ونشر وفي وحدة بعض الامثلة مع ما فيه من شائبة
التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من
امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك
ان المراد بالعلم العلم الكلي الذي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط
للادراك والشرط سبب كان في كونهما طريقين الى الادراك وبعضهم هذا ما يليق
ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كان
وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسيته مطلقا الا فيما طرفاه حسيين لكنه ينقسم باعتبار
الاخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد
قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة
من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا
في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا نازل منزلة
الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء
واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى
صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فتوضح لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني
بمعنى ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة اشياء لكل منها دخل لا يجب طرفاه مركبين بالمعنى

بالنوع المذكور لان تركيب الطرفين لهذا النوع اعني بنوع ان لا يقصد الى مفرد بل ينتزع منهما
هيئة ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه
الشبه مركبا فليتامل فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله
اي كوجه الشبه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا لما ترى
كعنقود ملاحية الملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء تشديد اللام
كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة
وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في كما في قوله الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على
الكيفية اي لتقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص المراد
بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة
الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في
العنب بين تلك الا... وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير
الكيفية المقدار المخصوص اي مقدار القرب والبعد وصاحب المفتاح جمع بينهما وكانه
اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لها من الطول والعرض المخصوص
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرناه وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى
عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان
المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وقيد ان المفرد
... مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وبخلاف المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه
مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع اي الغبار اي تهيج فوق رؤسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف

احدى

احدى التائين ومن جعلها صفة لليل بانه لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف
التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة الحاصلة
بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه
كما صرح الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي
كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك
وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه
كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من
تقدير الاتصال بالمصدر لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
الا ترى انه ليس كلامك في قولك لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين
ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة
على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة في ذلك الشأن لقال ليل وكواكب تهوي تنصب
على ان ادراك تعالي السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عند غيبة
السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجي وتذهب وهذه الزيادة
زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
لان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا شديدا
وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم الى الاعوجاج
والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الاحوال تتلاقى و
تتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق
بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات
حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها

فاما اذا لم تنزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا الكلام وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا انه في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة ونحوه فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون فقد غير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدايرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة

اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا كحركة الرحى والسهم والدولاب لا تركيب فيها كما دنا بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل ما هو من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطائف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل

نظرا الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب
التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه
كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه
امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون
المحمول شيئا مخصوصا هي الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا
في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر
كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به والانسب ههنا
من هذين الوجهين وحكي ابرقت كما [illegible] فلما راوها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه
والمعنى المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل
في ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى
بحسرته وزيادة ترح فالباء في قوله بالاتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان
هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي
مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون
بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه بانه يجمع

بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض
لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا
يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد
نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من
قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا
ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب
فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده
قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة
لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد
ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف
والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة
النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا
من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة
الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان
بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك
اي تشابه وفيه يجوز ان يكون الشبه كالشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به
التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد
فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان
بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء
فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم

احترز بهما لا بد منه فلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت لتركيب ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس وكون الشيء امرا لا يجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من جمع الصفتين

وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى سخرية
واستهزاء فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى
الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح والتهكم فهو غلط
لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع والتبس فقولنا هو حاتم
اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي آتاني من ابي
انس وعيد فسل تغيظ الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح
فان قيل ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد
هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم
لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما يضاد الآخر لا يكون
في هذا من الملاحة والتهكم في شيء فح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى
له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح
بوجه الشبه لم يناسب ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول
هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبان والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم كما اشرنا اليه
في الضدية لا يحصل الا كاذب للضحك فوجه الشبه في قولنا للجبان هو الاسد انما هو
الجراءة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واداته) اي اداة
التشبيه (الكاف وكأن) قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن
زيدا الاسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه
والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك
شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار
الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قمت وكأنك قلت

دون [illegible] التلميح

كأنه الخبر جامد

بوده

والحق

كما انه يستعمل للتشبيه ح

والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين (ومثل) وما
في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها (والاصل
في نحو الكاف) اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف
نحو كأن وتماثل وتشابه (ان يليه المشبه به) اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او تقديرا
كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله
وقصته العجيبة الشأن (واما تقديرا كقوله) تعالى (او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق)
الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في
اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة
اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فانما مثل المشبه به فقد ولي الكاف لان المقدر
في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف
الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه
ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان
المشبه به مفردا لكن غير ملفوظ ولا مقدر فكان مما ولي المشبه به حرف التشبيه (وقد) صرح في الايضاح بان
قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا حواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر
كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوق النجم فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا قد
ولي الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما تقدم عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه
كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح
اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله

اشارة الى ان المراد تمثيل حال الطالب والقصة العجيبة الشأن

ما ولي المشبه به فيه الكاف

مقدر

فكيف المفرد

فانه للمصدر مع انه من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه

بعد المصدرية

لام

وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فيتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس الحواريين انصارا بل كون المؤمنين وان رجع الى هذا عذرا فقول هذا البعض بان الاية لا يكون نظير القول الكعب وبان تشبيه الكون بالقول بعد الا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القايل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح وهو قول في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول فهو ان معنى كلامه فانه اوقع التشبيه اى التشبيه لكون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد يعني التشبيه في قوله اوقع التشبيه والمعهود تشبيه كون المؤمنين انصار الله اى دائرا بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزم قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح نعم ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريوا محمد اذ حواري الرجل صفيه وخلصاؤه وقد يليه غيره اى يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والصفة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به

المشبه كون م

نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يخرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشف لولا طلب هذه الضماير مرجعا كنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء كان ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف ولي الكاف الماء وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل حيث ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى التقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي صيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود ولانه ملائم للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف والمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية كما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا

مشبه جب

متعلق لا يقال لان الخبر مع ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا بد من عدم تقدير مثل ولا اقتصار على تقدير ذوي

ان وجه التشبيه ادنى تشبيه لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان
تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي هذا النقل فيما عندنا
التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان زيدا ليس اسدا الا
بحسب تحقيقنا على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء كان ذكر الفعل او لم يذكر
كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه
بيان امكانه اي بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف
فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس
بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر
كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحالة بحال المسك الذي هو
من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم
فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه
صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها حتى الكشف تشبيه بحال المسك ويسمى مثل
هذا التشبيه ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال
المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم
لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معلومة او مقدارها اي بيان
مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه
الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع عطف

على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من
سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا
تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف
النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او
كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله
دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول ابن
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا اتم النحي يهب
عشيه عزه ونكتفي بذكر العواقب فيها وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون
وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف
فظاهر هذه العبارة تدل على ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان
الامكان انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويعلم على
امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه
الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه
اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار
المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا
كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في
القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه
بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان الزيادة في
والتقوية والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد
عقيب البلوغ بمقلة ظبي مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان

الشبه المشترك بين وجه المجدور والسماء المنبه المنثورة ليست في السلام التام الا على بها اشهر
وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واغرب كان التشبيه بالنسبة بهذه الاغراض
اتم فقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف
بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان
مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما بابا ديه التقرير الا انه
او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو النجم المذكور المستطرف
المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهة اياه اللعجة الاخرى نقلا لندرة حضور المشبه به
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه مثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف
انواد كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف
واخص واقوى في صورة الاستطراف فالبا عن التعليل وقيل معناه فمثل ما ذكر من
تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه
لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير
نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به في غاية الكمال
والاستقباح والغرابة والندرة ليحصل الغرض واما ان وجه التشبيه الذي هو الجهة المشتركة
فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصود الذي يتوجه اليه التشبيه
اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره
لكن يجب في بيان مقداره ان يكون مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه
الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص

بالكامل

بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفا فيما لغيصه من وجه الشبه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن
اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في
عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة
جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا
التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما
عند حضور المشبه كما في قوله اي ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو
قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو
زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار والشقائق الحمر
باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان
صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك
موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه الشبه ههنا هو الهيئة الحاصلة من
عرض رطبة واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستولي عليه اليبس ومبني
الطباع على ان الشيء اذا ظهر في موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس
اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو
ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب
وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي
قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح

الدرهم ثم يقال غرة الشيء بالضم اوله واكرمه وغرة الصبح بياضه ووجه الخليفة حين يمتدح [illegible]
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح
له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والغرض الثاني
بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا اي هذا التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا
الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق
الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر
لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما قررنا
فما يحسن فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما
ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان ام لم توجد فالاحسن
ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا
من ترجيح احد المتساويين في وجه التشبيه كقوله اي ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي
اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت
جفوني اي اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست
بزايدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر [illegible]
والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه
وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه
غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء

من ذلك

من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان قلت امتناع
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به
لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن
لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان به الى حسن ترك التشبيه المبني في الاغلب
على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فنقول ان له تقسيمات باعتبار الطرفين والآخر باعتبار
وجه التشبيه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربع على الترتيب
السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه
الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس في قوله تعالى هن لباس
لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كالقميص
او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة
فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه
لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه
على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكونه رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال و
قد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة

قال الشيخ في اسرار البلاغة جهة التقوية انه
ترك الوجه قريب من المبالغة في اثبات الصفة
للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد
اقتصر فالجمع بين الشيئين في مطلق الصورة و
الشكل واللون او جمع وصفين على وجه لوجه
في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان
العكس يستقيم التشبيه من ازيد شيء في ذلك
لم يستقم نسخه

حقيقة بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه حقيقة
والمشبه به غير حقيقة واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار
النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها
بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت
شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من
اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا و
عجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا
يكون بهذه الحيثية كقوله كانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل
عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا
بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان
هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر
تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلهما من المفرد ففيه من
تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان
بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما
يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق
وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق والا

تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا التشبيه
الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على اسه شجرتا غصنا والفرق
بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فان المشبه به فيما نحن فيه هو كالراقم
على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة
الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب
المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل
التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله
كان اجرام النجوم وقوله كما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان
كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد
بالمركب وعكسه فكان ما ذكره المص اقرب واما تشبيه المركب بالمفرد فكقوله
اي ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظركما واجتهدا في النظر يقال
تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي
تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا ذا
شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالط زهر الربا خصها لانها انظر واشد
خضرة ولانها المعهود بالنظر فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي هو ليل
ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها
من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به
مفرد ولا يخفى هذا عنده حق والحق بهذا القسم اخواته التشبيه باعتبار الطرفين

وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه به كقوله اى قول امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن
قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها رطبا وبعضها يابسا لدى وكرها العناب والحشف وهو ارداء التمر
البالى شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى
اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ فى اسرار البلاغة
قال انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة
فى عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اى قول
المرقش الاكبر يصف نساء النشر اى الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير و
اطراف الاكف وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول
يعنى المشبه دون الثانى فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى
وثغره فى صفاء وادمعى كاللآلى وان تعدد طرفه الثانى يعنى المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اى قول البحترى بات نديما لى حتى الصباح اغيد مجدول مكان
الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اى الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو
حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفى قول
الحريرى يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه
بخمسة اشياء وفى كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثغر
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما فى بيت البحترى يدل على انه تشبيه لا استعارة
وسيجئ فى هذا كلام ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد
فى وصف ابيات اهديت اليه اتتنى بالامس ابياته تعلل روحى بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الامانى وعهد الصبى ونسيم الصبا
وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين

اى

اى التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى مجمل و
مفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو اى التشبيه
الذى وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه
فى بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل وتشبيه الحباب بالبودى
المصطلى والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه فى قوله
كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد السكاكى
بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من
عدة امور خص باسم التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه
هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى استصحابه فهو وصف مركب من
متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله كمثل الذى استوقد نارا الاية
وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه ولا يقال ان
فيه تمثيلا وضرب مثل الا ان يكون عقليا فقال التشبيه التمثيل جاز اطلاق اسم التمثيل
عليه وان يقال ضرب لاسم مثلا كما تقال ضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم واما
غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد
وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور
تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى واشار الى التقسيم الاخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو
انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اى وجه الشبه المذكور
ما هو ظاهر يفهمه كل احد ممن له مدخل ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا
وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين

بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها متوغرة مفرغة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مفرغة
الجوانب فان مواضع الانفراج منها يكون طرفاه ومقابله وسطا ذكر جار الله ان
هذا القول للانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها
ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل
هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما
سئل عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما
كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني
الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشيء ع
بكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف
المشعر بوجه الشبه كقولنا هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة
بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين يشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة
الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه
ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن
بن سهل ستقضي العيش لي والليل عند فتى يذكر الربيع في ساحات العفب
صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث
ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه
ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان
عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالة

والنبيل م

التشبيه تجوزنية انه فهو لنيانيه
الفاضل انه يكون مما لم يذكر فيه
وصف م

الاقبال

الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرت اياديه
لدي فحصل مواهبه اي طلبت منه او لم تطلب كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من
كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا
مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه
الشبه ما يستلزمه اي الشيء الذي يكون وجه الشبه في هذا التشبيه لازما له كقولهم للكلام
الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه
لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من
خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يجوز الا حيث يجوز التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع واذا انه يحاكي التشبيه ان يجوز تركه التحقيق في وجه الشبه حيث
فتتوه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر فليتأمل هذا البعض
ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا
وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا عليهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا
وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي فيصح توهم وجه الشبه ههنا الحلاوة التي هي من الامور
الحسية قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفيه ده لان ما فيهم وجه الشبه في هذا التسامح
هو الحلاوة لا مزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة
التي هي من الامور الحسية ايضا فكيف يحمل على التسامح ومن ترك التحقيق هو هذا
دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان من تسامحهم في تقسيم وجه الشبه
الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه
الشبه وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية الحسية فبهذا الاعتبار تسموا وجه الشبه حسيا والتقسيم ثالث للتشبيه

في مثل هذا صيا
فليتامل م

باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه
به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الراى اى فى ظاهر الراى اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى اول الراى وظهور وجه الشبه
فى بادى الراى يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس
من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شىء او جسم او حيوان اسهل
واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان التفصيل
يشتمل على المجمل وشىء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه فى
التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تنتقل اولا الى المجمل ثم الى
التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعم وكذا ادراك
من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية ما لا يدرك فى المرة
الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور
المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا
يخفى ان الشىء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة
بالكوز فى المقدار والشكل فانه فى وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل
لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور
المشبه به وغلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا يكون لتكرره اى تكرر المشبه به
على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير المنخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمراة المجلوة
فى الاستدارة والاستنارة فان فى وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة غالب الحضور
فى الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما كان قلة
التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على

الاستدارة

الحس

الحس

سببا لظهور المشبه به لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان
قرب المناسبة فى الصورة الاولى والتكرر على الحس فى الثانية يعارض التفصيل التفصيل
لان كلا من القرب والتكرر يقتضى سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه
الشبه كانه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق فى القسم الاول واما بعيد
غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو خلافه اى هو التشبيه الذى لا ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجهه فى بادى الراى
وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة فى كف الاشل
فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل
ولذا لا يقع فى نفس الراى للمراة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون
فى نظره متمهلا او ندور اى لندور حضور المشبه به اما عند المشبه لبعد المناسبة كما
مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا اى وندور حضور المشبه به مطلقا
يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على
رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا
من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اى تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمراة
فى كف الاشل فيبعد مما يتكرر على الحس لان الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له
ان يرى مراة فى يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم
حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع
بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة
فيه اى فى تشبيه الشمس بالمراة فى كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
فى وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر فى
اكثر من وصف واحد لشىء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر فى الاوصاف وجودها

حضوره

فان المراة فى كف الاشل

تم

اي كثيرة

او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة
فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف
وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس
حملت ردينيا كأن سنانه * سنا لهب لم يتصل بدخان او ان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه
الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة ومحصولها ان
معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها عن
بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد
الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل
امرء القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من
المشبه به في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في
المشبه كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون
واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في غير الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس
الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة
على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان
او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها و
التشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد دون القريب المبتذل لغرابته
اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا ممجوجة عليه الطباع ولا يخفى ان
المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وهو
موقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد

الماء

الماء على الظماء ويعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون بسبب لطف المعنى ودقته
او ترتب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما ينفك عن بناء ثان على
اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهي اصل على نفس الفكر اذا صادف فيها
نوعا وطريقا فيشبهها يوصل الى المط ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود
في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى
المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه
عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس
فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل الا ان حديث الحياء قد اخرجه
عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من
لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته
وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته
بما فيها وقوله اي كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل الا ان الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى
هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي
او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن
الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان
الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه
باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف
اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب

الغصون ... الاغصن والاغصان والغصون والغصنة جمع الغصن

الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت
بعد العصر الى المغرب وذهب الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت يعنى صفرة اصيل او شمس
اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء لو وصف بالصفرة قال
الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهى كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل من
قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخفق وقت الاصيل لانه
من الطف الاوقات كالشيخ الابيوردى لديه اسحار وغيره سواحر كما خفيت والغر
تعرض آصال بكذا انجلاك بنقد الذهب واللجين المذكوران فى البيت لا كما سبق الى
بعض الاوهام القاصرة للنظار القاصرة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر
الجيم اعنى الورق الذى سقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر
الذى له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط على وجه الماء
وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه
اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر
بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها ادوات
التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته اى افادة
الغرض كان يكون المشبه به اعرف شىء بوجه الشبه فى بيان الحال او كان يكون
المشبه به اتم شىء فيه اى فى وجه الشبه فى الحاق الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اى فى وجه الشبه معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان
او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق
ما تحقق هذا الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من
اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا ووجه فاما ان يكون

قال

مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير (الاربعة)
فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون
باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان فى الشجاعة او اختلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها
والا فمتوسط وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه فى قوة
المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق باختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل
واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او
بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف
المشبه نحو اسد فى مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى
فى الرتبة حذف احدهما اى وجهه واداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة
فى الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد
كالاسد فى الشجاعة او كالاسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان
متساويتان فى القوة والاخريان ايضا متساويتان فى عدم القوة والاربع الباقية
متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باتحاد المشبه به
على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو فى غاية القوة (بوجه)
وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط فى القوة
والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربع المتوسط بان حذف الاداة اقوى من
حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث اللفظ ثم لعل ههنا بحثا هو الوقت

بين قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا زيد اسد او الاسد في الاخبار
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك ان الاسم اذا اجري في الكلام
لفظا ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون
المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف
ان هذه استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه
به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر كان وان والمفعول الثاني لباب
علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع
هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا
قلت زيد اسد فمصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو
لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لا
ثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا
في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان في هذا الافتراق ناسب ان
يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة
هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب
الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به
خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا
يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله
فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا

يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الا الدلالة
على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي
مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت
الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات
التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك كان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول
شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب
لغموض تقدير ادوات التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه
به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق
غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من
هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب
وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير
ادوات التشبيه فيه فيقرب من الاستعارة كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت
منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض
لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو
اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر
اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا
بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف
للبدر المعروف على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة له فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد

من اطلاق اسم الاستعارة الكن اطلاق
ر زيادة قرب
الهزبر المعروف الاسد

اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام مبني على ان كون الممدوح بهذا الامر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسب لانتفائهما لان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا الاسد والتنكير فيهما لكنه فيه مع ذلك غير تامة فدخول كأن وحسب عليهما كالقياس على المجهول وانت بهذا الغرض اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا ولم ار الاسد الذي حصلت له صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو مذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فاستحق التقديم لاجل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا القيد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يعرف مطلقا بالاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل

عاد الان ... لا مطلقا

فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشئ اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوف فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالظرف والجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز به بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة كالاسد بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح به الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل

لتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بالقرينة ينضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون
موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على معنى المجازي
لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون
موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة
على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل
على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو
في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك
اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه
قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين للعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان
لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين لهذا
مفهوم ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل
الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
فانه ينتصب دليلا على ان الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان
الواضع عينه للدلالة بنفسه على الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا
بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة وحصل
من بين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق

على التعيين صح

[illegible]

غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذه واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى
هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض
وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وكذا قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال
بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله او لا بمعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون
المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى
المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز ايضا كذلك لان اسد في قولك رايت اسدا يرمي
موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم
الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه
بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت
القرينة معنوية كان المجاز دون الكناية فانها اذا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث
قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقيتين وتفترقان
في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما
استعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادته للزوم وبمجرد جواز ارادة الملزوم
لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه كما سيجئ لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله
تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فساده الى ما في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا اعتراض منه
اعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع
كافيا في الفهم والمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي

الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع
والتعلق يستلزم صح

داخلا في الحقيقة فان دليل على علاقة
الموضوع من تعريف الحقيقة المجاز صح

اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحتمل لاحد ان يبطل كلامه غيره
بحمله على معنى فايدة يرى من هذا الكلام واقول كيف صح لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو
بريء منه والعجب منه انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة
على معنى في نفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما اليق بهذا المحال قول
من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على
معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى
ان المخصص هو الوضع وهو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم
واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب
بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي
اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف
الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم
من كل لفظ انه له لا تعلمه ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي
دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين
كالجون للسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه
بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
للنقيضين او المتضادين لانه تحكم وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي
اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والتصريف من ان للحروف

ومخصص وضعه بهذا دون ذلك
سواء ارادة الواضع والظاهر ان
الواضع صح

في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل
التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيآت تركيب
الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من
الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز
في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي كذا ذكر الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا
الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار
التناسب في التسمية في شيء باسم مغاير لاعتبار المعنى في وصف شيء كتسمية انسان له حمرة باحمر
ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وفي حال
اسناده له دون غيره وفي الوصف لصحة الاطلاق ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف
دون التسمية فبعد زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيح على تسميتهما
بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير
المسمى فالمجاز مفرد ومركب وهما حقيقتان كل منهما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف
واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع
قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فقد احترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل
الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها

او الكلمة المجوزة بها على معنى انهم جازوا
بها مكانها الاصلي صح

المخاطب بعرف الشرعي في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة ليس
مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا
استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة
عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته ثم اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون
مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى يهجر
الاول كما في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول اليه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على
الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع ومنه
ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب
جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء
ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية
المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف
المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي و
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي
وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع

فيخرج الغلط من المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة صح

بالعكس صح

اللغ

اللغة فلغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة
ينسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع التخاطب به كان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز
لغوي وان كان اصطلاح الشرع والا فعرفي عام او خاص كالاسد للسبع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة
يكون حقيقة وفي الدعاء مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان
فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فذكر بلفظ الكاف مثال الحقيقة
والمجاز وما ذكر بعد كل منهما من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي او المعنى
الحقيقي والا فالاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني
على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا واللفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه
مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له
واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه
لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد اذا استعمل في النعمة
وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى
المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهي
بمنزلة العلة الصورية لها وح هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان

والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي صح

عندي وجلّت يده لديّ ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على
القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون
تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم
مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل
بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في
تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهي مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به
اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه اقرب الى
القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة
اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل
اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة
امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في
كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي
على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها تما
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع
اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى
نحو خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد
على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي

ومن

ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجازا في العبارة تسامح كالعين
وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت
هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت
العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه
وعكسه اي ومنه اي عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والانامل جزء من الاصابع
والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية
اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية
بسم م الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في امثلة السبب باسم المسبب نحو قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم
السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان
عليه اي تسمية الشيء باسم الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى
اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر
او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه النادي المجلس او تسمية
الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله
اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في
الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء
صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من

من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في
جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف
المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا للرجل
الابخر وعلى الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره
فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع
له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لا حق
فيسمى مجازا باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة نحو زيد بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت
واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من الحقيقي اليه في الجملة
وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه
الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم
من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم
الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر
كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول
احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر وجودا وذهنا او بكون احدهما شرطا
للآخر وجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا اشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
على الكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا
يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان
بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان
بين الشيئين علاقة فلا محالة يجوز انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا
معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان
الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على
شفة

[illegible]

على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه
اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز
مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية ولهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكني
عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له اي لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة
في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد
شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك السلاح وشائك السلاح بالقلب والحذف
مقذف اي رجل شجاع قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة
ونبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم اللبدة ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم
مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله
اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا
امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان
الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على
على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوع من انتقاع اللون وتغيره
ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية
ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيتهم يحتمل ان يريد به
الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون
حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه

[illegible]

تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه
ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاتيان ول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا
ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه
بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة
عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة لتقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة
المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا
في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان
اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك بانك اذا اوقعت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد ومعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نسلم وجوب المصير اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان
مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انه قد ثبت في نحو رايت
اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نزاع انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة عليه وانما معنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فحوله زيد
اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق
به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله
والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم [illegible] على من سواهم وانه
كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر

مجازا

ولكن

وكذا الكلام نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد قوله واما اذا ذكر المشبه بالكلية لكن اذا وجد
الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاح من بروج البدر بعدا بدور
مهابتها البدر الكتان يعني اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذه استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت
رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من حضور مثل بروج البدر في البعد فيهما نزاع
كذا ذكر صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان
المراد بكون المشبه مقدرا ان يكون محذوفا في كلام كما في قوله تعالى صم بكم
او يكون الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا
الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين
بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما ينبئ به كلام صاحب الكشاف في ان قوله تعالى
ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي
فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له
اللفظ وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يجوز الا المبالغة في التشبيه
فيصح في نحو رايت اسدا ان تقول رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل
وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون
لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد
تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن النفع
فهو على طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه

مهابها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية

الانهار وكالخفاء في ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الاية من قبيل الاستعارة وصاحب
الكشاف اوردها مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف وقيل
انها اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا
في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي مذهب الجمهور انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا
رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اي السبع المخصوص لا للمشبه اي الرجل الشجاع ولا
للاعم منهما من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق
الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اي المشبه به فيكون
مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت
انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق بل هذا اكثر
فان هذا قد اشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام
وارادة الخاص وبعضهم صور المبحث بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاوه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع
عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيق وقيل انها
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد
ادعاء وقوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه باستعمال الاسد

في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد
الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة
اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا
الى مفعولين كان بمعنى صير ويقتضي اثبات صفة لشيء حتى لا يقول جعلته اميرا الا وقد
ثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى
انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا
فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع
من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم
المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي
قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل
علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب وبردي فاقول
يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه
ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان
يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على
القمر يقال زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا
لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة الانسان كالقمر في الحسن ورد هذا بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان
الادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملا فيما

وضعت له للعلم الضروري بانها استعملت في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له وهو السبع المخصوص و
تحقيق ذلك انه ادخاله في جنس المشبه به بناء على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما
المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وبانتك الصورة الهيئة
وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة لكن في تلك
الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف
استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير
المتعارف وبهذا اندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي
نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز
عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه
ايضا والاستعارة تفارق الكذب في جهتين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة
خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية
على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج
الظاهر وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما
يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب بما قد فسره عليه الجمهور وافاده
السكاكي ومع هذا فلا حاجة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب
بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس

تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها على التاويل وبنصب القرينة على ... فيها اي في الاستعارة على التاويل

الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي
ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك
في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم و
تناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان في الفصاحة وباقل
في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع
للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون
استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع
له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد
منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي
سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة
على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون و
تلجاون الى الطاعات بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة
لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي من نصل
سيف الممدوح وجزه قوله تنكفي من الكفاء اي القلب والباء في قوله بها
للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على رؤوس الاقران خمس سحائب اي

فاعل تنكفي
اي الانامل الخمس التي هي في الجود والكرم ...

انا على المحل الذى هو فى الجود وعموم العطايا سحاب اى يصبها على الكفاية فى الحرب فى هلكهم بها
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغ جمع القلة والكثرة
يستعار للآخر فلما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها
من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين اى م
وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين نوع المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شىء اما ممكن نحو
احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه
الحقيقى وهو جعل الشىء حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء و
والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شىء وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف
الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه
الاستعارة التى يمكن اجتماع طرفيها فى شىء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه
هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع
الوجود والعدم فى شىء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت
اثاره الجميلة التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل
او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شىء قال المص ثم
الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت
لكن الاول علمى اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة

للحيوان

للحيوان لان افعال المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوق بالادراك واذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد بعدا عن الحيوة وتقربا الى ضده ما
وكذا اجانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حى
هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف كالعلم
والجهل والفراسة والنحو ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد
كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة
التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شىء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى ومن العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده اى الاستعارة التى استعملت فى ضد
معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة
م تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم
استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به للانذار الذى هو ضده
بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذلك قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا
على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اى الجامع
اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلم خير الناس
رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى ياتيه
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل
الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى
بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما

فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو
والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه
وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد
والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما
الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس
ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف الا ان
مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان
خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارة العدو بخلاف خصوص الوصف
للمرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كان في
غلبة الشبه فرعه استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوا
في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته
استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة المفيدة ان المنقول اسمه فيه الى المجانس
له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد
والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
منه يجب ان يكون اشد واقوى ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان الماهية
لا تختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد
والحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا
في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد

المفهومين

المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد
والاولى ان يمثل باستعارة القطع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها
ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخل في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة
لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في
في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع و
الشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الا
موضوع للشجاعة في تلك الجثة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له
هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فقس غيره
قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص
والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما
وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل
في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو اي الجامع
اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة
التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون
في نفس الشبه بان يكون تشبيهها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة
بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوسه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس
للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصاف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة
في فم الفرس واراد بالزائر لفه بين ما قبله عقودة في الورد جابي رحالة وكذلك كل طر

القربوس بفتح القاف والراء

شبه هيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء
وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت الا يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبيه ان فيه حتى
يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرناه اولا لان الركبتين متقاربتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين جاء الى
العلو ثم يمتد منسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من
الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى
كل حاجة * ومسح بالاركان من هو ماسح * وشدت على دهم المهارى رحالنا *
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح * اخذنا باطراف الاحاديث بيننا * وسالت باعناق
المطي الاباطح * الدهم جمع دهماء وهي السوداء والمهارى جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة
الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق
الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة
السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة
المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية
السرعة المشتملة على لين وسلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه
بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي
واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا
في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها

في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في
قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه * واردف اعجازا وناء بكلكل * اراد وصف الليل
بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند
تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به بثقل والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون
الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما
حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار
بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم
عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه
الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي
اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان
على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس لجامع
الشكل والجميع اي المستعار له والمستعار منه والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده
السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار
والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو من خواص النار لكن لما
كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من
الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه
تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذه استعارة بالكناية

القبط قبيلة فرعون

والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر التلافي
لهذه الاستعارة نظر لحسنه لكن الجامع فيهما عقلي واما عقلي عطف على اما حسي بنوع الاستعارة
اي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه
كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله
وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب حصول اخر دائما او
غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا امر عقلي وبيان ذلك
ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار
من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد
ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك
لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب
ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهم على القلب
اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان
الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام
المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك
شكاة ظاهر عنك عارها فالحق ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل
فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ
قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت
الشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال
الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما اما على قولهما فانما صح من جهة
الفاء موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات

فقد

فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس
كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج ضوء النهار من ظلمة
الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه
يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح
اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل
فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن
الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان
دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبته دخولهم في الظلام الى نزع ضوء
النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه
واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يحسن اتيه اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع افتكار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار والا عقيب
زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية
وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في التحقيق استعارتان الجامع
في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال ولا تكون الاستعارة
مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع كتنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
الافتراق السنة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين
فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه
الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت
لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لا يبعد ان يكون اذا لا لفظ

المستعار منه فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة
كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة والآن المنظور فيه التشبيه
هو الموت والرقاد لا المرقد والقبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية
ومن هنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم
ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع
البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون
هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وتحمل الجامع عدم
ظهور الافعال ومن زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص
له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان
يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد
الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه
كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى
ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله نحو ضربت عليهم الذلة
اي جعلت الذلة محيطة بهم كالقبة المضروبة او القبة على من ضربت عليه او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب
القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة ولا
والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية لجريانها في
ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي
بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو
المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي

والمستعار منه

والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة
استعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في رأيت اليوم
حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح
للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع
باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكر القوم وفيه
نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ووقت طيب وغير ذلك والاتم اوصاف التزم
ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق
ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانها
تناول اسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان
يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها لانك
انما اذا قلت هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ان المعنى على تشبيه
ضربه بالقتل وكذا اذا قلت هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فانه على تشبيه الموت بالرقاد

فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى
القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المشتق صفة الاسم مكان مثلا
ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على تعيين الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي
الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به
معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند
تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض
فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني
الى هذه بنوع استلزام فقوله لا المعنى في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد ناطق غير صحيح
كالمستشبه اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر
تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في
جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون
الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان
الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه فيكون استعارة فقلت ان اللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبار
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد
المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة
على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد

الاعتبارين كما تحققته ويقدر التشبيه في لام التعليل فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته
اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده
ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة
في اللام وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانهم لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل
الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا
في الاستعارة التصريحية على مذهب الجمهور كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان المشبه
في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه
ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء
وكذا ايضا على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة
واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية
في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم
استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه
به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت
الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان
قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية
والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال على
الانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية

والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي الاستعارة التبعية في الاولين
اي في الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند
الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم
منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد
اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها
نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد
يكون المعمول لان يجيء بحيث يصلح كل منها قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما
نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان
دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة او الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني
فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير
صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكر الشارح من
انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء
لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها
على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كحال الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر
غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء
يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له او قرن بما يلائم المستعار

الحزن بلاد العرب وهو ما غلظ من الارض

منه الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له
والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما
مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول
كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه
غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه
يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها
الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك
بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت
لما يفيده لفظ اللباس من ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر والشفاع اللون ورثاثة
الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة
اصابتها بذلك الامر اي ادراك الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
ان في الآية في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي
الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما
يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الا

بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث ترشيحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار
منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعير الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح
بالقصف قوله جاوزت اليوم بحارا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد
والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل
الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما
يلائم المستعار منه تحقيق ذلك وتقوية ومبناه اى مبنى الترشيح على تناسي التشبيه
وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو
القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابي تمام من
قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر
علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو
والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا
ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى
على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب
شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم
يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان
مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته
للمستعار منه ومذهب النهي اثبات خاصية من خواص المستعار منه ثم اشار الى

زيادة

زيادة للتقرير والتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان المشبه به لكن المشبه اصل من جهة ان الغرض
يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه
اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو
غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل على ما ذكرنا لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا
الا على الفرع كما في قوله اى قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد امر
من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس
الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا ولا يخفى لتقديم الظرف على المصدر فقد سبق
في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اى فالبناء على
الفرع مع جحده الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواب لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه
وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الخبر مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو
المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي شبه بمعناه
الاصلي اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى
انه والغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعة
بلا خفاء ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على
الصورة المشبهة من اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد
في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان
بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا
اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد

من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل
الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى
منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما
وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب
النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك
المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد
البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز
المركب في الاستعارة والتمثيل بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي
استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا ابهاما
الاصل يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا
تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق
تغيير الى التمثيل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق
ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق للمشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
في الامثال الى مضاربها تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى موارد المثل
مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر التاء
المخاطب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن با

وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة صح

بالصيف

بالصيف على لفظ التذكير فليس بمثل بل ماخوذ من المثل اشارة اليه ولكون المثل مما فيه
غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله
تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة
الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت
الآراء على ان مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية
لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل
ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي
ويسمى بيانيا والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين
في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا
للمعاني التي يطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب
البتة وان اداته لا تخرج عن كونه تشبيها باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك
انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد عند الاستعارة بالكناية ويدل عليه
اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان
يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص
بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه
يكون كماله او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون

للمشبه

قوام وجه الشبه في المشبه فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابى ذؤيب الهذلي واذا المنية
انشبت اى علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل
معاذة اى عوذة يعنى اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل
روى انه هلك لابى ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجر الى مصر فرثاهم
بقصيدة فيها هذا البيت ومنها قوله اودى بنى واعقبونى حسرة عند الرقاد
وعبرة لا تقلع حكى ان الحسن بن على رضى الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما
رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدى للشامتين اريهم انى لريب الدهر لا اتضعضع
فاجابه الحسن بن على رضى الله عنهما على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في
نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع
وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذى فضيلة فاثبت لها اى للمنية الاظفار
التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان
حالى بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو
الاستعارة بالكناية فاثبت لها اى للحال اللسان الذى به قوامها اى قوام ا
الدلالة فيه اى في الانسان المتكلم وهذا تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظ الا
الاظفار والمنية حقيقتان مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوى
وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على
ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الآخر لان التخييلية يجب ان يكون
قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا تقول

الاقلاع والارتداد ١٢

الافتقار الاضطرار

السقيا الشفقة من رقبت عليه
اى رقبت عليه ورحمته صحاح

التضعضع

المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بالتسليم
صح هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما ان ترشيح اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن
لحوقا بى اطولكن يدا ترشيح للمجاز في اليد المستعملة في النعم فان قلت ما ذكره المص من
تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة
لغوية وكانه استنباط منه فما التفسير الصحيح قلت معناه الصحيح المذكور في كلام السلف
هو ان لا يصرح بذكر المستعار منه بل يذكر رديفه ولازمه الدالة عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا
لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما
هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله حيث قال استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل
الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة
ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا
بتلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا
كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر
لازمه لكن قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد ويبنى الكلام على ما
ذكر السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل
على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه ادعت المنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له
الاظفار وهو السبع هذا اقرب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة
الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه

[illegible]

ويشار اليه كجوارات ليته اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا
لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا المراد بالاسم كقول لبيد * وغداة ريح قد كشفت وقرة *
اذ اصبحت بيد الشمال زمامها * جعل للشمال يدا ومن غير ان يشير الى شيء فيجري عليه اسم اليد
ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد
وانما يثبت لك التشبيه في هذا بعد ان تخير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال ولها في قرة
تأثير ما في الغداة شبيه المالك في تصريف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلقاك بعد ذكر
التشبيه من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء
فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وعرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك
الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان اللفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء
اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول
زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن
الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فقيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله لانه
اليه بعده ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال
ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان
يجعل تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها
على التحقيقية يبنى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال
اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن
معاودته فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا العزم في معاودته فشبه زهير في
نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت
آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز
عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له بعد ان شبه الصبا بالجهة

المذكورة

المذكورة اثبت لبعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير
والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل
الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح
من الصباح لا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى
التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي
الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الا
ستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها
الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة
والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة
مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل**
عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز
بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو
القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من
الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي
وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية
فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به
قسمين متعارفا وغير متعارف فتجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الا
ستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب
ان يعتقده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا

البتة ليخرج به عن الاستعارة فنفي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا بالبناء وعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب
من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله
ليخرج به عن الاستعارة والتبيين صحيح لما يتبين من الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او
عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له
في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق لم يلتبس اصح القولين ولو كان تخفيف ليخرج بقوله من غير
تأويل فليتأمل وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من ارادة معناها في ذلك النوع
والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعمل في معنى غير المعنى الذي
الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى
لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه
اوضح وادل على المقصود اقام المص مقامه فقال في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح به وانّي السكاكي بقيد التحقيق
اي قيد الوضع في قوله غير ما وضع له لقوله بالتحقيق ليدخل في التعريف المجاز الاستعارة
التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد
الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له
هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج
الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان
تجعل لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى
نوع حقيقتها احترازا عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع

حقيقتها

حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد
هنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره
السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لانه نفسه قد
فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع والتعيين بازائه
انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي
تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله
ليخرج عنه كذا وكذا منع على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق
لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل
لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحال الادعاء ونصب
القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي
ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف
لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لاستقام الادعاء المذكور فلا يكون
استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به
التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه
نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح
والتأويل في هذا الوضع في تعريف الحقيقة لا يجزيه ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يكون لهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا لعبارة المفتاح اذ لو قيل

نحوه

هي الكلمة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز ويمكن ان يقال
من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون
البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات وكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه كما في التعريفات
وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع
الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك لان الوضع الذي وقع فيه التخاطب دالا
دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يخرج الى التقييد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع
الذي فيه وقع التخاطب والاخير يكفي التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف
باختلاف الاضافات لابد في تعريفها من التقييد بقوله من حيث هو كذلك وهذا
القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذفه
جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريف الدلالات
الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد انما قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب
الوضعين كما مر فانتج منهما ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر كما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما
يقصد به المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج
عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمل الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس
من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع
له لا يقال فعلى هذا ينبغي [illegible] القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل
هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا
لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له //
واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير موضوع له بل من حيث انه متعلق

بالموضوع

بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف
الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض البعض بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من
التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناه
اذ لا تنصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان الاشارة الى
الكتاب حين تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه
لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي
المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها فانه ان
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان
تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول
انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما
يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما انه
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع كما هو فيها انه كذلك
ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه
لا يخفى وقال الاول بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك وتبع المشبه به سواء كان
هو المذكور او المتروك مستعارا منه وتبع اسم المشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو
دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ
السبع والمستعار اليه وهو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان منقولا بل المستعار
هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك فالجل قد وقع منه خبطة في تحقيق
الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها

وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من
الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية واعلم انه لم يقل قسمها ايضا لان المتبادر الى الفهم من
التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل
كما ذكرنا في بيت زهير وقسم التحقيقية على ما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا
او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع
ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا تصح عدة من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم عند وجود الملزوم وجب ابطاله
عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من
قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة من اقسام المجاز المفرد
المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند
السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم
الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة والظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة و
واجيب بوجوه احدها ان الكلمة قد تطلق على ما يتم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع
حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ يتم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان
المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة
ما يتم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه

ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف
الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وقد يكون
طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو سلم ان
مثل في المشبه به يتم استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المعترض حيث ادعى استلزامه
التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم
رجلا وتوخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرداته بل في
نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم ينافي
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها
واقترانها بالف شيء لا تخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة في مثل تقدم اتضاح
للرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت
له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا عمن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع
بان لفظ تقدم رجلا وتوخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال
هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان و
وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه
صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية
صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل سمي على الصورة التي مثل

صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها
الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها
بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة
فصرح بالتشبيه فيكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص
انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي
انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنية عنها بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار
له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام
بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او قد
يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا
يكون من الاستعارة في شيء وعلى مذهبين هذين التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان
ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي وفي تفسير التخييلية
بما ذكره تعسف اي اخذ على الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل عبارة
ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى
هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر
ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير
عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب
والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية بما ذكره تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية
بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية بل على تفسير السكاكي
يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة

تصريحية تخييلية لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف
في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ
ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الانتقال انما
يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء حقيقي
شبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء
من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي فما سبق من تفسير النزاع لفظيا فيكون حكم المص بان لا اجماع
على السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول قد ذكرت
من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي
وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية
انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه
الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي والظاهر
ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز
اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وعنى بما ذكره السكاكي في التخييلية
ان يلزمه ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي من اثبات صورة وهمية
فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك
اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به وهو الاشتراء الحقيقي
من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا معنى
وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون استعمال الربح والتجارة فيهما استعارتين

الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييل
بغير الترشيح م

تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا
في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ المشترى المعبر به عنه
الاعتبار والمسند الى الذي هو المشبه مع ان لفظ المشترى ليس بموضوع له وهذا قوله في الايضاح
اذ في كل واحد منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في
التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو
المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم فاعترض بان
التعبير عنه الذي ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب
اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون
الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف ظاهر
بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن
في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم
يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه
به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا تتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى
هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع
والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما والمجموع [illegible]
مع زيادة الاستعارة [illegible] وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد

بالمنية

بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد
ذكر المشبه اعني المنية واريد المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد
ما ذكر من تفسير الاستعارة بالكناية بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة
ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من
المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي
جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كأنه
جواب عن سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها
والا فلا دخل فيه لهذا الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه
وانكار ان يكون شيئا غيره وبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف
بحقيقته الكل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في
الاستعارة المصرح بها باسم المشبه فكما يدعى هناك ان الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب
تأويل لاجل ما يتبعها من التفصي عن التناقض عن ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ
السبع بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد
السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع
كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك

لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في
تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فانا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى
الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون
استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ
المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة ولا مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا احتمال لا يمكن الكلام
وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الا
دعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة
له بالتحقيق ولكن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها رما
استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا
من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله
في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون
باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في
اظفار المنية فاستعماله لاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان
استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت
فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء
والمنية استعارة والجمهور ان المعنى مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة

بالكناية

بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية
هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اواخر بحث الاستعارة التبعية
بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عند المتكلم الى الاستعارة عند ذكر من الامثلة
وغيره ذكر في فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فيرد الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها كناية
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناه المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه
به ادعاء ليوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي
رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني
عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله في اي قول السكاكي في المنية اظفارها حيث
جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة والاستعارة لكنها قرينة الا
ستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق
اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات المشتهاة على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الا
ستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة
والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه
قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف الا انه لا يمكن والاستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة جعل القوم قرينة الاستعارة
يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية

وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورده اى ما اختاره السكاكي بانه اى
السكاكي ان قدر التبعية كنطقت الحال في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفرد بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه
فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية
تخييلية فلم تكن التبعية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في
مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم مح وذلك اى
عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم تقدر التبعية التي جعلها
قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا
ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب
اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتات له ان يجعل النطق
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون
الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما هي تجوز
اذا كانت علاقته مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقيق هذين الامرين ممنوع مما لا ينبغي ان
يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص انا لا نسلم
ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال
بان يجعل للحال لسان دالة مع قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية بل التخييلية
مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا بالنطق
الصورة التخييلية للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا
استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية

فانها من قسم المصرح بها والتصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا اساس له بكلام
السكاكي والمجيب ممن لم يتوهم بالذب عنه كلام احد من الغيران بنظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان
اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع الذين ينقضون عهد الله
ان في العهد استعارة بالكناية لتشبيهه بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق
عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق
السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو
مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية المشبهة
بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما
امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك
انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا انما يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام
السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امورا وهمية شبيهة
بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد
التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها والتخييلية عنها اذا اعتبر في المكنى عنها
والتخييلية بتصرف اعم مثلا في نطقت الحال بكذا بان يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويجعل نطقت حقيقة مستعملا في معناه الاصلي كما هو
مذهبهم في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف
ايضا لما تقرر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل في شرائط
حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية
جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما
علق به من الغرض ونحو ذلك كما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه

في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه
من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها
رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه
به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولنا كذلك في تشبيه
صدغيك بالمسك قاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرط حسن كل منهما
ان يكون مطلقة غير مقترنة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان الترشيح
من احسن انواع الاستعارة نعم الجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى الترشيح كما مر ولذلك اي
ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين
جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد
يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب نعم يصير الغازا
ان روعي شرائط حسن الاستعارة واما ان لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن
يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا
مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي
الفائق تجد الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان
او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل و
الكاف مفعول ثان ليجد وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل
المائة غير موجودة فيها راحلة اي نجيبة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اذ
كل ما يتأتى فيه الاستعارة الحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه
التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فتصير
الغازا والغازا او تكلفا بما لا يطاق كما بين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا
خفي الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين

ادام

ف

حتى انه كالعلم والنور والشبهة والظلمة لحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت
في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية
في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه
لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها
تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة وقلما تحسن
الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ... اللام ولعل الى ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يجعل حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها والله اعلم فصل علم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح
ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع
في جاء ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال
فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكن
قد جاوز التشبيه على المعنى الثاني اشتراكهما في الاسم واشتراكهما الا بالنفع التام غير الاول عند
البعض فالكلم بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي
اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف
لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى
ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف

لجواز ان يكون كلام رجل من قرية خربة وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا و
لنفسه متعظا او معتبرا سل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق
انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك في القرية هو الجر وقد تغير في الاول
الى الرفع وفي الثاني اي النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثل هو
النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان
يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجعل الكاف
زيادة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي
اللازم مستلزم لنفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد
نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على اخص
اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله
تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها
وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل
هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة فيما لا يوجب تغير حكم الاعراب
كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة اي فبرحمة
فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما

وضع له لعلاقة بسبب النقصان من تغير الاعراب والثاني الا ما في الف الزيادة كالنقصان الا ان الا
كامل لا كالنقصان مطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو والنقصان مثل ذوي في قوله تعالى
او كصيب لبقاء الاعراب في الاكتفاء بالنقصان في حذف قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه
نظر لان تغير الحكم واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل
القرية مثلا مجازا عن الاهل بعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون حينئذ
من هذا النوع من المجاز ولا احتياج لتقدير المضاف كالو قيل بكونها مشتركة بين الجدران
والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
بسبب زيادة عليه بتغير الاعراب والثاني الا ما في الف بالكلية فخرج ما لا تغير شيئا فبما رحمة
وما تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير الحكم فقط نحو الرجل بزيادة
لام العهد وما تغير الحكم لا الى ما في الف بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير الحكم والا
ستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من
زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك
قال صاحب المفتاح وراي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في
التعدي عن الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الامثلة خلاف كما اجمعهم في ذلك على
السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك
سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل
للحقيقة المفسر بتفسير ثبت وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو
الكلمة المراد بها غير ما وضعت له في وضع واضع بملاحظة بين الثاني والاول فكلامهم
انما هي في ذلك هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا مدخل في تعريف السكاكي
البتة واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل و

ومنقطع فلا يعرف السكاكي ههنا ما يعتد به الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا او كنوت اذا تركت
التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه والثاني نفس
اللفظ وهو المراد ههنا اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طول النجاد وايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي //
اللفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح
فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى
المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وبهذا يعلم معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا
بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى
جائزة لا واجبة وهذا ايضا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في
في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهو الحق لان
الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد
وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب
ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى واللازم جميعا
لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها فالاول الحقيقة والثاني — معناها وحده او مع
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقيتين وتفترقان
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى
مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من
قولنا جاء زيد مع عمرو وهذا بخلاف جاء الغلمان مع الامير ولا يقال جاء الامير مع [illegible]

فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى من
بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز ارادة المعنى
اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يقال المعنى ما
عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق
اي وفرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من
الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو
ملزوم للشجاعة الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه
الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام
على الخاص بل انما يجوز ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان تقبل عليه بواسطة
القرائن قلت لا يختص ح اي ح ولو سلم فلا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح اذا كان //
اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه من حيث قال مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم
فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص //
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد
به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون بين الطرفين //
كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية على ثلاثة اقسام الاولى

اي القسم الاول والثاني باعتبار كونها عبارة عن الكناية بمعنى الاول من الكناية المطلوب
بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاول ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله
الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد
ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو بان يؤخذ
صفة فيضم الى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن
الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط
هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال عنه وجعل السكاكي
الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص فيه
نظر وتقل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان
كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار
الى شيء منه الى الانسان والجواب ان القرب بينهما باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ بساطتها
واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد
بخلاف ذلك الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الاوصاف كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال
من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة
كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين
اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء
من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها
الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول

زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
الموصوف وانما جاز هذا والصفة الى ضمير المستتر مع انها في النحو عبارة عن المنسوب المضاف
اليه لكونها جارية على المنسوب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي النحو دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت
غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متمولهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود
ثوره فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى
ضمير الموصوف فقد زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهنا كانت تصريحا كما في قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى
ذكر احد الطرفين فجعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانا في المخصصة
للمضاف اليه اعتبار الضمير العائد الى المسند انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة
من معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على
تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه
الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى
المقصود لكن لا في بادي النظر بعد اعتباره في البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض
الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المص وفيه
وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله
والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بالنسبة الى المطلوب قريبة الى الواسطة
بل الامر كذلك كما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان

المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المقرح وقد يكون هو كناية عنه هذا الكلام
ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدر ومنها اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر
الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان
تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه
عنه وهذا النوع قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم
يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول ابن زياد الاعجم ان السماحة و
والمروة اى كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت
اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر
ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور عطف على
ان يقول اى او نحو القول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اى او ان يقول نحو
قولنا انه يختص بها من العبارات الدالة على الخ لاضافة ومعناها والاسناد ومعناها
مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او حصل ابن الحشرج او حصل
السماحة او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة
القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول
القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى
ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وعنه كذا في المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد
بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى

جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذ للرؤساء
مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين
فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له
ونحوه اى نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به
ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم
له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين برديه وثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء
على ان الاضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا
صرح باضافة النجاد الى ضميره كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان
ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين
فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات
المجد له بعود الضمير اليه واشار بهذا القسم الى ان من الخ فان قلت ههنا قسم
رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة
زيد كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احدهما
المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه
وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني
والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي
المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقال في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها
وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر ليس انه يعتقد

كـ عن الكفر الى باعتقاد وتحقيق الجزء ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند
الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف وتعيينها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستدركا
للقسم الثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته يقال
نظرت اليه من عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان
المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان او بفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب فتريد به جانبا اخر ومنه المعارض في الكلام وهي التورية
بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعر يض
ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة للمحتاج اليه
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير
في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع
بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين
اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح وهو ان تشير الى لان التلويح
غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض
الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة

بالشفة

بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى
رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذ
يتني فستعرف وانت تريد انسانا مع الى طب دونه اي لا تريد الى طب ان اردت بها اي الكلمة لب
والانسان الاخر معه جميعا كانت كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز
ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع الى طب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون
كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد
يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للتعريض بالمجاز كما في الصورة
الاولى فانها تشبه المجاز من استعمالها في الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس مجازا ولا
يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية
فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له
وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا
مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلاما مستعملا على معنى
والا صحيحا من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا بل الحق ان الاول مجاز والثاني
كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام
دال على معنى يقصد به تهديد الى طب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر عنه الايذاء
فان استعملته واردت به تهديد الى طب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به
تهديد غير الى طب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه الى طب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا
وتقديرا كان مجازا فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة و
التصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم

يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم
في سائر انواع المجاز) واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها
نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية
لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز (قال الشيخ عبد القاهر رحمه الله وليس السبب
في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس
المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضل
هي ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفده الثاني وليست فضيلة
قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي
ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض على المعنى بان الاستعا رة
اصلها التشبيه والاصل في الوجه المشترك ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا
رايت اسدا يفيد للشجاعة اتم مما يفيده رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له
شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان
ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان
مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في
شيء من الصور ولهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت مساويا للاسد او زائدا
عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المعنى
كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا
اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب انه يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا
رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انه

قاطعون بان المفهوم من الخبر بان الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري
والدليل على ما ذكره انه قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد
في الشجاعة ان المساواة في الاول علم من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا تغيير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا في ان مراده ما ذكرنا
لكن المعنى كثيرا ما يغلط في استنباط المعنى من عبارات الشيخ لافتقاره الى تاويل وافر هذا آخر
الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بانتهى
والفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها
ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة
اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي تنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر
على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون
المراد بوجوه التحسين ما هو الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني
والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة
الكلام كالخلو عن التنافر فلا يلائم انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو
عن تحسين ما للفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي
والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه
تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا

وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من
انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين
نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها
ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر اي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها
غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر
تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على
قوله من نوع والتقسيم يقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع
حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه
فان الميت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو
اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر
واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن
الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسر بان يذكر في
معنى من المدح وغيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق
الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين الالوان من التقابل صرح
المص بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله
اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت

حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر من ثياب الجنة اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من
سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وقصد من الاول الكناية
عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ من الوضوح
الى حيث يمتنع عن البال ولا يخفى الامر لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض وابيض
فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب
الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية
ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر
نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان
لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله
تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني هو الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما
الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب
برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب
لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء
ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين
حتى يكون التضاد لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل
على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة الخ

جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقا ببين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة فمقابلة الاثنين
بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا
اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس
على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل بين الجميع
ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى
كأنه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فيكون هذا المثال مبنيا على
ان قد يتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من
قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمه اي فيما
بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما
جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير
وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضداد تلك المذكورات

وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت دلامة من المقابلة لانه اشترط في
الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة
النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه
لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق ق
وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون الجمع بين
ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات
من عطف العود وعطفته بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه اي نحته بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها
الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن
رشيق اصح واقوى ما سمعنا في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها
السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا
والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ لو جعل
الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر
والمطر اصله البحر كما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر ومنها اي
من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله
تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان
قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكنه يعرف بعد

الشامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد
عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس
لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان يغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان
يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا
مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض
لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا
له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو
مناسب لهما وهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومنه ايهام التناسب
بيت السقط وحرف كنونية تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف
الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق التي تحل عن الرهط الا
مائلة غادة والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه الناقة في الدقة والانحناء وكذا
الاعراد بها الحوت على ما يتوهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته وكذا دال اسم أصبت
فاعل من دلا الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالسقط ما تقاطر على الرسم من المطر
وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى رب هذه الحيثية عن ان تركب من النوق ما هي في
الدقة والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب رئتيها اذ لا حراك
بها من شدة الهزال ويريد ان مراكب هذه الحيثية تسمان ذوات سمنة وفي ذكر
الحروف النون والراء والدال والنقط ايهام ان اعراد بها معانيها المتعارفة واما
ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لونين وفيه خطوط بيض على
الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها

[illegible]

طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل
اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت
الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو
علم الثوب وكقوله وكن ذكي الجنان احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر
وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق
لينا للمطيع خشنا لمن يخاشن وريش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من برى
النبل نحته اي افسد حال المفسد وانتدب اي اجب للمعالي اذا دعيت اليها يقال ندبه
للامر فانتدب اي دعاه فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامرين نسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد
وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصد السبع الذي يرصد للشيء والرصد او ترتيب جمیلتین
القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم
التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في
النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع النثر
الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر
او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف
الروي الظرف متعلق بيدل وانما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف
الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل
منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله
تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم
فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي هو النون لربما يتوهم ان العجز ههنا
فيما هم فيه يختلفون او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب

يوم اللقاء كلامي فلبيس الذي حلت بحلال وليس الذي حرمت بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
من سلام وكلام ربما يوهم ان التحريم بالحرام للارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم
تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو
ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول نحو قوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من
اقترح الشيء ابتدعه ومن اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد لك طبخه مجزوم
جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي
خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا
اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله لوقوعه في صحبة نفسي والثاني وهو
ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى
قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله
صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد
لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا بالله مشتملا على
تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون
قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تفصيلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ بقوله والاصل فيه اي
في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا

تقديرا

بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان
الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله
بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب
النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن
يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام وكسب النهم فتعبر
عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يجر له ذكر في المقال ومنه
اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند
الى ضمير المصدر كما في قولهم فقد حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء
اي جعل معنيين واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى
رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى
ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته
فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين
في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما
ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب و
تذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان الشيء عليهما ومن نتيجة الامثلة
المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان
يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى
في الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد ان يقول بالمزاوجة
في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته وانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي
العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء

المزاوجة جفت كردن چیزی با چیزی مصاده

رتب

جزء تام

الاخير والعبارة الصريحة بيانا لما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس
فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على قوله تعالى
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه
وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين
احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان
العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف
اليه العادات ومنه وقد وقع [illegible] انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات
على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي اولا على الميت ثم عكس
فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي ومن الوجوه ان
يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس
بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عنهم وهما لفظان واقعان
في طرفي الجملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون
جنون ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي
بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها
الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف
الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن
والحيرة والدهش كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة
فنقض كلام السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم [illegible]
الدهر لا بل الابد ومنه اي ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ

له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي
التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد
باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الا
ستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى المورى به عن المعنى
البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناها البعيد اعني القدرة
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده
كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف بها بردا او الغزالة من طول المدى خرفت
فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد
اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء وهو الظبي
حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يجعل كل من التوريتين ترشيحا للاخرى [illegible]
اسعد اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبا
لعم الجماعة من الناس وبالخال المخيل فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف
الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت
اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل و
لا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من
غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من
غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة
والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم

منهم

جعل

المفسرين

وان كانوا يتأولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجهل وقصد الى نفي الجارحة
لم يعرف خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق
التمثيل ثبت قد جرى المحشي في ذكر الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر
من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد
ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه
الآخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا
وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا
واشعلوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن
المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من
آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل
من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما
للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف
وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا
على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلوا وانت
حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف

فالاول

للحقف

كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف صح

للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليس مختلط
الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر
المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير
في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقين على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل
منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكذا الى يعني قول الفريقين فانه قد لف بين
القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق
بواحد ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من بين الفريقين
او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه ترتيب وعدمه
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى
بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوفا او متعددا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل
والآخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمروا وخرجت من
بلد كذا او للتأديب والاكرام وحفظ النشر حفظ ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع
ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن
الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من

كيفية القضاء والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى تبيينه الا النقاب المحدث من
علماء البيان هذا الكلام وعليه اشكال وهو انه جعل من تفاصيل المعللات الامر بصوم الشهر ولم الاول ۲
يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل التكبير علة لما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره فى تفاصيل
المعللات فما ذكره فى بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التقصى عنه
بان يقال ان ذكر الامر به بصوم الشهر فى تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشىء
من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتنويع الترخيص ومراعات العدة وكيفية القضاء
عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد الامر به بصوم الشهر هو الترخيص والامر المرخص له
بمراعات عدة ما افطر بصومها فى ايام اخر وفى هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعات العدة والثانى تعليم
كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من
العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعات
العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هى الشهر كلا فى الشاهد وعدة
ايام الافطار فى المرخص له وفيه نظر اذ لا يصح تعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة
ايام الشهر على انه لا ارتياب فى ان الامر بمراعات العدة فى قوله ولتكملوا العدة
علة الامر بمراعات العدة فى قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور
قبل وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى ومن المعنوى الجمع وهو
ان يجمع بين متعدد فى حكم وذلك المتعدد وقد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون
زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان
الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد فى المال وجدا ووجدا ووجدا ووجدا

وجدة اى استغنى مفسدة للمرء اى مفسدة هى داعية صاحبها الى الفساد ومنه اى ومن
المعنوى التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد من المدح او غيره كقوله
اى قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة
عين وهى عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اى ومن المعنوى التقسيم
وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد
اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر وللقائل ان يقول ان ذكر الاضافة
مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه
السامع اليه ويرده كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم
يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان
الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا والوتد هذا
اى عير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى
يدق ويشق راسه فلا يرثى له لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط
مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا سيان فى المشار اليه
القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يجوز
البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القرب
فيه اقل وانه يحتاج الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة
الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين يحتمل و
مثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتامل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان
يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك
كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها اى ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما

بأن جهة إدخال الوجه فيه من جهة الضوء واللمعان وإدخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه أي ومن
المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس أي تقسيم المتعدد
ثم جمعه تحت حكم فالأول كقوله أي الجمع ثم التقسيم كقول أبي الطيب حتى أقام الممدوح وهو
سيف الدولة ولتضمنه الإقامة معنى التسليط عداه بعلى فقال على أرباض جمع ربض وهو
ما حول المدينة خرشنة هي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع
صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق
بالفعل في البيت السابق أعني قاد المقانب أي العساكر حتى أقام حول هذه المدينة
وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم إجمالا لأنه يحتمل بالمدينة
القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصل فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب والنار ما زرعوا ما جمعوا
ولأن في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الإهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من
جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف
منتظر وأرضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه أرض العدو وما فيها في كونها
خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان أبي الطيب وما
وقع عليه الشروح موافق لما أورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا
بأبيات كثيرة والثاني كقوله أي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم إذا
حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا أي طلبوا النفع في أشياعهم أي أتباعهم وأنصارهم نفعوا
سجية أي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة إن الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة
والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الأصل في الدين بعد الإكمال والمراد المحدثة
ههنا مستحدثات الأخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الأول صفة
الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية

سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه أي ومن المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم
يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير الأمور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت
يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله لا تكلم
نفس بما ينفع من جواب أو شفاعة إلا بإذنه أي بإذن الله كقوله لا يتكلمون إلا من
أذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر
والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم أي من أهل الموقف المأذون
شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فأما الذين شقوا ففي
النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير إخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت
السموات والأرض أي سموات الآخرة وأرضها لأنها دائمة مخلوقة للأبد أو هي عبارة عن
التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما أقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك إلا ما شاء ربك إن
ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض
إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ أي غير مقطوع ولكنه ممتد لا إلى النهاية فإن قلت
ما معنى الاستثناء في قوله إلا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن
الخلود في نعيم الجنة وذلك أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير
وبغيره من أنواع العذاب سوى عذاب النار وكذا أهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبر منها وأجل
وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه وأما عندنا فمعناه أن فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف
في صحة الاستثناء لأن صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه أن بعض أهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة
أيام عذابهم والتأبيد من مبدإ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار
الابتداء وإطلاق السعادة عليهم باعتبار بشرتهم بسعادة الإيمان والتوحيد وإن شقوا

بسبب الملامح وقد رجع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم
ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذا
الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء مالهم من نعيم الجنة والى الاشقياء
مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الخ وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب
سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على ثقال لم
الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف اي مسرعين الى الاجابة
اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة
قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني
استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او
يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون والاناث م
واذا كان اما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى في الآية جميع الاقسام وذكره وانما قدم
ذكر الاناث لان سياق الكلام انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان
ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لما اخر الذكور
عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر كانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الاعلام الذين الفرسان م
لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها والتأخير م
على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع لم يكن م
من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة
لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من
الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي الصفة م
التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحة ح

حميم يريد به الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان
يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه
والباء التجريدية م بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية على حذف مضاف
ففي قولهم لقيت من زيد اسدا اي لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا
في لقيته اسدا اي بلقائه اسدا فلا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من
فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون
الوجه م بباء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء اي رب فرس شوهاء قبيحة المنظر
شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل انها فرس قبيح الوجه لما رايها
ام من شدة ابيها الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب
بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل الكريم
عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر
لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في
جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي
قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم
الجليلة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب
بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل
وهو م لربك اذ لا مخاطب ثم لانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول ولا يكون

بعض التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا
يسقط ما قيل انه ان اراد في البيت نظر لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه
اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه
من ذاته وتجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها
اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو
قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد
فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه نفى
عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو
ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد
والا فليس من شيء في التجريد بل انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان
كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا
في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد ان ينتزع فيها من نفسه شخصا
آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك
تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه
شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب
مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اي ومن المحسن المعنوي المبالغة المقبولة لا المردودة
لا لكونها من الحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان
خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما
الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال
اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن
الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله

كما شاهد

نادى ٢

الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة
اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن
دون يسلن او يفضن او نحو ذلك بل المذهب المرتضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتبين المقبولة من المردودة ولذا
لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا
مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في
الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ
والاغراق والغلو لان المدعى بانه لا يوقف وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء
بالكسر الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد
بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل بالجزم
معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وا
وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا
لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة
وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون
ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه
لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه
الى الصحة نحو لفظ يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وفي بيت السقط يعني ركبا
وافراسا وابلا وزاد تكاد ان تضيء رجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله
اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا لو تبتغي عنقا عقدت سنابك تلك

لم

ليتميز م

ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله
اي قول امرئ القيس يصف فرسا له صح

ونعجة اصر

ممكنا لا م

الجياد وفوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير عليه اي
على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق
رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع
حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى
الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة
بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري
في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ يخيل حسنا بقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس
ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو
ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب
نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل
لان المراد به فسادهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي
التمثيل بالآية رد على ابي حنيفة حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد
بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية الخ لكن يجيء
النقض بوجوه والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما
هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك
لنفسك ريبة اي ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب
اي اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي
اغش من غش اذا خان واكذب اللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم

كنت امرأ

ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب اراد به الشام مستراد اي موضع تردد
فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك
واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلونني حاكما في اموالهم ومقربا
عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم
ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تعاتبني ولا تعاقبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم
قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن
احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة
قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي ذلك القوم ذنبا لكان مدح اولئك لك ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله
ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اي الاعادة اهون او اسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في
الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي
القمر افل ورب ليس بافل فالقمر ليس برب ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان
يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف
ودقة ولا يكون على ما هو الحقيقة في نفس الامر يعني ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة
له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما يقال قتل فلان اعاديه
لدفع ضررهم فانه ليس في شيء وما قيل من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار
لا يكون الا غير الحقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري
على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق
للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان
علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت
لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك

لآل جفنة ذنبا لكان ملاما

واسهل عليه

نائلك وتموقد عليها فصببها الرحضاء
اي فالمصبوب من السحاب ع

السحاب واغاثت به اي صارت محمومة بسبب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة
ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر
لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة
حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو
الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى
يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكر من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق
رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجوا
ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم فاذا
غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس
ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة بردائة الافراط
ويتضمن ايضا قهور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم اه
او اثابته اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد
يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من
الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث
لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة
الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان
عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على
اما ممكنة كقوله هذا البيت للعجم وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن
نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول
الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد

اخلاف م

العجم البهائم

اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو هو امتناع الشرط
ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بالنطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله
لم تحك نائلك السحاب البيت نعم زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء
وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ من وجهين لان حديث نطاق
الجوزاء اشهر من ان ينكر امكانه بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بنطاق المنتطق
ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يجعل لو في البيت
مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على
انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة
الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان
العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين
لان ثبوتها معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الآخرين لعدم العلم بثبوتها بل
الغرض اثباتها فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول
واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل
قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة
لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا
على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله
اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن
تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها
راجع الى الربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى
جادها وهو ما من شأنها فتسارع المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر الغزير العظيم القطر

الغزيرة م
وخففها مرا

حبيبا

والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت تلك الربى
فهي تبكي عليها وهذا البيت يشبه البيت قول مجرب وتحسب طللا كأن عليها الاهد ورسا فلا
علم ولا انشد قبل البيت نحا نحا وجد انجد الاحد مثل ما اجد وقال بعض النقاد في هذا البيت
قدم فقالوا اراد بالحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التغيير قلت وجه هذا التغيير قصد به الاعلام
لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني الديار
البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كأن السحاب الغر والحبيب الذي فقدته
السحاب في تلك الديار ومنه اي ومن المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد
اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا
عن نحو غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها
اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب بالفتح شبه جنون
يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يأكل لحوم الناس فيأخذه من
ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انهم ارباب
العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقة قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم
من الكلب شفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء
الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم
الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله ولا
تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف
فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتسميته تاكيدا
المدح بما يشبه الذم وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء
صفة مدح له اي لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها

وجه

وعلى هذا افاد الضمير في تحتها
للديار البلاقع وكان نفس
الابيات هو صحيح

والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية وقد استثني
منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت
شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذه الزيادة
توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير
محال وهو ان يكون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد
المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب
وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان
الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان
الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي قبل
الاداة وهو المستثنى منه يعني يوهم يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا
من افراد ما نفاه من النعم ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب فاذا تاملت الشيء
اي الصفة واولها غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب
والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة
الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة مدح
اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء

في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا ايضا في قوله ان الاصل
في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر
متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد
الا من وجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد فيه التاكيد من الوجه الاول وهو دعوى //
الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا فقط كان الضرب
الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما //
فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من
وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا
ويحتمل وجها وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل
الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة
الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها
لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يحتمل على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه
الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الاخر حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان
امكن حمله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن حمله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس
لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول
ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان من الواجب ان يلي ذا الرجل ومنه
اى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا

متصلا وبهذا الاعتبار يكون التاكيد فيه من الضرب من الوجه الثاني صح

اى ما يعـ

اى ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا
عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بايات ربنا
وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة
التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب كالاستثناء كما في تاكيد المدح
بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اى قول ابي الفضل بديع الزمان //
الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام
لكنه الوبل فالا والا انه استثناء مثل قوله بيد اني من قريش وقوله ولكنه الوبل استدراك
يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا بمعنى
لكن ومنه اى من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة
الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد
وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي من الضرب الاول الاستثناء المفرغ نحو لا تحسن
منه الا الاساءة والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من
المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اى
قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدح
بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنئة بخلوده ولا معنى
لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اى في البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة

والثاني انه لم يجن على الاعادي في قتلهم اي قتل متمولا لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها
وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان قتله للاعادي قتل ظلم لما كان للا صح
الدنيا سرور بالخلد ومنه اي ومن المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد
اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار
بانه مسوق لاجله قال في قول الشاعر: ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا : واسعافنا
فيمن نحب ونكرم : فقلت له نعماك فيهم اتمها : ودع امرنا ان المهم المقدم : انه ادمج
شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو
جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب وهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره وا
واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل
اجفاني كاني : اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر
نعم لكثرة تقليبه لاجفانه في ذلك الليل كانه اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر
اراد به ما هو اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الفضل او اكثر كما في قول ابن نباتة
ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه
حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خل صالح لان يودعه حلمه وضمن ذلك
الفخر شكوى الزمان بتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه
لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا
لكنه لما كان من مراده الوصل بهذا الحبيب الموصوف بالجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد
من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تسترد عند انقضاء الامر ومنها اي من المعنوي
التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال
لاعور اسمه عمرو خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء

صحيحة

صحيحة فيكون مدحا وتمني خيرا او بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات
القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في
التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد لكن هذا
قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي
الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق
الكلام مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ
في قول الخارجية يا شجر اي الخابور وهو من نواحي ديار بكر ما لك مورقا من اورق الشجر
صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف تعني ان الشجر لم يجزع على ابن طريف
لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وهذا مبني على ان ليس يجب في كان ان يجيء
للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول
البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح
ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء الصباح او المبالغة في الذم كقوله
اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على
ان القوم للرجال خاصة او التدله اي وكالتحير والتدهش في الحب كقوله اي قول الحسين بن
عبد الله بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى
من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب
الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن
اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا بمثلي الاثافي والديار البلاقع
وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم
لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه الصلوة والسلام كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل
ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين

متشابهات

اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي صح

وكون ذلك من الاعتبارات ومنه اي ومن المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع
صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت
في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض
لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى
المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام م
المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه
بالاعز الاخراج فاثبت الله في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله ولا لنفيه
عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده
من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان
يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى و
قد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت - له
قلت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت
وابرم الشيء احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت الشيء من هذا القبيل واما قول
الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي
فليست القسم من هذا القبيل والبيت الاول قريب منه لان اللفظ المحمول على
معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من
المعنوي الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة ة
من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده

مبحث اللفظي

وسهولة السبك كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن شهاب يقال ثل الله
عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم
اي ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم
بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد
عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ
كثيرة تحتاج الى تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الآخر نوع من انواع الحروف وبهذا
يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج
نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار الحركات
والحروف والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب
المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج
نحو الفتح والحتف وهذا الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته
صورة الاعادة فان كان اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من
انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع
ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمع بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة
اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول
الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال فالاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من
بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار او مختلفين نحو فلان طويل النجاد

وطلاع النجاد والاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اى اللفظان
المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله
اى ابى تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا تجنيس اى التام وهو ان كان احد لفظيه اى لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا
سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب صح
المركب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اى قول ابي الفتح البستي اذا ملك
لم يكن ذا هبة اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطاياه
مطايا وجدك منازل عنها نسيس يعني يقلع فلا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى
والا اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع من جناس
التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اى قول ابي الفتح كلكم قد
اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والآخر باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك صابه صح
الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب والميم من مطعم والصاب
عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا انزل وهو غير متفق
في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما
متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة المصنف مسامحة هذا اذا كان اللفظان
متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في
ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او

او اكثر حتى لم يبق الاتفاق لا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او في العدد وفقط لم يعد ذلك من باب
التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو
عطف على قوله اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان اتفقا فيما
ذكر وان اختلفا اى اللفظان المتجانسان في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد
والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد
يكون بالحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس
المحرف وكون الاختلاف فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط والا
كانه مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا
فكانه في الصورة حرف واحد ونبيت عليه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف فجعل هنا الراء من مفرط حرفا مكسورة كالراء من مفرط
والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الراء من الاول ساكنة ومن الثاني متحرك
وهذا النوع آخر من الاختلاف غير الاول وهو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الا
خلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول
مفتوح والثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في الحا
وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من حروف
الآخر واحد فقط زائد الاتفاق في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد
اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين
فهو اما في الاول او الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد
في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي

او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من في ايد صلة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او
للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع
عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه
حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات
للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون
زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه تتوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها
هي التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في النفس ووعاه السمع انصرف عنه ذلك
التوهم وحصل له فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه
الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفا
من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون الاكثر من حرف مذيلا وان
اختلفا في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس كلفظ
نصر ونكل ولفظ ضرب وفرق ولفظ ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف
ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان
الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم
ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من قرب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو قوله ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر
واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل
على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون

في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون او في الآخر نحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم تسويغ نظر او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من
الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان
يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين بعض الحروف واخر ذلك البعض في اللفظ
الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من
الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار
بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامه فيه للاعداء حتف
وللاحباب فيه فتح ويسمى قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض
واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمتجانس الآخر في آخره سمي تجنيس
القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى
من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان من جنس القلب ام غيره وكذا ذكره
بلفظ الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك
من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم
غم وبغير الدسم سم ونحو عواصي عواصم وقواض قواضب وكقوله حسامه للاولياء والاعداء
فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله
تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار
فانهن انتق ارحاما وافتح افواها وكقوله غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش
فعلك فعلك تهدأ بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم يظهر فيه الحروف المنقطة كقولهم
في مسعود متى يعود وفي المستنصرية حبه الشيء بغيره حيبه وقيل لفاضل استقص تفقه
الشيء بتصحيف فقال امنت بتصحيف ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع بين
اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل

المعنى نحو فأقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين
المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين
جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال
اني لعملكم من القالين فالاول من القول والثاني من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم
الى الارض أرضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الكبير
وذلك هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك فان الارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس
الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى
باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اي ومن اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان
يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما
اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت
معناها والآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون
اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكون متجانسين
نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما
شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد
اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في
صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح
قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني اصلا نحو في علم وحلم وزهد
وعهد مشتهر مشتهر ورأى المص تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدره

نحو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ
الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وهو على كل
تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فالمجموع اثنا عشر حاصلا من
ضرب الاربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه ان يجمعهما الاشتقاق او شبه
الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الاربعة لكن المص لم يورد
لشبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما
الاكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ان يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول حمر ب عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد
العرار هي عرارة وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عن الرفع على اسم
ما ومن زائدة وتمتع معمول القول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة
فالضمار جري اجاري رفيع وآبانه فصحتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين
والقول في اثناء ذلك مثلهما استمتع بشميم عرار نجد فانا نفقده اذا امسينا خرجنا
من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها
للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما
وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة
قليلا فاني نافع لي قليلها ونفع الى على الدار التي لم وجد تها اهلها ما كان
وحشيها مثلها الا عام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة وانتصب معرج
على انه خبر لم يكن واسم ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان التعريج من اضافة

الشروع الى السعي ويجوز ان يريد الاشروع قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل
ناضح او هو مبتدأ وناضح خبره والضمير في قليلها الى الساعة اى قليل الشروع في السعي ينضح فيها
على الدوار الخ لو وجدتها ها هو له ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم
وان لم يكن اهلها كما بها لا تسرح ساعة فان قليلها ينضح وينضح غليل وجرى واما اذا كان
اللفظان متجانسين فالتجنيس احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل
قوله اى قول القاضي الارجاني دعاني اى تركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اى قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق يكون
فيها الخمر والاحتساء الشرب في الشعر بالتجنيس هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون
المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريري فمشغوف بآيات
المثاني اى القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين وتسمى فاتحة
القرآن مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة
بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اى بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى
طاق الواحد فثنى مشغول من الشيء وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل
قوله اى قول القاضي الارجاني املتهم ثم تأملتهم فلاح اى ظهر لي ان ليس فيهم فلاح
اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فالتجنيس احدهما في
آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحتري ضرائب ابدعتها
في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية
اى ضربت بسوء وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما

راجعا

راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل
قوله اى قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
اى اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره
ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابي العلاء
لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اى البرودة
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فقد ابيض مثالا لما وقع احدى الملحقين في آخر البيت
والآخر في حشو المصراع الاول لانه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الا
شتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري
ن ل اصلين احفيف اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في
صدر المصراع الثاني مثل قوله اى قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر قد كانت البيض
القواضب اى السيوف القواطع في الوغى بواتر اى قواطع لحسن استعماله اياها فهي الآن
من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها فبتر والبتر مما يجمعهما الاشتقاق
ولكن البتر اشد البتر واما الاشتراك اخلهما المصنف فقال ما يجمع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه
الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى
جرى العنان الى الملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض من يلوح والآخر اسم فاعل من
لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني
ومطلع الى تلخيص عان فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع
الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء
فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنها اى من اللفظي
السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخرى

من الفقرة الاخرى كما سيجى وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ
الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكى هو اى السجع في
النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ آخر البيت اما الكلمة او الحرف او ه
الاخير منها او غير ذلك على ما سيجى في تفصيل المذاهب والا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين
من اواخر الابيات على حرف واحد فالمراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انها في النثر
كالقوافى في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا
ذكرها بلفظ الجمع وذلك لان اصله لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله هو
معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله فيجى كما ان القوافى
هى الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة في اواخر
الفقر وكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اى السجع
ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم يختلف الفاصلتان
في الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية توافق ما يقابله من
الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابله شيء من القرينة الثانية ولو
قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى فالسجع
المتوازى وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين
في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط
نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق
والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى

فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ
او كان اكثره اى اكثر ما في احدى القرينتين
مثل ما يقابله اى يقابل ما في احدى القرينتين
من الاخرى في الوزن صح
من الاولى والا فتوازى اى وان لم يكن ما
في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله
من [illegible]

اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى آخر والا لكان تطويلا كقول الصابى لا تدركه
الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلق العصور بمرورها ولا يهرمه الدهر
بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن
السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان
لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم
وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة
اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع على ثلثة اقسام الاول ان يكون
الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني
ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا
كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن وتخر الجبال هدا فالاول ثمان كلمات والثاني تسع
وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر فان الاوليين يحسبان
في عدة واحدة ثم يأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساوية
لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات
او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخير اقصر من الاول وهو عندي عيب
فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا عن الاول
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير
هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع والطويل هو اعسر متناولا لان
البليغ اذا صنع بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع منه واحسن القصير ما كان على

لفظين ومنه ما يكون من تسعة الى عشرة وما زاد عليها فهو طويل ومنه ما يقرب من القصير
بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى
واذا اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع
مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن
ات مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولا واف بالغرض اعنى تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لازدواج فيجوزون اتيتك بالغدايا والعشايا اى
بالغدوات وهنأنى الطعام ومرأنى اى امرأنى واخذه ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح
مع انه بالضم ارتكابا لما فى الف اللفظ على ملكه بهم فى ذلك قيل ولا يقال فى القران اسجاع لكن
السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم
ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام تجلى به رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى
وهو الماء القليل واصله الماء واورى به زندى اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن
الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند
اخرجت ناره فغلط وتصحيف والقافية بزندى يعود الى النصر المذكور فى البيت السابق وهو
قوله ساحر نصرا حيث انى لا علم قد جل نصر من المجد وهنا السجع على هذا القول يعنى
التوصل بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة
مخالفة لاختها اى السجعة التى فى الشطر الاخر وقوله سجعة يعنى ان يكون منصوب على
المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة لاختها فى الشطر الاخر لا
على انه المفعول الثانى ليجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين

سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتنى المتربة
عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بى طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله
اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله
اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره فى البيت الثالث وهو قوله
لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه فى
النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع
الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب
الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء
القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى الثانية ان يكون الاول بجرى
غير محتاج الى الثانى فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح كل منهما
موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادى من شروط الصبوح فى المهرجان خفة الشرب
مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى ويسمى التصريع الناقص كقول ابى
الطيب مغانى الشعب طيبا فى المغانى بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع
بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحدة
المعنى فى المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذى غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب
وهذا انزل درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
يأتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح الليل ع
وما الاصباح منك بامثل لان الاول متعلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون المصراع

في البيت مخالفا لما في قرينته ويسمى التشريع المشطور كقول ابن نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار
عذت من الجحود فصرح بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابق خارجة عما نحن
فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من
القرينتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة
فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني
على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومنه قوله هو الشمس قدرا والملوك
كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل
ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون
بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة
وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وتمام ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي
فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير كما في السجع فكل سجع موازنة الفاصلتين في الوزن ولا الشرط
وليس كل موازنة سجعا مبني على انه يشترط في السجع تساويهما في الحرف الاخير
كشدة وشديد ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون
التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية
او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المعتبرة في المماثلة مما يختص بالشعر
اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا
تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم

من قوله هي تساوي الفاصلتين فمثال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوا
نس اي هذه النساء اوانس وبها الوحش تنافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل وكذا نبيكم م
وهذه النواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا
وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه
اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى
الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما
في النظم فقد يكون بحيث كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا
يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم
لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك
فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي ومن
اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح
المعنى عند الوقوف على كل منهما اي القافيتين وكان على المصنف ان يقول يصح الوزن والمعنى
عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين
وقفت لانه فسره بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين
او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ
القافيتين مشعر بذلك فلا يبالي كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة
الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات
دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى
بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية

من جزئه الثاني وعلى القافية الاولى من جزئه الثالث والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت
الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك
الساكن هو اول القافية الاولى من قوله ما خاطه الاميا هي من حركة الكاف من شركها
الردى الى الآخر او بمجموع قوله الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر
او لفظ دار منه ووجههما القول الآخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول القوافي الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي
بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجب
البناء على اكثر من قافيتين قلت التقدير من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يجوز بناء
انه يجوز عليهما فقط ومنه اى من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضييق والتشديد
والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه
فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من روت الحبل اذا فتلته
وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل
الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت به ترتوي عنده كما ان عنده الالواء
ينقطع الشرب او ما في معناه اى قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة
يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم
في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر
والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من
ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو
ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء به في البيت الثاني ايضا وقوله
ما ليس بلازم في السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيتا وقبل ما في

مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع
بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه
وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد
ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او
فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت
يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم
في السجع سم

معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع نحو لو وصل بان ان القافية
او الفاصلتان تستجيبين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد
ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليتوافق قوله قبل حرف الروي
او في ما معناه فمجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين
بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ونظيره ونحو ذلك
وكذا التزم الهاء لتحقق السجع في نحو ولا تشهر ولا تنفر ولا تضجر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت
الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو
قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اى لم تقطع او لم تخلط
بمن وان عظمت وفي الاساس شكرت له نعمته واشكر واليه وقد يقال شكرت فلانا يريدون
نعمته وكانه اراد سأشكر نعمة وفي ذا الجار وجعل ايادي بدل الاشتمال من عمرو وفتى اى هو
فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول
الشر واستحال المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلاء
والمح بالشدة بل يصبر على ما نزل به من حوادث الزمان في طريقه قول الآخر هذا امتزاج المراد
لم يرفقره وان السير المرار السير ضاجرا اي خلفي اى خفي من جنب كيف مكانها
لا تحكمت تسترها بالنحل فكانت خلفي فقد يخفيه حتى قلبت اى كالتخفف وزالت
بالصلاح بيانا بانه وقع من جنس اسماء حملا كالبدا فلا لازم له حتى تلاقاه بالصلاح
بحرف الروي هو اللام وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم
في مذهب السجع جلت وصدت ومنت وانشقت ونحو ذلك فيجيء كل من الآية والابيات نوعا
من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون
الاول بدون الثاني كالتقدم والمستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها

يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفواصل
ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني
العسل والكسل السين التي تحصل بدونها فهل يدخل في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله
قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في
غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا في معناه
من الفاصلة فيصدق على التاء في استار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي
لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي او في معناه ما ليس من ضرورة
القافية او الفاصلة والا لكان انما يتفق ان يلزم في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح
قد يكون ذلك في غير الفواصل ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا
يلزم قد يجيء في كلمات اخر غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله اي في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني
توابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق
بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان
كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل
من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من
المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المص هذا
ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم
البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له لما

لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان
احدهما مثل ما يرجع في التحسين الى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الـ
الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل
من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع
وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادراك الى زرت دار ودود وزار ودراد ورد دا ومثل الخيفاء
وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتها منقوطة باجمعها كقول الحريري
الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حرفي كل
كلمة منها منقوط والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهي ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا تأثير له في التحسين
قطعا مثل الترديد وهو ان تتعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر
كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على
علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان
ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو ايقاع
اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين
الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل
في الاطناب ومثل التوسيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات
ولكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه
قد يكون مع الايجاز وقد يكون مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره
لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل
بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء واعلم فقد ختم الفن الثالث بذكر هذه

الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا ان علم ذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست
خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهم بعضهم خاتمة في السرقات
الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل
والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان
في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة
ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في
العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين
في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثباته وصف الممدوح من
الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات
اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي
فالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله
فان اشترك الناس والجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي
وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى
فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه
بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو
اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في
نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء

على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الاستعارة المذكورة ثم واذا
تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو
ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ
اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار
ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب
الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه
فيتحقق عدة اقسام اشار اليه بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب
والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا
كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم
تعطه النصف ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجبه عليك مثل
توجبه لنفسك وجدته على طرف الهجر ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك
وهو اخاك ان كانت به مسكة وذو عقل ومعرفة ويركب حد السيف يتحمل امور
تقطع تقطيع السيف ويؤثره اذا اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من
ان تضيمه اذا لم يجد عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي
ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف كما ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام
متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد
هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن
بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية
اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرني
انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي
وفي معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها فانه ايضا مذموم

وسرقة محضة كما في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي
ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها
صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام
تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت
تعلم وردده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب منه هذا ان يبدل بالكلمة
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما قيل في قول حسان بيض الوجوه كريمة
احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من
الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ
لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من
الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في
الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول
كقول بشار من راقب الناس اي خاف منهم في الاساس رقبته وراقبته حاذرته لان
الخائف يرقب العقاب لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي
الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر اي الملقب بذلك لخسرانه في تجارة
وفي الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب
الناس مات غما اي حزنا وهو نصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد
الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت
بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت
وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول
ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب
بيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حتى وقع الطعن

والضرب

والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد
في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان
قد استشهد في بعض غزواته هيهات اي بعد ان يأتي الزمان بمثله لبخيل ما بعده اي بعد
ما نسب اليه لانه ما قبله وهو قوله للنبي ابا النضر ثبت اذن بذي في ولحج حين ينتظر
الفتح ويبخل لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل
المشكلة في هذا البيت لتغيير لان الغرض في هذا النوع نفي المثل وان يقال انه يعوز وانه لا
يكون فاذا جعل سببه فقد مثل بخل الزمان فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل
ولم يمنعه منه حينئذ بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى
الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني مأخوذ من
المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب يكون
بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي ولقد كان فان قلت يريد هنا كذا في
واستعمل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه
سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا
سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه لكونه بخيلا حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص وفيه
عليها بأسلفنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه
فباق بعد في تصرفه فلا ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشيخ ذلك وانا اقول ان ايجاده
واعدامه كان بيد الزمان فتسخى بايجاده لكنه لا يسخى باعدامه قط لكونه سببا لصلاح
قلت وعلى تقدير صحة المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير
المضاف فان الذي لا يظهر قرينة يدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من مفسري
البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان منه سخاءه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذي افاده منه على اهل الدنيا واستفاده لنفسه قال ابن فورجة هذا

تاوين تسد وعرض بعيد لان المعنى غير موجود لا بوصف العدوى وانما المراد معنى يعلى
وكان بخيلا به على غير اعداه معنى روه اسعد لا ينفع اليه وهذا الى له وعلى التفاسير الثلثة
فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او باتحاده او
بايصال الالم الى عم كان مصراع ابي تمام بخلا بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما
في المعنى بخيلا لم يضر بينهما التفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على
واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا وهكذا قال الامام الواحدي
بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات
البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل
للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب
واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى
اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم تجد لها دليلا عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا
مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من
سبلا وقيل الضمير للمهجة وهو فاعل اضيفت الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله
مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان او تبدل بالنفوس الارواح وكذا قول الشيخ
الارجاني لم يبك الا صديق فراقكم ما سر بي اتي مودع فهو ذلك الدر الذي اودعتم
في مسمعي القيته من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاده وقائلة ما هذه الدرر التي
تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر اللواتي حشابها ابو مضر اذني
تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني
دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام في
الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن
جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد

تحجك ما انيخت ركابي وحيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع
الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان
اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله فان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من
الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة
ونحوها فاللفظ للمعنى بمنزلة الجلد وكانه جلده والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي
مثل ما سبق اغارة ومسخا لان الثالث اما ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الصنع ان
الصنع اي الاحسان وهو مبتدا وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل فخير وان
يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطوء سيبك اي
تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول تعبد
تاخر عطائك عني يدل على كثرتها كالسحاب فانما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وبائه
انكار يكون تحيل التفي بيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل
بالسحاب واما دونه اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا
تالق اي لمع في الندي اي في المجلس القاضي باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت
لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنهم
في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصان السيف فصنابها وخرصان
الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء السنة رماحهم ونفاذها كانت
السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصدرت الاسنة في النفاذ كالسنتهم
فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول
من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية و
يلزم منها تشبيه الكلام بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو
ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي

او دونه
ابو دونه كقول ابي تمام هو الصنع ان
الصنع اي الاحسان وهو مبتدا وخبره
الجملة الشرطية او مثله او ابعاي
اول الاقسام وهو ان يكون الثاني
ابلغ من الاول صح

وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا
فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اى سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في
الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع وكثر
معروفه اى احسانه اوسع وكقول الاول في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه
مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع
هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت
الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء
ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجة لحيهم لانهم على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء
سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له
ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فنبه جرير على الرجال بذي العمامة وتبعه
ابو الطيب حيث عبر عنه بمن في كفه قناة وكذا نبه عن المرأة بذي الخمار وعبر عنه بمن في كفه خضاب ويجوز
في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مدحا او هجاء او افتخارا او غير
ذلك قال الشيخ ان الشاعر اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه
وصرفه عن نوعه من النسيب او المدح او غير ذلك او عن وزنه وعن قافيته ومنه اى ومن
غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اى ثيابهم واشرقت الرماح
عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الرماح المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي
الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم
اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى ومن غير الظاهر
ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس
كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع
العالم في واحد فان الاول يختص ببعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ

هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيره انفت
به الى التنكير له والامر بحبسه فكتب له ابو نواس بهذه الابيات فقرأها هارون امام العدى عند
احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد وليس من الله
البيت فامر هارون باطلاقه ومنه اى ومن غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني
نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول
ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه
ملامة كما يقال اتضرب وانت تحدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت
بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احب واذا جعل للعطف فالانكار راجع
الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يجوز الا ان الملامة فيه من
اعدائه وهو ما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول
ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات
عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمة السائلين
لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه لا يستلذ نغمة سائل عطاء
الممدوح بلغ ذلك منه الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اى ومن
غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه فترى الطير على اثارنا
رأي عين اى عيانا ثقة حال على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل على اثارنا لوثوقها واعتماد ما
ان ستمار اى ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اى القيت
عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل اذا النور وى ليغيض
عطش اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم
لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل بل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان

قد صارت ظلالها من الطيور التي تواصل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو سار العقبان فوق
راياته لاكل لحوم القتلى فتقع ظلالها عليها فان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله
لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية
رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة
والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها
بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله رأي عين وقوله
ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الماما بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل
على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في
جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة
لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو ثبت بر الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل
وبقوله بالدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها اي باقامتها
مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه
لو قيل ظللت عقبان من الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع
ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى انها من الجيش مظنة انها من الجيش ايضا يقاتل
مثل الجيش فحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع
ظلها على الرايات ويحتمل ان يجز في قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات
يتم حسن معنى البيت الاول اعني ثبت بر الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في
الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من
هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل
نوع من هذه الانواع ابعد من الاول اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ما خوذ من الاول الا
بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل

في الابتداع

في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه
مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك من التسمية كلها انما يكون اذا علم ان
الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن
نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة
لجواز ان يكون اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من توارد الخواطر
اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد و
متلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان
علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي
باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم
فاستعفى فما اعفي وقد دفع اليه سيف غير صالح للضرب فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكأنه قال لا اضرب بذلك السيف الا الكهام وابي
قائم ثم ضرب بسيفه الرومي فاتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش
عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر
ثم اغمد سيفه وهو يقول ان لا يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب
شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كأني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهده ثم قال
جرير يا امير المؤمنين كأني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو ونشر ما عداه فقال
مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا

مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
كذا ان يغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى
النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه
اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الاخر واما
الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه اى على طريق ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على
وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال
في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي عليه السلام كذا ونحو ذلك ومثل
في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى
التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا
كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت
اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا
فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه
وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصباء
ورمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من
القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل العبد ومن
قبح بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال
الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي الملاينة والملاطفة
وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره وحفت النار

بالشهوات يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا به يعني ان وجهك جنة فلا بد
لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى
الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اى
قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت
حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى
ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه
في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي هذا المعنى الى جناب
لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه
دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتخفيف كقوله اى
قول بعض المغاربة قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا
وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا
من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى
على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا
فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال فكان قوله
من شعر اخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره سابقا من
قصيدة اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين
البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي
اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ
ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت

كما تقدم من الامثلة الا [illegible]
اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي
صح

بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستأنفت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفنا كراكب عرف المحل
فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري ومما نبه على انه من شعر الغير
مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم
الدهر انشد ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني
لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله اي قول الحريري ما قال الغلام
الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع
الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنهم نسب الى العرج وهو
منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في اليوم
للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد
الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه
تنديم وتعيير ودون التنبيه كقوله الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة
آس اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي
تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم بدونه كقول الشاعر كنا
معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا
عليك بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي من
لان البيت لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت
او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية
وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول
صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين
العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق

ومدامعي منصوب على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان
مشهوران. وما بين ظرف للتذكر او للمجر او المجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب
تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وبالبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه
تبختر قدها باهتزاز الرمح وتتابع دموعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي
الطيب البيت بهذه التورية والتشبيه لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم
في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل وهو
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في الكلام
وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في وصفه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا
مقداره وفيه تهكم والعدا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي
تضمين ما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر قد
اودع شعره شيئا من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا
خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك
لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث
فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال
من اوله نطفة وآخره جيفة اي ما له يفخر عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر

وانما اورد نظما واضره حنيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير الشاعر تغييرا كثيرا
لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث
وح يكون لا على طريق الاقتباس كقوله انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد
شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى
اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن
خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه
وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله
وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو
ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت
نخلاته اي ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة ولم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات
فاسدة وتوهمات باطلة وصدق توهمه الذي يعتاده ويراجعه فيحيل على مقتضى توهمه
حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم
يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء
ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات
في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات
واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه
في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى
بين التمليح والتلميح وفسره بما ان يشار الى قصة او شعر صار الغلط مستمرا
واخذ مذهبا لعدم التميز وهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر

من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالتقييد بالواحد من القصة والشعر واقسام
التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى
قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد
حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب
الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري
احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع في ايام وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين وان
لم يحل ذكره في اللفظ وحام الطير على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب وازاله الصبغ في
ضوؤها وبهجتها الشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو الوانين و
وقوله احلام نائم استفهام على اي واستغرب اشار الى قصة يوشع عليه ابن نون فتى
موسى عليهم السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم
الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم
فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء
ارض حارة اي حالة يرمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي ارق من رق له اذا
رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو
مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال
من النار وتكاد ان اي البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الموصول اي
الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي ام جساس بن مرة ولها من جرم
بن زبان ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل
ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يسيل دما ولبنا فصاحت البسوس

واذلاه او واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهلها
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه
فخرج على فرسه واتبعه فرفع صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز
عليه فقيل المستجير بعمرو البيت وثارت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها
لتغلب على بكر ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم
ومن دون ذلك خرط القتاد واشار الى المثل الى يرد دون عليان القتاد وخرط
والخرط ودون خرط القتاد يضرب للامر الشاق وكليب اذ سمع قول جساس لا
عقرن فحلا يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة
من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول
الحريري فبت بليلة نابغية واحوال يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة تخ
من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل
كقول العتبي فيا لها من هرة تاكل اولادها اشار الى المثل احمق من الهرة تاكل
اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح
احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي
الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار النميري
الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت و
روي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا
البارحة من شيوخ محارب ما خفيها كانت ترنس ولا تنبري ضفادع في ظلام ليل
تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكان نوا
في ظلمة او دادا قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل
من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا

ان

ان يتانق اي ان يتتبع فعل الانق في الرياض من تتبع الانق والحسن ان ياتي في
الروضة اذا وقع متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع
الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن سبكا بان
يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من
ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغا صياغة تناسب
وتلاوم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ونبوه عن العرف والابتذال
ونحو ذلك وقد يجب عليه المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال
ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح
المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان
المبتدأ في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي
قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي والدخول
وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل
القوم والامام يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت لما فيه من عدم التناسب
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب
اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان
قليلة في الفاظ غريبة بتناسب الاول فاحسن منه اي من بيت النابغة كليني لهم
يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي واحسن الابتداء في
وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام

في الاستر خلع عليه او استرح لتوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعوب قول ابي
الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله
ابيض فؤاده ما يسيه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام وفي الغزال قوله ايضا الكلام
جاء الغمامة ام فجر بنتي بردة وهو في كيدي جمره وينبغي ان يجتنب في المدح ما يتطير
به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد
احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي
ايضا انه دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن
بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى تبتدا
بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا
وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود
بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ويسمى المبتدا او شعرا بالمقصود
والانتهاء باطراف الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال
من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله في التهنئة
اي قول محمد اي زق تهنئة الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال
ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وقول
ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار
اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي وكقول ابي تمام في المعتصم
بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح
لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيما
عرض له شكاية تعظم ليس يدرى ان يتم عظيم بال على والانام سليم وكقول ابي

الطيب

7

الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنها
ما يشار في افتتاح الكتاب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل
القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي
ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام
من نسيب اي وصف للجمال وغيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع
رعاية الملائمة بينهما اي ما بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن
الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى
المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب الكلام ينبغي ان يقول مما ابتدي به الكلام وافتتح
لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال المراة وحاله معها في العشق
يقال هو يشبب بفلانة اي ينسب بها فقد شبب الكلام بالتشبيب لكونه مما لا يظهر معناه
في الانقطاع الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا اطلق التشبيب
ذكر التشبيب واراد به الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان
يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا
كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده
والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب
واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول
ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس قومي وقد اخذت منا السرى
اخذت فيه اي اثرت فينا ونقصت والسرى مصدر سريت اذا سريت ليلا ويقال سرينا سرية
والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد
توهما انهما جمع سرية وهدية لان الوزن من ابنية الجمع وقليل في المصادر كذا في الصحاح وخطى
المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن حيدان

ابو حنبل . حيث اليها الابل المهرية والقود والطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اى طويل عنق
واى ال مزاوزة السرى ومسايرة المطايا بالخطى فما انزرت فينا والنقص من قوانا فقوله وخطى
المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل عنها ما
بنوهم وصول لجوال قوله استطلع بنى ان يوم بما فعلت بالاروع للقوم وبقية وكلن قطع
الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابى الطيب نزد عيهم والبين فينا كانه
قنا ابن ابى الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما شبب الكلام الى ما لا يلايمه ذلك الا
ينتقل الاقتضاب اى الاقتطاع والارتجال وهو اى الاقتضاب مذهب العرب
الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية
والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذى
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب والى كان
مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على
مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية في
الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا ح جمع اشيب وهو
حال من الابرار انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلايمه فقال كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا
من ابى سعيد غريبا ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شىء من الملائمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه انتقل من
حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة
انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما
بعد اى مهما يكن من شىء بعد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق
عليه قيل هو اى قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع
عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في

كل

آي م

كل امر ذى شأن بذكر الله تعالى ثم يقول اما بعد ومنه الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما
يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب
فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او
مبتدأ خبره محذوف اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث جعل من الانبياء
واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا
في هذا المقام من الفصل الخطاب الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج
من كلام الى كلام آخر ثم قال ومن ذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص
قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه ارتباطا حيث لم
يبتدئ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المصنفين والكتاب ومنها اى
ثالثة المواضع التى ينبغى ان يتأنق فيها الانتهاء لانه ينبغى على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان
او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان
مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام
اللذيذ يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما
انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس في الخصيب عبد الحميد
وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير
فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهله اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر
من هذا المنع وشكور بما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه
اى احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله
اى قول المعرى بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب
لصلاح البرية في امن ونحو وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع اى الثالث والمتأخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها

ومنه اى ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص

واردة على احسن الوجوه من البلاغة والكمال
اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة
عن كنه وصف العبارة واذا نظرت المح...

صح

وجد بها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد
ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر كيف
لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاول الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة
وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء وما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة
الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار
وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله
تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا
الضالين فان شانه كشان اهل الاستهلال والتخلص كذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل
والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن في غيره
ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة
في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر ولا يمكن الاطلاع على كنهها الا
علام الغيوب هذا اخر ما اوردنا من الفوائد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الا
حزان وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والفكر كلالا
لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام وبها الفراغ من تلفظ الى
الباطن

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في
عشرين شهر محرم الحرام على يد العبد
الضعيف الفقير غفر الله له
ولوالديه ولاخوانه والاستاذه والمن
قال امين يا رب العالمين سنة ١٠٧١

م م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاتمة المقدمة اللفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع
له باعتبار امر عام وذلك بان يعقل امر مشترك بين مشخصات بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم به ثم يقال هذا اللفظ موضوع
لكل واحد من هذه المشخصات بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له مشخص وذلك مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا معناه
ومسماه المشار اليه المشخص بحيث لا يقبل الشركة تنبيه مما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة لانحطاط
نسبة الوضع الى المسميات التقسيم اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث
وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك اما ان تعتبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل والثاني
فالوضع اما كلي او مشخص والثاني العلم والاول اما مدلوله معنى في غيره يتعين بانضمام الغير اليه وهو الحرف او لا
فالقرينة ان كانت من الخطاب فهو المضمر وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول
الخاتمة تشتمل على اثني عشر تنبيهات الاول اللفظ مشتركة في ان مدلولها ليست معان في غيرها وان
كانت تحصل بالغير فهي اسماء الثاني الاشارة العقلية لا تفيد التشخص فان تعقيبه الكلي بالكلي لا يفيد الجزئية
كلا في قرينة الخطاب والحس فلذلك كانا جزئيين وهذا كليا الثالث ما علمت من هذا الفرق بين العلم والمضمر يفاد
الجزئي ابتداء دون الاشارة فانما يفيد ذلك انما يتعين بقرينة الاشارة ومدلول المضمر بالوضع الرابع تبين لك
من هذا ان معنى قول النحاة يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية فكل من الاسم والفعل الخامس عرفت من الفرق
الفعل والمشتق ان ضاربا لا بد وان يعتبر فيه الفعل فانه ما دل على حدث ونسبة الى الموضوع وزمانها السادس
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس كاسامة وضع لحقيقة بحضورها الذهني ووضع لغير معين ثم علم الشخص وهو معنى
فيه من اللام السابع الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل على معنى في الغير ومقصودها هو معنى فيه والموصول مبهم يتعين
بمعنى فيه الثامن الفعل الحرف مشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه نسبا للغير ومن هذه الجهة لا يجب
ان الغير فامتنع الخبر عنهما التاسع الفعل بمعنى كلي وفيه تعين في ذات مقيدة في الزمن نسبة الى فاعل معين فلا يخبر به وكذا
العاشر لابد بحيث وراء الالفاظ بعضها فكان بعض او المعنى
والله اعلم بالصواب

روي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال اتقوا الله ولا يحسد بعضكم
بعضا ان عيسى بن مريم كان من شرائعه السيح في البلاد
فخرج في بعض سيحه ومعه رجل من اصحابه قصير وكان كثير اللزوم
لعيسى عليه السلام فلما انتهى عيسى عليه السلام الى البحر
قال بسم الله بصحة يقين منه فمشى على ظهر الماء فقال الرجل
القصير حين نظر الى عيسى عليه السلام جازه بسم الله بصحة يقين
منه فمشى على ظهر الماء ولحق بعيسى فدخله العجب بنفسه فقال
هذا عيسى روح الله يمشي على الماء وانا امشي على الماء فما فضله
علي قال فرمس في الماء فاستغاث بعيسى عليه السلام
فتناوله من الماء فاخرجه ثم قال له ما قلت يا قصير قال قلت
هذا روح الله يمشي على الماء وانا امشي فدخلني من ذلك عجب
فقال له عيسى لقد وضعت نفسك في غير الموضع الذي
وضعك الله فيه فمقتك الله على ما قلت فتب الى الله عز وجل
مما قلت قال فتاب الرجل وعاد الى مرتبته التي وضعه الله فيها
فاتقوا الله ولا يحسدن بعضكم بعضا
من اصول الكافي

[illegible]

عن ابي عبد الله عليه السلام قال من علامات شرك الشيطان الذي
لا يشك فيه ان يكون فحاشا لا يبالي ما قال ولا ما قيل فيه

قال امير المؤمنين عليه السلام
ان لاهل الدين علامات يعرفون بها
صدق الحديث واداء الامانة ووفاء بالعهد
وصلة الارحام ورحمة الضعفاء وقلة المراقبة للنساء وبذل المعروف
وحسن الخلق وسعة الخلق واتباع العلم

بحق ذات پاک ای خداوند جهانگیر   مرا بار ده بر اندرون عالم شوند فوق پیمبر
مزن مهر خموشی بر لبم ای دادرس محشر   شکایتها ز خود دارم زبان عذر خواهم

الهی عبدک العاصی اتاکا   مقرا بالذنوب وقد دعاکا
فان تغفر فانت لذاک اهل   وان تطرد فمن یرحم سواکا
مجانا زرع ضعیف قد جناکا   فجاءک یا مجیر جود رضاکا
فان یک یا مجیر قد عصاکا   فلم یسجد لمعبود سواکا

در چهره هر که هست تهیا جنگ ماست   بر روی ما کشی بایسناد و رنگ ماست

قال امیر المؤمنین علی ابن ابی طالب علیه السلام لکل ظاهر باطن علی مثاله فما طاب ظاهره طاب باطنه
ومن خبث ظاهره خبث باطنه وقد قال الصادق علیه السلام ان الله سبحانه لیحب العبد ویبغض عمله
ویبغض العبد ویحب عمله   صدق ولی الله علیه السلام

ان الملوک اذا شابت عبیدهم   فی رقهم عتقوهم عتق احرار
وانت یا سیدی اولی بذا کرما   قد شبت فی الرق فاعتقنی من النار

[illegible]

[illegible]

[illegible]